منظمة العفو الدولية

عام الثورات
حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الطبعة الأولى 2012
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2012

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 01/001/2012 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

amnesty.org

صورة الغلاف: أشخاص يهرعون هرباً من القنابل المسيلة للدموع التي أطلقتها قوات الأمن على المتظاهرين السلميين في ميدان التحرير، القاهرة، مصر، 29 يونيو/حزيران 2011.
© AP Photo/Nasser Nasser

عام الثورات
حالة حقوق الإنسان
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منظمة العفو الدولية

آلاف من معارضي الحكومة في مسيرة احتجاج بالإسكندرية، مصر، 11 فبراير/شباط 2011.

عام الثورات

حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المحتويات

مقدمة 1
تونس 3
مصر 9
ليبيا 16
اليمن 22
سوريا 26
البحرين 32
العراق 37
دول أخرى في المنطقة 41
ردود الأفعال الدولية 47
الإخفاق في وضع حقوق الإنسان على رأس قائمة الأولويات 47
حماية النازحين 51
عمليات نقل الأسلحة 55
التحرك الذي قامت به منظمة العفو الدولية 60
التحرك الميداني 60
الحملات العالمية 61
أجندة حقوق الإنسان من أجل التغيير 69
هوامش 73
مطبوعات منظمة العفو الدولية 74

© AP Photo/Tarek Fawzy

مناصرو منظمة العفو الدولية بالمملكة المتحدة خلال حملة «يوم عالمي للتحرك من أجل مصر»، لندن، فبراير/شباط 2011.

© Amnesty International

مقدمة

كانت سنة 2011 عاماً لم يسبق له مثيل عند شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان العام الذي خرجت فيه ملايين الناس من كل الأعمار وعلى اختلاف أصولهم وخاصة الشباب ومعهم الشابات في مقدمة الصفوف على الأغلب لتفيض بهم الشوارع مطالبين بالتغيير.

وغالباً ما واصلوا ذلك في وجه عنف بالغ عاقبتهم به قوات الجيش وقوات الأمن التابعة لأولئك الذين يزعمون أنهم يحكمون – والذين استمروا يتمتعون بمغانم السلطة – باسمهم.

وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات قد أطلق عليها اسم «الربيع العربي» إلا أنها جمعت في صفوفها في قضية مشتركة أبناء الجماعات العرقية الأخرى – فكان الجزء الأكبر منهم بالتأكيد عرباً لكن كان ثمة أيضاً الأمازيغ والأكراد والفرس وغيرهم. وكان الإحباط أشبه بسلك ملفوف كالزنبرك صنعته سنوات من القهر وانتهاك حقوق الإنسان والحكم الفاسد والفساد، ثم ترك هذا السلك فجأة ليتمدد حراً، مطلقاً طاقة وقوة لم يسبق للأشخاص العاديين ممارستها أو إدراك أنهم يمتلكونها.

وقد أشعل لهيب الاحتجاجات، لفظاً ومأسوياً، العمل اليائس الذي قام به أحد الشباب – محمد البوعزيزي – في بلدة سيدي بوزيد التونسية الصغيرة. وقد توفي متأثراً بإصاباته قبل أن يشهد إعصار الغضب الشعبي الذي بدأ بما فعله في نفسه. لقد نجح هذا الإعصار، بدوره، في إسقاط حكام تونس و مصر و ليبيا واليمن، الذين كانوا حتى عام 2011 يبدون كأنه لا يمكن زحزحتهم من أماكنهم.

كان عاماً ليس كسائر الأعوام، إذ اهتزت المنطقة كلها عندما استجمع الناس العاديون شجاعتهم ليظهروا «قوة الشعوب» على نحو لم تشهده المنطقة من قبل، وليحتفظوا بها بشكل مدهش حتى بعدما بدأ استخدام قوة الدولة القمعية وقوات أمنها ضدهم. وقد فشل هذا في تونس ثم في مصر حيث انتصرت الاحتجاجات السلمية، رغم بهاظة الثمن لكثرة الضحايا، بينما كانت في ليبيا الانزلاق إلى صراع مسلح استطاع التدخل الدولي أن يقلب موازينه ضد النظام القمعي للعقيد معمر القذافي.

وفي اليمن، أدى رفض الرئيس العنيد للتنحي حتى نهاية العام تقريباً رغم الاحتجاجات الحاشدة ضد الحكومة وكذلك أدى ارتفاع مستويات القهر والعنف إلى تفاقم مشكلات البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العميقة. وواجه حكام البحرين المدعومون من قبل المملكة العربية السعودية الاحتجاجات بالقوة، في مقابل ثمن باهظ من أرواح البشر، وتعميق الانقسامات، لكنهم أنهوا العام ملتزمين بالإصلاح وتعويض المتضررين والمصالحة. وفي الوقت ذاته، ترنحت سوريا على حافة الحرب الأهلية عندما استخدم رئيسها، المتعنت في مواجهة المطالب غيرالمسبوقة بالتغيير، القوة الغاشمة دون هوادة في قمع الاحتجاجات لكنه بذلك لم ينجح سوى في كشف المزيد عن الطبيعة المتعفنة لحكمه.

ويصف هذا التقرير الأحداث هذا العام التاريخي الصاخب، عام شهد كثيراً من المعاناة والأحزان بيد أنه أحيا كثيراً من الأمل في المنطقة وخارجها، في بلاد تواجه فيها شعوب أخرى القهر، والانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان.

وقد وُوجهت منظمة العفو الدولية أيضاً بالتحديات، كما لم تواجهها من قبل، من حيث

الاستجابة للأحداث بتوثيق الانتهاكات المرتكبة، وأهم من ذلك كله بحشد أعضائها ومناصريها لفترات طويلة بشكل غير عادي تأييدا للناس وتضامناً معهم في شوارع القاهرة وبنغازي وصنعاء والمنامة ودرعا وأماكن أخرى والذين كانوا في الحقيقة «في الخط الأول» للمطالبة بالإصلاح، والمحاسبة والضمانات الحقيقية لحقوق الإنسان. وهذا التقرير مُهدى إليهم، لمعاناتهم ولإنجازاتهم الكبيرة.

تونس

«هناك كثير من الانفعال والأمل، بل والخشية أيضاً، هنا في تونس عشية أول انتخابات تعددية حقيقية في تاريخ البلاد. هذا الاقتراع يمثل علامة حقيقية على الطريق باعتباره أول انتخابات تجري في المنطقة في أعقاب موجة الانتفاضات الشعبية التي أزاحت ثلاثة من أطول الطغاة حكماً في العالم، في أقل من عام واحد».

دوناتيلاّ روفيرا، المستشارة الأولى للتعامل مع الأزمات في منظمة العفو الدولية، في تقرير لها من تونس في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2011

في ديسمبر/كانون الأول 2010، عندما بدأت الاحتجاجات في سيدي بوزيد التي لم يسمع بها الكثيرون، لم يكن أحد ليتنبأ بأنها سوف تؤدي إلى سقوط واحدة من أشهر الدول البوليسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلا أنه في 14 يناير/كانون الثاني، بعد أقل من شهر على الاحتجاجات السلمية إلى حد كبير، هرب الرئيس زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية، منهياً بشكل مفاجئ 23 عاماً من الحكم الاستبدادي.

وفي الأسابيع التالية، أدى الضغط المتزايد من الشارع إلى استقالة رئيس الوزراء محمد غنوشي. وفي الشهور التالية، استمر المحتجون في المطالبة بمزيد من فرص العمل، وبحريات أكبر وبمحاكمة الرئيس السابق وأسرته والمسؤولين الذين تلطخوا بالفساد وكانوا مسؤولين عنه. لقد منح نجاح الانتفاضة التونسيين فرصة تاريخية ليظهروا للعالم أن «ثورة الياسمين» لم تكن من أجل إسقاط الرئيس بن علي فحسب، بل الأهم من ذلك أنها كانت نابعة من المطالبة بإصلاحات حقيقية للحقوق الإنسانية.

لقد قامت الحكومة المؤقتة الأولى والحكومة التي تولت الأمر عقب انتخابات المجلس التأسيسي الوطني في أكتوبر/تشرين الأول باتخاذ خطوات إيجابية عديدة لإنهاء كل الصلات بانتهاكات الماضي. غير أن مؤسسات الدولة التي طالما سهلت أو ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان يجب أن يتم إصلاحها بطريقة تكفل التحقيق السليم في الانتهاكات السابقة وتوفر الضمانات الفعالة لمنع تكرارها.

إن الحكومة المؤقتة أوضحت نية تونس الجديدة نحو التمسك بحقوق الإنسان عن طريق المصادقة على الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والعهد الدولي الخاص بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ وتشريع روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. وكذلك أصدرت السلطات في أغسطس/آب قانوناً لتحسين تنظيم القضاء. وفي الوقت ذاته، واصل القضاة الضغط من أجل إدخال الإصلاحات على النظام القضائي من أجل السماح باستقلال قضائي أكبر والحد من تدخل الجهاز التنفيذي للحكومة.

واتخذت خطوات هامة لتخفيف القيود الثقيلة على حرية التعبير عن الرأي والتجمع.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أزال قانون الصحافة الجديد وقانون حرية الاتصالات المسموعة والمرئية القيود المفروضة على الصحف وسمحا للصحافيين بحريات أكبر، بما في ذلك إلغاء أحكام السجن كعقوبة على التشهير. وظل التشهير، على أي حال، جناية عقوبتها غرامات كبيرة، وكذلك ما يقال له «ترويج معلومات باطلة»، والذي تم تعريفه بأنه جريمة واستخدم استخداماً واسعاً من قبل حكومة بن علي لإخضاع المعارضين. وفي الفترة السابقة على انتخاب الجمعية التأسيسية الوطنية في أكتوبر/تشرين الأول، أقامت السلطات مؤسسات مستقلة للإشراف على الانتخابات، ووافقت على السماح لمراقبين دوليين بمراقبة الاقتراع، وللصحافيين الأجانب المعتمدين الراغبين في تغطية الانتخابات، وأجازت 187 دورية جديدة، ومنحت تراخيص إلى 12 محطة إذاعية جديدة. ويالله من تحول.

بعد مرور عام على «ثورة الياسمين» هناك أرض صالحة للأمل

وسمح بالتسجيل القانوني لعشرات من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية التي كان محظور تسجيلها فيما سبق، ومن بينها حزب النهضة الإسلامي وحزب العمال الشيوعي التونسي. وبحلول سبتمبر/أيلول، طبقاً لما ذكرته وزارة الداخلية، أجيز ما مجموعه 1366 رابطة و111 حزباً سياسياً. وفي مارس/آذار فرض الحظر على حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهو حزب بن علي.

في أغسطس/آب، وفي اتجاه معاكس لهذا التوجه الليبرالي، جددت الحكومة الانتقالية حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لأجل غير مسمى، مبقية بذلك على القيود المفروضة على بعض الحقوق الأساسية. كذلك استمرت قوات الأمن في قمع الاحتجاجات التي ركزت على تباطؤ خطوات الإصلاح، وعلى الحاجة إلى فرص اقتصادية وتوظيف أكبر والمطالبة بإبعاد المسؤولين المرتبطين بالنظام السابق أو بحزب التجمع الدستوري الديمقراطي من مناصبهم. واستخدمت الغازات المسيلة للدموع بل والذخيرة الحية ضد المحتجين؛ وفي أحد الأحداث توفي مالايقل عن ثلاثة أشخاص وأصيب كثيرون غيرهم. وفي يوليو/تموز منعت قوات الأمن القيام باعتصام، فقبضت على 47 شخصاً، وقيل أن العديد منهم قد أصيبوا أثناء القبض عليهم، وطاردت صحافيين ونشطاء حقوق الإنسان. وفي سبتمبر/أيلول، أصيب عدة أشخاص عندما اشتبكت الشرطة مع المحتجين من معارضي الحكومة في كيبيلي جنوب غرب تونس.

وكان ثمة ادعاءات بارتكاب الشرطة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وتقارير عن ضرب المحتجين أثناء تفريقهم بالقوة. غير أن الحكومة المؤقتة قد سمحت في مايو/أيار لمقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب بزيارة تونس لأول مرة، مستجيبة بذلك لطلب كان ينتظر الرد عليه منذ عام 1998.

وللأسف، لم تتخذ السلطات الجديدة أي خطوات هامة لمعالجة إفلات مرتكبي الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان من العقوبة. ولم تدخل أي إصلاحات مهمة على الشرطة والقضاء وهما اثنتان من المؤسسات المسؤولة مسؤولية مباشرة عن الانتهاكات أوالتورط فيها، باستثناء إلغاء وزارة الداخلية في مارس/آذار لإدارة أمن الدولة الشهيرة – والمعروفة في تونس «بالبوليس السياسي». وقد اشتهرت إدارة أمن الدولة بتعذيبها للمعتقلين، والتصنت واستفزاز المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين المستقلين، وفرض القيود على السجناء السياسيين السابقين. ولم تذكر الوزارة ماذا سوف تفعل بموظفي الإدارة، مثيرة بذلك القلق من أنهم قد يفلتون من العدالة ويُنقلون إلى أقسام أخرى لإنفاذ القوانين. في سبتمبر/أيلول، وضعت وزارة الداخلية «خريطة طريق» لإصلاح الشرطة، لكنها لم تشر إلى أي تحقيقات أو أي خطوات أخرى ضد أفراد الشرطة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة.

وفي يوليو/تموز قامت لجنة تقصي الحقائق (لجنة بودربالة)، المشكلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الثورة وما أعقبها، بنشر بعض نتائجها الأولية، لكنها لم تنشر تقريرها النهائي حتى وقت كتابة الوثيقة الحالية (أوائل ديسمبر/كانون الأول 2011). كما ذكرت اللجنة أنها لن تحيل قضايا إلى المدعي العام للتحقيق فيها مالم يطلب منها أحد المحامين ذلك تحديداً. ووفقاً للحكومة المؤقتة فقد توفي ما لايقل عن 300 شخص وأصيب 700 خلال الثورة.

وبدأت في يونيو/حزيران محاكمات الرئيس السابق بن علي وأعضاء أسرته غيابياً، في قضايا الفساد والمخدرات. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه صدر الحكم على بن علي بالسجن 35 عاماً لارتكابه جرائم الاختلاس والتلاعب بأموال الدولة، وفي يوليو/تموز صدر عليه حكم آخر بالسجن 15 عاماً لجرائم تتعلق بحيازة المخدرات والأسلحة. وكان الرئيس السابق بين 139 مسؤولاً سابقاً، من بينهم وزيرا الداخلية الأسبقان رفيق حاج قاسم وأحمد فريعة، قد تم تحويلهم إلى محكمة عسكرية بتهم تتعلق بقتل وإصابة المحتجين بين 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 و14 يناير/كانون الثاني 2011. بيد أن عائلات الضحايا والمصابين مازالت تنتظر أن تأخذ العدالة مجراها.

وقد شهدت حقوق المرأة بعض التحسن. فقد سحبت الحكومة المؤقتة في أغسطس/آب عدداً من التحفظات على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على الرغم من تأكيدها على الحاجة إلى احترام المواد الواردة في الدستور التونسي التي تحيل إلى الشريعة الإسلامية. وكان سحب هذه التحفظات خطوة هامة نحو المساواة بين الأنواع الجنسية وأسس سابقة طيبة للحكومات الأخرى في المنطقة. غير أن السلطات التونسية لم يزل عليها أن تجعل القوانين الوطنية متوافقة مع القوانين والمعاييرالدولية وأن تقضي على التمييز ضد المرأة في القوانين وفي التطبيق.

وشملت الخطوات الإيجابية الأخرى قرار الحكومة في أبريل/نيسان بالسماح للنساء استخدام صورهن وهن مرتديات للحجاب في بطاقات الهوية، والموافقة على مبدأ التكافوء بين الرجال والنساء في الجداول الانتخابية. وفي سبتمبر/أيلول، أسست منظمة غير حكومية جديدة هي رابطة الناخبات التونسيات بهدف إيجاد تحالف بين المرشحات في انتخابات المجلس التأسيسي الوطني للعمل المشترك ضد انتهاكات حقوق المرأة.

في أكتوبر/تشرين الأول عقدت أول انتخابات ديمقراطية منذ أن نالت تونس استقلالها. وفاز حزب النهضة بأكبر عدد من المقاعد لكنه لم يفز بالأغلبية المطلقة. وقد خاض ممثلون عن أكثر من 100 حزب جديد وعشرات المرشحين المستقلين انتخابات المجلس التأسيسي الوطني الذي سيضع الدستور الجديد تمهيداً لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، عينت الجمعية حكومة انتقالية، وعينت ممثلين عن النهضة والحزبين التاليين له في الفوز بمعظم المقاعد، في مناصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس التأسيسي. وقد أعربت نساء كثيرات عن قلقهن من أن الأحزاب السياسية قد همشتهن وأنكرت بذلك وضعهن المساوي لوضع الرجل، وذلك باختيار معظم مرشحيهم الأساسيين في انتخابات الجمعية من الرجال.

لقد حققت «ثورة الياسمين» تحسينات هامة لحقوق الإنسان في تونس، لكن الكثيرين بعد مرور عام يعتقدون أن معدل التغيير كان بطيئاً للغاية. وهناك قلق من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن، على الرغم من أنها بنسبة تقل كثيراً عما كانت تحت نظام بن علي. ونتيجة للثورة، أطلق سراح سجناء الرأي وغيرهم من السجناء السياسيين، وحُررت منظمات

أشخاص يقرؤون ملصقات خاصة بالانتخابات في وسط العاصمة تونس، 22 أكتوبر/تشرين 2011، عشية تنظيم الانتخابات.

© REUTERS/Louafi Larbi

المجتمع المدني، والإعلام والأحزاب السياسية من كثير من الأغلال المقيدة لها في الماضي وسمح لها بالتسجيل القانوني والعمل. واتخذت تونس أيضاً خطوات هامة للتوقيع والمصادقة وسحب التحفظات على اتفاقات دولية مهمة لحقوق الإنسان، وجرى تعديل بعض القوانين الوطنية، بما فيها قانون ميثاق الصحافة الغاشم. لكن بقيت قوانين غاشمة أخرى، وتشمل قانون محاربة الإرهاب. وظل الإفلات من العقوبة هماً أساسياً، خاصة وأن كثيراً من الموظفين المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الثورة أو في السنوات السابقة مازالوا في مناصبهم. ومازال التونسيون يعانون من مستويات عالية من البطالة والفقر، لكن بعد مرور عام على «ثورة الياسمين» هناك أرض صالحة للأمل في أن الفترة الانتقالية سوف تجلب مستقبلاً أفضل لجميع التونسيين.

مصر

«منذ الصباح بدأت أشعر بأنه سوف يكون يوماً تاريخياً....لأنني مثل كثير من المصريين كنت حتى اللحظة الأخيرة أشك أن مبارك سوف يمثل أمام المحكمة حتى رأيته ممدداً على السرير ومعه ابناه إلى جواره في قاعة المحكمة».

محمد لطفي، الباحث بمنظمة العفو الدولية، 3 أغسطس/آب 2011.

بينما يقترب عام 2011 من نهايته، كانت مصر مشغولة بالتغييرات السياسية والاقتصادية الرئيسية الجارية، والاحتجاجات الجماهيرية ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم وابتداء الانتخابات البرلمانية في 28 نوفمبر / تشرين الثاني. وقد أظهرت الاحتجاجات التوتر الذي يسود البلاد وهي تترقب تسليم السلطة إلى حكم مدني في أعقاب الثورة الكبرى التي حدثت في مطلع العام. ففي بداية عام 2011، كانت مصر دولة ترزح ثلاثين عاماً تحت اضطهاد حكم الطوارئ، وقمعه القاسي لمعارضيه، وفساد رسمي على أعلى المستويات، وشيوع الفقر. وكانت قوات الأمن، وتعدادها مئات الألوف، وقادتها وكذلك القادة السياسيون يتمتعون بحصانة شبه كاملة من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت ترتكب بشكل منتظم وعلى نطاق واسع، وتشمل الاعتقالات التعسفية، والتعذيب والمحاكمات المفتقرة إلى العدالة افتقاراً شديداً.

غير أنه منذ 25 يناير / كانون الثاني 2011، يبدو أن الخوف قد تبدد، عندما خرجت الآلاف، فمئات الألوف ثم الملايين من المصريين إلى الشوارع مطالبين بالتغيير. وبعد 18 يوماً نجحت المظاهرات العارمة في أنحاء البلاد وشجاعة المحتجين وإصرارهم في الإطاحة بحسني مبارك الذي دامت رئاسته ثلاثين عاماً. وكان تنحيه الإجباري في 11 فبراير / شباط قد قوبل بهتافات الفرح من ملايين المصريين بمن فيهم ألوف المعتصمين في ميدان التحرير الذي أصبح رمزاً «لثورة 25 يناير» في العالم أجمع. لكن هذه الأيام الثمانية عشر التي صنعت تاريخاً، قد شهدت ارتكاب انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان من قبل النظام الراحل. فقد قتل مالايقل عن 840 شخصاً وجرح أكثر من 6 آلاف شخص، أغلبهم بأيدي قوات الأمن و«البلطجية» الذين تستأجرهم السلطات. ولقي كثير من المحتجين مصرعهم بالرصاص الحي الذي أطلق على الجزء العلوي من أجسامهم على حين لم يكن هؤلاء المحتجون يشكلون أي خطر على حياة قوات الأمن أو غيرهم. وفي بعض الحالات قتل إطلاق النار الطائش من قبل قوات الأمن أشخاصا كانوا يشاهدون ما يحدث أو من المارة.

واعتقل آلاف النشطاء، وعذب كثيرون. وتعرض البعض للإخفاء القسري لمدة أسابيع؛ وظل بعض الآخرين مفقودين أوغير معروف مآلهم.

وكان من بين المستهدفين مدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء على مواقع الانترنت وصحافيون ومتطوعون يحضرون الإمدادات إلى المحتجين وأطباء يعالجون الجرحى. وفي

© MOHAMMED ABED/AFP/Getty Images

متظاهرون يشتبكون مع الشرطة في وسط العاصمة المصرية القاهرة خلال أحد الاحتجاجات المطالبة بتنحي الرئيس حسني مبارك، 25 يناير/ كانون الثاني 2011.

حالات كثيرة، ارتكبت الشرطة العسكرية هذه الانتهاكات، مما يؤكد المخاوف من أن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة سوف تظل من السمات الدائمة لأجهزة إنفاذ القوانين في مصر مالم يُحاسب أولئك المسؤولون عن هذه الانتهاكات. وفي 11 فبراير/شباط، تسلم العسكر السلطة باسم المجلس العسكري الأعلى برئاسة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي، وذلك في غمار ابتهاج شعبي بسقوط الرئيس مبارك وبقرار الجيش ألا يشارك شرطة الرئيس مبارك في إطلاق النار على المحتجين. وكأن مصر وقعت بطريق الخطأ تحت حكم عسكري، ومازالت كذلك حتى وقت كتابة الوثيقة الراهنة. في 30 مارس/آذار، عقب الاستفتاء على تعديلات دستورية، أصدر المجلس العسكري الأعلى إعلاناً دستورياً جديداً يحدد خطوات نقل السلطة إلى حكومة مدنية، تبدأ بانتخابات برلمانية يعقبها كتابة دستور جديد.

وكان المجلس العسكري الأعلى قد أعلن في بياناته المبكرة بأن القوات المسلحة سوف تواصل حماية «المحتجين بصرف النظر عن آرائهم»[1]. كما حذر أيضاً من الإخلال بالنظام العام أو محاولات اعتراض أو تعطيل عمل المؤسسات المصرية، وهو تحذير سرعان ما تُرجم إلى اعتداءات على كل الحقوق الإنسانية التي صرح بأنه ينوي حمايتها.

وأدخل المجلس العسكري إصلاحات كثيرة كانت لها آثار إيجابية وأخرى سلبية على حقوق الإنسان. ومن أول خطوات المجلس التي لاقت ترحيباً، إلغاء مباحث أمن الدولة، وهو الجهاز الأمني المشهور بانتهاكاته لحقوق الإنسان، وكذلك القرار بإطلاق سراح المئات من المعتقلين بقرارات إدارية. كما عدّل المجلس قانون الأحزاب السياسية، مما سمح لكثير من الأحزاب السياسية بالتسجيل القانوني، وبتقديم أسماء مرشحيها للمشاركة في الانتخابات العامة، ورفع بشكل فعلي الحظر المفروض على جماعة الإخوان المسلمين في السابق. بيد أن ثمة انتقاد واسع لقانون تنظيم الانتخابات على أساس أنه زاد من فرص أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي – وهو الحزب الحاكم سابقاً والذي أصبح محظوراً بعد الثورة.

كما اعترفت الحكومة الجديدة بالنقابات المستقلة، وحقها في تكوين اتحادات والانضمام إلى اتحادات عالمية. بيد أن المجلس العسكري، في الوقت ذاته، منع الإضرابات بموجب القانون الجديد رقم 34 لسنة 2011.

ومن الناحية السلبية أيضاً، إبقاء المجلس العسكري الأعلى على حالة الطوارئ المطبقة بشكل مستمر منذ عام 1981، وفي سبتمبر/أيلول أكد على أنه سيقوم بتفعيل قانون الطوارئ الصارم (القانون 162 لسنة 1958)، والتوسع في تطبيقه ليجرم أفعالا مثل إغلاق الطرق، ونشر الإشاعات وارتكاب «تعديات على حرية العمل». هذه التغييرات هددت حرية التعبير والاجتماع تهديداً مباشراً، وكذلك حق الاجتماع والإضراب – حتى أنها قلبت إصلاحات كانت حكومة مبارك في السنوات الأخيرة شعرت تحت ضغط الشعب بإنها مضطرة لإدخالها. وأدخلت قوانين جديدة صارمة، مثل قانون البلطجة (القانون 10 لسنة 2011) الذي تم تفعيله في مارس/آذار لتجريم التحرش والبلطجة وتكدير السلم، بمضاعفة الأحكام الموجودة بالفعل في قانون العقوبات وإدخال عقوبة الإعدام. كما زاد المجلس من إحكام القيود على حرية الإعلام، محذراً رؤساء تحرير الصحف والصحافيين من نشر أي انتقاد للقوات المسلحة دون استشارة مسبقة وإذن مسبق. كذلك هدد منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بمقاضاتها إذا قبلت أموالاً من الخارج دون إذن مسبق. وقام المدعي العسكري بالتحقيق مع صحافيين ومدونين وقضاة أو حكمت عليهم محاكم عسكرية بالسجن لانتقادهم انتهاكات الجيش لحقوق الإنسان أثناء الثورة أو لعدم الإصلاح.

إن بعض التغييرات والسياسات التشريعية للمجلس العسكري الأعلى التي استهدفت

الحقوق الأساسية قد دعمت أنماطاً قديمة من الانتهاكات البالغة لحقوق الإنسان، على حين قدّم البعض الآخر – كاختبارات التأكد من عذرية النساء المعتصمات، على سبيل المثال – أشكالاً جديدة ومزعجة من الانتهاكات.

عجز المجلس العسكري الأعلى عن تحقيق الآمال والطموحات التي كانت في قلب الثورة

ومنذ نهاية فبراير/شباط فصاعداً، استخدمت القوات المسلحة العنف لتفض الاحتجاجات بالقوة في عدة مناسبات. فاستخدموا الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وأطلقوا الذخيرة الحية في الهواء،واتهموا من قاموا باعتقالهم بنهب الممتلكات العامة أو الخاصة وتخريبها أوغير ذلك من الجرائم. وكثير ممن ألقي القبض عليهم لم يبقوا محتجزين إلا لفترات وجيزة، لكن غيرهم ظلوا أياماً، في ظروف وصلت أحياناً إلى الاختفاء القسري. وعُذب البعض أو تلقوا معاملة سيئة. وفي سبتمبر/أيلول، تداول مستخدمو الانترنت شريط فيديو يصور مجموعة من ضباط الجيش والشرطة وهم يحقرون اثنين من المعتقلين ويضربونهما ويصدمونهما بالقضبان المكهربة، وأثار الشريط احتجاجاً كبيراً. ورداً على ذلك صرح المجلس العسكري الأعلى بأنه أمر بالتحقيق، لكن نتيجة التحقيق لم تعلن حتى وقت كتابة التقرير الراهن.

وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني، قامت قوات الأمن المركزي بتفريق اعتصام في ميدان التحرير بالقاهرة قام به أشخاص من المصابين في «ثورة 25 يناير» كانوا يطالبون بنقل السلطة إلى حكومة مدنية وبتعويضهم عما أصابهم. وقد تجمع الآلاف في الميدان تضامناً معهم. فأخلت قوات الجيش والأمن المركزي الميدان باستخدام القوة المفرطة، مما نتج عنه حدوث وفيات وإصابات بين المحتجين. وعاد المحتجون مرة أخرى لينصبوا خيامهم في الميدان مع اقتراب موعد بداية الانتخابات في 28 نوفمبر/تشرين الثاني.

ومنذ نشر قوات الجيش في 28 يناير/كانون الثاني، أحيل مدنيون إلى محاكم عسكرية في كثير من المحافظات، وفي أغسطس/آب صرح القضاء العسكري بأنه قد حكم فيما يقرب من 12 ألف قضية. وأن الجميع قد أدينوا بتهم كمخالفة حظر التجول واستخدام العنف وحيازة أسلحة. وتراوحت الأحكام بين السجن لعدة أشهر والإعدام.

كما استخدمت المحاكم العسكرية أيضاً في محاكمة أشخاص ألقي القبض عليهم وهم يشاركون في الاحتجاجات وعمال وهم يشتركون في الإضرابات وكذلك أولئك الذين اتهموا بالبلطجة، وتخريب الممتلكات والسرقة والاعتداء. كما وجهت إلى بعض الصحافيين تهمة «مهاجمة الجيش»، ثم أطلق سراحهم.

كان مثول الرئيس السابق حسني مبارك أمام المحكمة في 3 أغسطس/آب له أهمية رمزية كمؤشر على انتهاء فترة طويلة مظلمة من تاريخ مصر وخطوة أولى هامة نحو إنهاء ظاهرة إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب. وكانت المحاكمة التي بدأت نتيجة الضغط المتصاعد من الاحتجاجات الجماهيرية، سوف تكون اختباراً رئيسياً لالتزام السلطات الجديدة بإنصاف ضحايا «ثورة 25 يناير» ومعالجة الإفلات من العقاب. وإلى الآن، تجري مقاضاة قادة أمنيون سابقون وغيرهم من كبار المسؤولين وضباط قدموا إلى المحاكمة على جرائم ارتكبت أثناء الثورة، لكن لم تجر أي تحقيقات في عقود من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها مباحث أمن الدولة الملغاة حالياً.

كانت النساء في الصفوف الأولى في الاحتجاجات، والمطالبات بالتغيير خلال الأيام الأولى للثورة، لكن منذ ذلك الحين لم يتحقق سوى تحسن قليل في أوضاعهن وأحوالهن. فمازال التمييز ضدهن في القانون وفي الممارسة، ولم يفعل شيء حقاً لضمان مشاركتهن المتكافئة في صنع القرارات؛ في يوليو/تموز ألغى المجلس العسكري حصة المرأة من قانون

الانتخابات، في مقابل الطلب من كل حزب سياسي أن تتضمن كل قائمة من قوائمه الانتخابية اسم مرشحة واحدة على الأقل، دون أن يطلب وضع اسم المرشحة على رأس القائمة أو نحو ذلك. وظل تمثيل المرأة في النقابات والمنظمات الأخرى ضئيلاً.

وبعد مرور قرابة عام فقد عجز المجلس العسكري الأعلى عن تحقيق الآمال والطموحات التي كانت في قلب الثورة. وقد نتج عن الاحتجاجات الموجهة ضد المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني وفاة ما لايقل عن 45 محتجاً، سقط بعضهم بالذخيرة الحية، وإصابة المئات. واستخدمت قوات الأمن المركزي طرقاً باتت مألوفة منذ الأيام الأخيرة لحسني مبارك في السلطة، بما في ذلك الاستعمال المكثف والمستمر للغازات المسيلة للدموع وبنادق الخرطوش.

وباختصار، فعلى الرغم من وعوده بإنهاء حالة الطوارئ فإن المجلس العسكري قد أبقى على قانون الطوارئ وتوسع في استخدامه بأسلوب ينتقص من حقوق الإنسان. إن مباحث أمن الدولة الغاشمة قد ألغيت لكن أساليبها مازالت حية وتمارسها قوات المجلس العسكري في صورة القبض على الأشخاص بشكل تعسفي، واعتقالهم وتعذيبهم واحتجازهم دون محاكمة أو تقديمهم لمحاكمات غير عادلة أمام محاكم عسكرية. إن حريات التعبير والاجتماع والتجمع قد قطعت بها الوعود، لكن الواقع المرير أنه لا تسامح مع منتقدي السلطات الجديدة، والنشطاء مستهدفون، والمنظمات غير الحكومية مهددة بتحقيقات جنائية مقتحمة لها. ومازالت التظاهرات السلمية تفض بالقوة، مما يؤدي إلى صدامات مع الأمن المركزي والوفيات. لقد وعد جميع المصريين بمشاركة سياسية أعظم، إلا أن النساء قد تم تهميشهن مرة أخرى. تكونت نقابات مستقلة كثيرة، لكن السلطات منعت الإضرابات، كان الوعد لكل المصريين بمستقبل أفضل، لكن بعد عام تقريباً مازال ملايين الأشخاص يعيشون في العشوائيات في فقر وينتظرون أن تسمع أصواتهم.

ليبيا

«صغاراً وكباراً، نساءً وأطفالاً، وقتلى كانوا أم جرحى، أو مفقودين؛ فقد نالت كل عائلة التقيناها في مصراته حظها من الألم وفقدان الأحبة».

فريق البحث التابع لمنظمة العفو الدولية، مصراته، 25 مايو/أيار 2011

ما كان بوسع المرء التنبؤ في بداية عام 2011 بأن الاحتجاجات المناوئة للحكومة سوف تجتاح كافة أرجاء ليبيا، وأنها سوف تتحول مع نهاية فبراير/شباط إلى نزاع مسلح يفضي إلى تغيير معالم هذه الدولة النفطية الواقعة في شمال أفريقيا. فقد كان العقيد معمر القذافي يحكم قبضته على السلطة حينها، وهو ما دأب على القيام به طوال 42 عاماً أمضاها في سدة الحكم، ونجح في إسكات معظم معارضيه بأن عمد إلى الزج بهم في السجن أو إجبارهم على العيش في المنفى. ونصت التشريعات الوحشية التي سنّها على تجريم أي شكل من أشكال المعارضة، أو تأسيس منظمات مستقلة. واعتقل المئات من السجناء السياسيين بشكل تعسفي، وأصدرت المحاكم الخاصة أحكامها على خصومه عقب خضوعهم لمحاكمات تبتعد كل البعد عن مبادئ العدالة والإنصاف. وترسخت عميقاً جذور السماح للمسؤولين عن ارتكاب جرائم التعذيب، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري بالإفلات من العقاب. ولطالما تجاهلت السلطات الدعوات لكشف الحقائق وتحقيق العدالة أطلقها ذوو حوالي 1200 من السجناء الذين قُتلوا عام 1996 في سجن أبو سليم سيء الصيت. وعاش المقيمون من غير الليبيين في ظل الخوف من التعرض للاعتقال، والاحتجاز إلى أجل غير مسمى بذريعة «مخالفة قوانين الإقامة والهجرة» ناهيك عن احتمال تعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وانتشر التمييز ضد المرأة في نصوص القانون وتطبيقاته العملية. وكثر اللجوء إلى إيقاع عقوبة الإعدام وغيرها من العقوبات القاسية مثل الجَلد بمرتكبي طيف واسع من الجنح.

وعلى الرغم من سجلها الأسود في مجال حقوق الإنسان، فقد رحب المجتمع الدولي بعودة ليبيا إلى حظيرته بعد أن نبذها عقوداً طويلة من الزمن؛ حتى إن ليبيا أصبحت في عام 2010 أحد أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وسعت حكومات الدول الغربية للحصول على مساعدة القذافي من أجل ضبط الهجرة غير القانونية (من أفريقيا إلى أوروبا) ومكافحة الإرهاب، ومنّت تلك الدول النفس بالاستفادة من الاحتياطيات الهائلة من النفط في ليبيا.

ومضت أيام عام 2011، وتفاقم تعقيد النزاع، وازدادت عزلة العقيد القذافي داخلياً وخارجياً. وأُعلن في بنغازي عن قيام المعارضة بتأسيس سلطة ائتلاف اتخذت شكل ما يُعرف «بالمجلس الوطني الانتقالي»، الذي لعب دور حكومة مؤقتة في ليبيا حسب ما أُعلن عنه حينها. وفي 26 فبراير/شباط، فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات على العقيد القذافي وأبنائه، وأحال ملف الأوضاع في ليبيا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية. وفي

الشهر التالي (مارس/آذار) قاد حلف شمال الأطلنطي (الناتو) تحالفاً دولياً نفذ ضربات جوية بهدفٍ مُعلَن هو «حماية المدنيين»من قوات (كتائب) القذافي التي كانت تهدد حينها بمهاجمة مدينة بنغازي.

وعقب مضي حوالي 8 أشهر من النزاع تخلله ارتكاب جرائم حرب، وانتهاكات جسيمة وفظيعة لحقوق الإنسان – بما في ذلك شن الهجمات العشوائية، وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، وحالات التعذيب والاحتجاز التعسفي – ألقت القوات المعارضة للقذافي القبض عليه قبل أن تقوم بقتله فارضةً سيطرتها على كافة أراضي البلاد. وأعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير ليبيا بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول من عام 2011، وشُكّلت حكومة جديدة في غضون شهر من ذلك التاريخ. وألقي القبض في نوفمبر/تشرين الثاني على سيف الإسلام القذافي، ابن العقيد المخلوع الذي وجهت إليه المحكمة الجنائية الدولية تهماً تدينه بارتكاب جرائم حرب وأخرى ضد الإنسانية.

وسرعان ما اعترضت سبيل الحكومة الجديدة مهمة ثقيلة الوطأة تتلخص في استعادة النظام العام، وتأمين المخزون الكبير من الأسلحة، والشروع بتنفيذ عملية نزع السلاح وجمعه من أيدي الناس. وعلاوةً على ذلك، بقيت هواجس استتباب الوضع الأمني على الصعيد الداخلي أحد بواعث القلق التي انتابت الجميع. حيث أخذت الميليشيات المسلحة تسليحاً ثقيلاً تعمل بشكل مستقل، وحسب ما ترتئيه من أساليب تناسبها. وتورطت بعض تلك الميليشيات في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء استهدفت خلالها من يُشتبه بولائهم لنظام القذافي أو من زُعم عملهم كمرتزقة أثناء المواجهات. ومن دون استصدار مذكِرات اعتقال من السلطات القضائية حسب الأصول، قامت تلك الميليشيات أيضاً «باعتقالات» واسعة النطاق استهدفت جنود القذافي، والموالين له والأجانب الذين يُشتبه بأنهم من المرتزقة. وفي أعقاب سقوط طرابلس وغيرها من المناطق القريبة منها في قبضة قوات المجلس الوطني الانتقالي، تعرض أفراد كثر من بين الآلاف الذين اعتُقلوا في مناطق غرب ليبيا منذ أغسطس/آب الماضي للضرب وغيره من ضروب سوء المعاملة لدى إلقاء القبض عليهم وخلال الأيام الأولى لاحتجازهم، وتورد نتائج تقرير صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة أواخر نوفمبر/تشرين الثاني «وجود ما يقدر بحوالي سبعة آلاف معتقل قيد الاحتجاز من دون مراعاة حقوقهم حسب الأصول في السجون ومراكز احتجاز مؤقتة، تخضع أغلبها لسيطرة مجموعات الثوار، وذلك في ظل غياب أجهزة شرطية أو قضائية تقوم بمهامها المناطة بها كما ينبغي».

وعلاوة على ذلك كله، فما زال هناك خطر قائم يتمثل في انتشار الذخائر في المناطق التي شهدت الهجمات والمواجهات المسلحة. حيث قامت قوات القذافي بزراعة ألغام مضادة للآليات والأفراد وغيرها من أنواع الألغام الأرضية في مناطق مصراته وأجدابيا وجبل نفوسة، بالإضافة إلى استعمالها للقنابل العنقودية التي تشكل بدورها خطراً إضافياً يُهدد المدنيين.

ومن منظور ينمّ عن الروح الإيجابية، تعهد المجلس الوطني الانتقالي في وثيقته حول «رؤيته لمستقبل ليبيا الديمقراطي» باحترام كافة حقوق الإنسان المنصوص عليها دولياً، والقانون الإنساني الدولي. وأصدر المجلس في أغسطس/آب الإعلان الدستوري الذي عزز تلك المبادئ من بين جملة مبادئ أخرى تتضمن احترام الحريات الأساسية، وحظر التمييز بين كافة المواطنين بغض النظرعن الجنس (النوع الاجتماعي)، أو العرق أو اللغة، واحترام الحق في الحصول على محاكمة عادلة ومنصفة، ومراعاة الحق في طلب أو التماس اللجوء. كما وقطع مسؤولو المجلس الوطني الانتقالي وعداً بتعديل كافة التشريعات القمعية، وإلغاء النظام القانوني الموازي والمتمثل في نظام المحاكم الخاصة، وهي إحدى معالم نظام القذافي

© UNHCR/H.Caux

مدينة مصراتة إثر تعرضها للقصف على أيدي قوات القذافي، 1 يونيو/حزيران 2011.

البارزة. وتواجه الحكومة الجديدة الآن مهمة ترجمة كل تلك التعهدات والوعود إلى واقع عملي بغية جعل النظام القضائي حامياً فعليا لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وتسنى لليبيين الآن التمتع بقدر أكبر من حرية التعبير عن الرأي؛ فهذه هي المرة الأولى منذ 42 عاماً التي أصبح بمقدور الليبيين من خلالها البوح بما يجول في خاطرهم علناً، والتصريح بانتقاداتهم التي لطالما بقيت مكبوتة أيام حكم النظام السابق، وكل ذلك من دون أن يعتريهم خوف التعرض للاعتقال والمضايقات وغيرهما من صنوف الاضطهاد. وبعد عقود شهدت غياب المنظمات المستقلة والأحزاب السياسية، تشهد ليبيا اليوم انتشاراً واسعاً لمؤسسات المجتمع المدني، والجماعات السياسية ووسائل الإعلام المختلفة. ويبدو أن هنالك ميلاً للتسامح مع قيام العامة بتوجيه النقد لبعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي وقراراته. وفي المقابل، فنادراً ما يقوم المجلس الوطني الانتقالي بإدانة انتهاكات وأشكال الإساءة الجسيمة التي قامت بها الميليشيات ضد قوات القذافي، من قبيل الإعدامات خارج نطاق القضاء، والتعذيب والحجز التعسفي.

تواجه السلطات الجديدة في ليبيا تحديات هائلة مع دخول البلاد مرحلة انتقالية

وأما بالنسبة للمرأة، فقد حُجِّم حضورها ومشاركتها في الخطوط الأمامية مع التطور السريع للأحداث من مجرد احتجاجات مناوئة للحكومة إلى نزاع مسلح بكل معنى الكلمة، وذلك على الرغم من مشاركة نساء كثيرات في دعم جهود المعارضة، وشاركنها المعاناة والنضال نتيجة لذلك الدعم. فقد قامت قوات القذافي باعتقال النساء خلال النزاع الدائر، واحتجزت كثيرات منهن بمعزل عن العالم الخارجي في مواقع اعتقال مجهولة. وتعرضت البعض منهن إلى الضرب المبرح، وسط ورود تقارير بوقوع اغتصاب، وغيرها من ضروب سوء المعاملة. كما وساهمت المرأة في جهود الإغاثة و إرسال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تأثرت بالقتال فيها؛ وقامت النساء بتزويد المقاتلين بالمؤن، وشاركن في التظاهرات، وقمن بتوزيع المنشورات، وخاطرن مخاطرة عظيمة بإطلاعهن العالم الخارجي على خروقات وانتهاكات حقوق الإنسان داخل ليبيا. وزعمت بعض النساء اللواتي احتجزتهن القوات الموالية للمجلس الوطني الانتقالي في الزاوية، وطرابلس ومصراته بتعرضهن لأشكال من الإساءة الجنسية قبل وخلال عمليات القبض عليهن.

ولا تزال نسبة تمثيل المرأة في المؤسسات المؤثرة في صناعة القرار نسبة متدنية؛ فلا توجد سوى امرأة واحدة بين 53 عضوا هم أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، بينما تضم الحكومة الجديدة امرأتين فقط في تشكيلتها الوزارية. وشهد شهر أكتوبر/تشرين الأول تطورا يبعث على القلق عندما ورد على لسان رئيس المجلس تأييده لمسألة تعدد الزوجات، وهو تعليق يحمل بين ثناياه مضامين سلبية بالنسبة للمعنيين بحقوق المرأة.

و أثناء النزاع كان مواطنو دول جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص من بين المجموعات الأكثر عرضة للاعتقال التعسفي والعنف الموجه ضدهم لأسباب تتعلق بلون بشرتهم، وذلك في ضوء التقاريرالتي بالغت في تضخيم مسألة استعانة قوات القذافي «بمرتزقة أفارقة». وعليه فقد تعرضت منازل الكثيرين من ذوي البشرة السمراء للمداهمة، وتعرض ساكنيها للضرب والاعتقال وغيرهما من ضروب سوء المعاملة على أيدي المقاتلين الموالين للمجلس الوطني الانتقالي. وقُتل بعضهم وأفلت قتلتهم من العقاب، ويواجه الليبيون السود، خاصة من أهالي منطقة توارغة، مخاطر جدية باحتمال تعرضهم لهجمات انتقامية والاعتقال التعسفي كونهم يُنظر إليهم كموالين للقذافي استُخدمت مناطقهم كقاعدة لانطلاق قواته أثناء حصارها لمدينة مصراته. وقد فر سكان توارغة، البالغ تعدادهم 30 ألف نسمة من مدينتهم عندما وقعت في أيدي مقاتلين مسلحين من مصراته، وما زال أهالي توارغة، في

ديسمبر/كانون الأول، نازحين عن ديارهم خوفاً من تعرضهم لهجمات انتقامية إن قرروا العودة إلى منازلهم.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى قيام المجلس الوطني الانتقالي بمناشدة أنصاره بضرورة تفادي شن هجمات انتقامية ومعاملة المعتقلين بشكل يراعي الحفاظ على كرامتهم. ومع ذلك، فينبغي بذل المزيد من الجهود الرامية إلى التصدي لانتشار التمييز العنصري ومشاعر الخوف من الغرباء أو الأجانب، وضرورة كبح جماح تنامي الفكرة القائلة بأن جميع الأفارقة القادمين من دول جنوب الصحراء، وأهالي منطقة توارغة، ومجموعات أخرى من أصحاب البشرة السمراء هم من «المرتزقة» أو الموالين الذين قاتلوا إلى جانب قوات العقيد القذافي.

ومن بين أبرز المهام التي تنطوي على تحديات كبيرة تنتظر الحكومة الجديدة هي ضرورة التصدي للإرث ثقيل الوطأة المتمثل بثقافة السماح بالإفلات من العقاب التي ترسخت طوال عقود خلت، ومن ثم العثور على وسائل انتصاف مناسبة يتمكن الضحايا من خلالها الحصول على التعويض عما لحق بهم من أضرار جراء انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها هم وأسرهم. وتعهد المجلس الوطني الانتقالي بالتحقيق في أشكال الإساءة التي ارتكبها أطراف النزاع كافة، بما في ذلك المزاعم المتعلقة بإعدام العقيد القذافي وبعض أفراد أسرته دون محاكمة، وضمان مثول المسؤولين عن ذلك أمام القضاء. غير أنه ينبغي أولاً وضع آليات فعالة تكون كافية للتحقيق في الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. كما ويتطلب الأمر تأمين سلامة الأدلة مثل وثائق الأرشيف والمقابر الجماعية وحمايتها من العبث بها، وبخاصة في ضوء ما جرى من سرقة الوثائق وحرقها، والقيام بطريقة مرتجلة وغير علمية بنبش الجثث من المقابر عقب سقوط طرابلس في أيدي قوات المجلس الوطني الانتقالي.

وباختصار، فقد حصد النزاع في ليبيا الكثير من الأرواح والإصابات؛ فسقط الكثير من الضحايا بين المدنيين والمقاتلين من كلا الجانبين، بالإضافة إلى وقوع الآلاف ضحايا للاعتقال التعسفي والتعذيب وعمليات القتل غير المشروعة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة. وألحق النزاع دماراً هائلاً بالممتلكات العامة والخاصة، والبنية التحتية، وتسبب بمصاعب ومعاناة على نطاق واسع. غير أن النزاع تمكّن من وضع حد لنظام العقيد القذافي القمعي وإنهاء فترة حكمه الطويلة. وتواجه السلطات الجديدة في ليبيا تحديات هائلة مع دخول البلاد مرحلة انتقالية؛ غير أنها تحظى بفرصة سانحة غير مسبوقة للتصدي للكثير من أخطاء الماضي ووضع الأمور في نصابها بعد تصحيحها، وذلك من أجل بلورة ضمانات وقائية فعالة تحول دون تكرار وقوع تلك الأخطاء مرة أخرى.

اليمن

«استمر إطلاق النيران حوالي 30 دقيقة حيث بدأ الرصاص ينهمر علينا من جميع المباني المحيطة في الوقت نفسه تقريباً».

شاهد عيان يصف لمنظمة العفو الدولية إحدى الهجمات التي استهدفت مخيما للمحتجين في صنعاء بتاريخ 18 مارس/آذار 2011، نجم عنها وفاة 52 شخصاً حسب ما أفادت به التقارير الواردة من هناك.

مع بداية العام 2011، اقترحت الحكومة اليمنية تعديلات دستورية من شأنها أن تتيح للرئيس علي عبد الله صالح الذي حكم البلاد لفترة طويلة التشبث بسدة الحكم إلى أجل غير مسمى، ومن ثم يقوم بتسليم زمام الأمور إلى أبنائه على الأرجح. تسببت تلك المقترحات بانطلاق احتجاجات عارمة وفورية رداً عليها، حيث توافد الطلبة وناشطو المجتمع المدني وآخرون غيرهم بأعداد كبيرة للمشاركة في تظاهرة سلمية ضخمة في العاصمة صنعاء يوم 22 يناير/ كانون الثاني من عام 2011. وأعقبتها في اليوم التالي المزيد من الاحتجاجات عقب قيام الشرطة باحتجاز توكل كرمان، رئيسة المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم «صحفيات بلا قيود»؛ وردّت قوات الأمن على تلك الاحتجاجات باستخدام العنف، لتنطلق بعدها شرارة الاحتجاجات الشعبية العارمة في العاصمة وغيرها من المدن اليمنية.

ويبدو أن الحكومة قد أُخِذت على حين غرّة بضخامة التظاهرات وحجم المشاركة بها، حيث ما لبث المتظاهرون أن رفعوا سقف مطالبهم إلى حد المطالبة برحيل الرئيس صالح عن منصبه. وكخطوة أظهرت تنازلاً واضحاً من طرفه، أعلن الرئيس صالح أوائل شباط/ فبراير بأنه لا ينوي الترشح كي يتم إعادة انتخابه مرة أخرى لمنصب رئيس الجمهورية، ولكنه أوضح بأنه ينوي البقاء في منصبه حتى نهاية ولايته عام 2013. وضمن السياق نفسه، فقد اقترح الرئيس صالح على أحزاب «اللقاء المشترك»، وهو ائتلاف لستةٍ من أحزاب المعارضة، الدخول في مفاوضات. غير أن هذا الاقتراح كان بعيداً كل البعد عن مطالب المتظاهرين، بل إنه تسبب بالتالي بتأجيج وقود الاحتجاجات.

ونُصبت مخيمات للمحتجين في مواقع في صنعاء وتعز، أُطلق عليها فيما بعد اسم «ميادين التغيير» وداوم عشرات الآلاف من الأشخاص على التظاهر في كافة مدن البلاد من الحديدة غرباً إلى المكلا شرقاً، ومن صعدة شمالاً إلى عدن جنوباً على الرغم من تزايد وتيرة استخدام العنف في أساليب رد القوات الأمنية على التظاهرات وارتفاع حصيلة القتلى. ووجه الرئيس صالح دعوة إلى المعارضة لتشكيل حكومة جديدة، غير أنه أصر على بقائه في منصبه، قاطعاً الطريق بذلك على إمكانية التوصل إلى اتفاق أو صفقة من نوع ما.

وتزايدت عزلة الرئيس علي عبد الله صالح على نحو متزايد عقب قيام قناصة تابعين للحكومة بقتل ما لا يقل عن 52 شخصاً من بين المحتجين المسالمين في ميدان التغيير في صنعاء بتاريخ 18 مارس/آذار الماضي. وعليه، فاستقال بعض كبار وزراء الحكومة، وأعلن

اللواء علي محسن قائد الفرقة الأولى في الجيش اليمني بأن قواته تساند المحتجين وتدعمهم. وكرد على تلك الخطوات، أقال الرئيس صالح الحكومة، وفرض حالة الطوارئ لمدة 30 يوما، وعلق الدستور بموجبها، وزاد من الرقابة على وسائل الإعلام، ووسع صلاحيات القوات الأمنية لاعتقال واحتجاز المتظاهرين وحظر الاحتجاجات في الشوارع العامة.

كان عام 2011 عاماً حافلاً بالاحتجاجات المتواصلة، والقلاقل والعنف

ومع تدهور الأوضاع، سعى مجلس التعاون الخليجي الذي تسيطر عليه السعودية إلى التوسط بين الرئيس صالح والأحزاب المعارضة له. غير أن صالح رفض فيما لا يقل عن ثلاث مناسبات مختلفة التوقيع على اتفاقية اقترحتها دول مجلس التعاون على الرغم من تعهده بالتوقيع عليها مسبقاً، الأمر الذي أطلق شرارة المزيد من المظاهرات، وأجج المزيد من الصراع وعمليات قتل المحتجين.

وبذا، فقد تعمقت الأزمة وازدادات تعقيداً. واحتل مسلحو القبائل التي عارضت الرئيس بعض المباني الحكومية، وتبع ذلك مناوشات وصدامات مسلحة بين قوات الحكومة وإحدى الجماعات القبلية القوية بزعامة صادق الأحمر. واستمر الوضع على هذه الشاكلة إلى أن تمكنت وساطة قامت بها القبائل إلى التوصل إلى وقف مؤقت لإطلاق النار أواخر مايو/أيار. غير أن قوات الأمن الحكومية قامت في غضون ذلك بحرق مخيم المعتصمين في تعز وهدمته بالجرافات، وأطلقت النار متسببةً بمقتل العشرات. وفي تلك الأثناء، وردت أنباء عن قيام مسلحين من الجماعات الإسلامية بالسيطرة على أجزاء من محافظة زنجبار بجنوب اليمن، قبل أن تُصّعد من هجماتها مجبرةً بذلك سكان المنطقة على الفرار منها طلباً للنجاة.

وفي أوائل يونيو/حزيران، أسفر الهجوم الذي وقع على القصر الرئاسي إلى مقتل عدة أشخاص وإصابة الرئيس صالح وآخرين معه بإصابات بليغة، وتم إخلاؤهم جميعاً لتلقي العلاج في المملكة العربية السعودية. وأمسك نائب الرئيس اليمني، عبدربه منصور هادي، بمقاليد الحكم بشكل مؤقت، وتشكل في تلك الأثناء تحالف للمعارضة باسم المجلس الوطني لقوى الثورة في أغسطس/آب، ولكنه لم يعمّر طويلاً إذ سرعان ما تفككت عراه وانقسم على نفسه. ووصلت الأمور إلى طريق مسدود خلق حالة صعبة من الانسداد السياسي، صحبها صدامات مسلحة متفرقة وعمليات قتل، الأمر الذي حدا بالكثيرين إلى الخشية من انزلاق البلاد نحو حرب أهلية. وبتفويض من مجلس حقوق الإنسان، أرسل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بعثة لتقصي الحقائق في اليمن خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز، أشارت في تقريرها الصادر في سبتمبر/أيلول إلى حدوث انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المبالغة باستخدام القوة بشكل مفرط. ومن بين جملة أمور أخرى دعت إليها اللجنة في تقريرها، فقد نادت بضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل بغية محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الخروقات والانتهاكات.

ولدهشة البعض، عاد الرئيس صالح إلى صنعاء بتاريخ 23 سبتمبر/أيلول وأمسك بزمام الأمور مرة أخرى. واستثارت عودته مظاهرات شعبية تأييداً من أنصاره أو احتجاجاً من مناوئيه، من بينها تظاهرات ضخمة جداً مناوئة للحكومة. وفي السابع من أكتوبر/تشرين الأول، مُنحت الناشطة الإصلاحية توكل كرمان جائزة نوبل للسلام مشاركةً مع امرأتين أخريين.

وفي الحادي والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول، أدان مجلس الأمن استمرار العنف في اليمن، وطالب الرئيسَ صالح بالتنحي امتثالا للاتفاق المقترح آنفا من مجلس التعاون الخليجي. وأخيراً، وبعد لأي، وقع الرئيس صالح على المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر/تشرين الثاني، ووافق على نقل السلطة إلى نائبه ليعلن سريان الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ.

محتجون ضد الحكومة يرددون هتافات خلال إحدى المظاهرات خارج جامعة صنعاء، 13 فبراير/شباط 2011.

© REUTERS/Khaled Abdullah Ali Al Mahdi

ومن شأن هذا الإجراء أن يتيح تشكيل «حكومة وفاق وطني» بأسرع وقت ممكن، يقتسم الحزب الحاكم حقائبها الوزارية مناصفةً مع أحزاب المعارضة، على أن تُجرى انتخابات رئاسية في غضون 90 يوماً. وبالمقابل، فيسود اعتقاد مفاده بأن الرئيس صالح وبعض معاونيه قد مُنحوا الحصانة ضد احتمال ملاحقتهم قضائياً فيما يتعلق بالجرائم التي ارتُكبت أثناء حكمه وإدارته، سواء تلك التي وقعت خلال احتجاجات عام 2011 أم تلك التي وقعت طوال فترة حكمه. وأدان العديد من اليمنيين وبخاصة الشباب منهم، وهم الذين استُثنوا من العملية برمتها، البند الخاص بمنح الحصانة لصالح، وتعهدوا بألا يقبلوا بهذا البند أو أن يقروا به.

وبرفضه التنحي عن منصبه وتشبثه به لوقت طويل، وعقب عدة سنوات حطت حكومته خلالها من شأن سيادة القانون، وارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان وأفلتت من العقاب عليها، وأغرقت في الفساد الذي شل عملها، فقد نجح الرئيس صالح في توحيد الغالبية العظمى من اليمنيين، وليس جميعهم، ضمن جبهة واحدة تعمل ضده. وتضمنت هذه الجبهة الحوثيين في الشمال التي لطالما خاضت الحكومة مواجهات عديدة معهم خلال السنوات الأخيرة، والحراك الجنوبي المتمركز في مدينة عدن وما حولها، والذي ينادي بمزيد من الإدارة الذاتية في الجنوب أو حتى انفصاله، والتيار الرئيسي من الناشطين المنادين بالإصلاح الذين عقدوا العزم على وضع حد لقبضة الرئيس المُحكمة على اليمن. ومع ذلك، فلا تزال الصراعات القبلية مستمرة، وبدأت الحكومة تفقد سيطرتها على عدة مناطق في البلاد.

وفي الوقت نفسه، فقد وردت أنباء من محافظتي أبيَن وزنجبار تفيد بازدياد نشاط عناصر إسلامية مسلحة يُعتقد بأنها ترتبط مع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، فقامت الولايات المتحدة بمهاجمتهم مستخدمة طائراتها التي تحلق بدون طيار، وطائرات سلاح الجو اليمني. وتتحدث التقارير عن نزوح حوالي 100 ألف شخص من تلك المناطق. وفي 30 سبتمبر/أيلول، قُتل أحد قادة التنظيم، أنور العولقي، المولود في الولايات المتحدة والذي يُعتقد بأنه العقل المدبر وراء محاولة تفجير طائرة ركاب فوق مدينة ديترويت في ديسمبر/كانون الأول من عام 2009. وقد قُتل مع العولقي ثلاثة آخرون في الغارة التي شنتها الطائرة الأمريكية من دون طيار.

وبالنسبة للشعب اليمني الذي يعيش في أفقر دول المنطقة، ويعاني من معدلات بطالة مرتفعة، وأزمة شح مياه تتفاقم يوماً بعد يوم، واحتياطيات نفطية آخذة بالنضوب بسرعة، كان عام 2011 عاماً حافلاً بالاحتجاجات المتواصلة، والقلاقل والعنف. وبالمحصلة، فقد وردت تقارير تفيد بمقتل أكثر من 200 شخص بأحداث تتصل بالاحتجاجات – وأُصيب العديد منهم برصاص قناصة قوات الحكومة أثناء ممارستهم لحقهم في التظاهر بشكل سلمي. وقُتل مئات آخرون خلال الصدامات المسلحة التي وقعت. وأجبرت أعمال العنف آلاف الأُسر على النزوح، ليبدأ فصل آخر من أزمة إنسانية متفاقمة تأثر بها أكثر من غيرهم الفقراء والجماعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، وبخاصة الأطفال. ودفع الشعب ثمناً باهظاً لإصرار الرئيس صالح على التشبث بالسلطة؛ ويمكن أن يُعزى سبب ذلك بشكل كبير إلى إخفاق حليفيّ صالح الرئيسيين وداعميْه، أي حكومتا السعودية والولايات المتحدة، في التشديد عليه في وقت مبكر من الصراع وتأكيد مدى ضرورة تنحيه، ليفسح المجال أمام إقامة يمنٍ ديمقراطي جديد يقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون – وهو ما دفع العديد من اليمنيين حياتهم ثمناً لتحقيقه خلال عام 2011، ولكنه بدا الآن مع اقتراب العام من نهايته أكثر ما يكون بُعْداً عن الواقع.

سوريا

«سوف أسحق حنجرة ابنكِ بقدمي هذه؛ وسأعيده لك جثة هامدة كما فعلنا بغيّاث مطر».

كانت هذه كلمات وردت على لسان أحد ضباط الأجهزة الأمنية مخاطباً بها والدة محمد محمد الحموي البالغ 22 عاماً من العمر، لحظة اعتقاله رفقة أبيه. وأما غيّاث مطر، فهو أحد الناشطين الشباب المسالمين من داريّا تُوفي في الحجز تحت التعذيب على الأرجح بعد أربعة أيام من اعتقاله بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول الماضي.

اجتاحت القلاقل أجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع بداية عام 2011، ومع ذلك فقد بدا للكثير من السوريين حينها بأن تحديهم لحكومتهم والوقوف بوجهها يبقى أمراً مخيفاً تحفّه الكثير من المخاطر. فقد حكمت أسرة الرئيس الأسد البلاد بقبضة من حديد منذ ما يقرب من 40 عاماً في ظل فرض حالة من الطوارئ قيدت طوال تلك المدة أي تحرك معارض وقمعته بشدة.

ومع ذلك وفي 18 مارس/آذار الماضي، بدأت رقعة الاحتجاجات في سوريا بالاتساع عقب قيام السلطات بقمع تظاهرة غلب عليها الطابع السلمي انطلقت للمطالبة بإطلاق سراح مجموعة من الأطفال المحتجزين في مدينة درعا بجنوب سوريا. وبينما تمكنت الاحتجاجات من بناء زخم داعم وراءها، قابلت حكومة الرئيس بشار الأسد ذلك الزخم بأن صعّدت من وحشية قمعها للمتظاهرين، وأطلقت العنان لأجهزتها الأمنية وقوات جيشها في مواجهة تلك التظاهرات. وبالمحصلة، فقد تدهور سجل سوريا الهزيل في مجال حقوق الإنسان ليصل إلى حال هو أسوأ مما كان عليه أصلاً.

وشهدت الشهور التالية قيام مئات الآلاف من السوريين بكسر قيود الخوف التي لطالما كبلتهم لعقود خلت وأثنتهم عن المطالبة بحقوقهم والتوصل إلى التغيير السياسي. وتظافرت جهود أشخاص من مختلف شرائح المجتمع وقطاعاته في احتجاجات سلمية الطابع في الغالبية العظمى من الحالات، ووحدوا صفوفهم وهتفوا بشعارات تدعو إلى الوحدة وتؤكد عليها. وشاركت النساء في التظاهرات، ولعبن أدواراً قيادية في النقاشات والحوارات والعمل النشط والتحرك، ويمكن العثور على ما يوثق الكثير من تلك المساهمات على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت.

ويبدو أن المقاومة أخذت بالتطور بشكل عفوي عقب سنوات طوال من الإحباط والشعور بالغضب. وأسبوعاً تلو آخر تحدى المحتجون أقسى مستويات العنف التي لجأت إليها القوى الأمنية، ودأب المتظاهرون على رفع شعارات جديدة كل أسبوع تخاطب في جُلّها المجتمع الدولي من قبيل «صمتكم يقتلنا!» «وخيبة الأمل من روسيا» على سبيل المثال لا الحصر. وتشكلت مجموعات شعبية في معظم المدن والبلدات والقرى لتنظيم الاحتجاجات، وتصويرها، أو توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الجيش وعناصر القوى الأمنية، وذلك من أجل إطلاع العالم على حقيقة ما يجري وما يتم ارتكابه من انتهاكات داخل سوريا. وبعد

أن إدّعت الحكومة بأن الصور واللقطات التي تُبث للتظاهرات في سوريا هي صور مزيفة أو ملتقطة لمظاهرات في دول أخرى، دأب الناشطون على تصوير لافتات كُتب عليها مكان وزمان التظاهرة قبل أن يوجهوا عدسات كاميراتهم وهواتفهم النقالة باتجاه الجموع المشاركة في المسيرات. وهكذا فقد برز إلى حيزالوجود جيل جديد من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، رافقه تنامي وعي الناس بحقوقهم وإدراكهم لها بشكل كبير.

وبدايةً، فقد أعلن الرئيس الأسد – عقب تنامي الاحتجاجات المحلية والإدانة الدولية – عن حزمة من الإصلاحات مع استمراره بقمع المتظاهرين. ويُذكر هنا خصوصا قيامه برفع حالة الطوارىء المفروضة في البلاد منذ 48 عاماً، وألغى محكمة أمن الدولة العليا المشهورة بسوء سمعتها عندما يتعلق الأمر بتحقيق العدل، حيث وُظفت في سجن عدد لا يُحصى من ناقدي الحكومة ومعارضيها. كما قام الرئيس الأسد بإصدار عدة قرارات عفو عام عن فئات مختلفة من السجناء، تم بموجبها الإفراج عن بعض سجناء الرأي، ووقع مراسيم تسمح بالتظاهر السلمي بشروط وظروف معينة، وسمح بالتسجيل القانوني لأحزاب سياسية أخرى غير حزب البعث الحاكم. غير أنه لم يكن لتلك الإصلاحات أي أثر يُذكر على التخفيف من حدة القمع الوحشي الذي تنتهجه السلطات، وتضمنت عناصر تشي بأنها كانت مجرد جراحة تجميلية ليس إلا. وعلى أية حال، بقيت هناك عُصبة من القوانين والمراسيم القائمة التي تقيّد بشكل كبير من إمكانية التمتع بحقوق الإنسان وممارستها في سوريا. ونتيجة لذلك، فلم تفلح التغييرات التشريعية في الاقتراب من مطالب المحتجين ولا بوقف التظاهرات التي استمرت، خاصة وأن تلك التغييرات جاءت من لدُن حكومة يمقتها الشعب السوري، بعد أن فقد ثقته بها أصلاً.

ودأبت قوات الجيش والأجهزة الأمنية على استخدام القوة بشكل مفرط ومستمر، بما في ذلك اللجوء إلى القوة المميتة، أثناء تصديها للمتظاهرين، وحتى للمشيعين الذين كانوا يشاركون في تشييع المتظاهرين الذين سقطوا في الأيام الماضية. وقامت السلطات بنشر قناصتها لقتل أشخاص بين الجموع السلمية، وقامت مرارا وتكرارا بنشر دباباتها وغيرها من المدرعات والآليات المصفحة القتالية عند قيامها بشن عمليات عسكرية على المناطق الآهلة بالسكان. ومع حلول منتصف ديسمبر/كانون الأول، سقط أكثر من 3800 شخص – وتقدر المفوضة السامية للأمم المتحدة العدد بما يزيد عن 5000 شخص – أوردت التقارير وفاتهم في ظروف ترتبط بالاحتجاجات، ومن بينهم 200 طفل أيضاً. ومعظم أولئك القتلى هم من المدنيين الذين يبدو أنهم قُتلوا برصاص قوات الحكومة وهم يشاركون في التظاهرات السلمية أو تشييع الضحايا، وذلك على الرغم من وجود بعض من عناصر القوى الأمنية بين القتلى، بعضهم قُتل بأيدي جنود آخرين على ما يبدو، وذلك عقب رفضهم الامتثال للأوامر الصادرة إليهم بتصويب فوهات بنادقهم تجاه المتظاهرين.

واعتُقل آلاف آخرون، واحتُجز الكثير منهم بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن مجهولة تعرف بانتشار أساليب التعذيب فيها وغيرها من ضروب سوء المعاملة أيضاً. ومما لا شك فيه أن التعذيب، الذي كان في ماضي السنوات تقليداً يعرفه السجناء السياسيين، قد أضحى جملة «ترحيبية» لا بد منها عند اعتقال كل من له علاقة بالقلاقل. وخلال حديثهم مع منظمة العفو الدولية بشكل مباشر أم غيرمباشر عبر مصادر موثوقة، وصف محتجزون كثر عقب إطلاق سراحهم ألوانا مختلفة من صنوف التعذيب وسوء المعاملة التي تعرضوا لها. ويبدو أن مثل تلك المعاملة كانت تهدف إلى انتزاع «الاعترافات»، ومعاقبة المحتجين، وترهيب الآخرين لردعهم عن التفكير من الانضمام إلى التظاهرات. وعلى نحو أكثر تكراراً، فقد تعرض المحتجزون للضرب المبرّح؛ حتى إن بعضهم تعرض للتعذيب بالصعق الكهربائي على مناطق مختلفة من

إحدى المظاهرات السلمية المطالبة بالإصلاح في بانياس، سوريا، 6 مايو/أيار 2011.

© Syria-Frames-Of-Freedom

أجسادهم بما فيها أعضائهم التناسلية، وحرقوا بالسجائر التي كانت تُطفأ في مناطق مختلفة من أجسادهم.

وقامت القوى الأمنية في بعض الأحيان باجتياح المناطق السكنية، وعمدت إلى تفتيش كافة المنازل واعتقال كافة من تواجد بها من الذكور من سن 15 عاماً فما فوق؛ أو أنها كانت تلجأ وبكل بساطة إلى اعتقال المارة عشوائيا ولا على التعيين. واكتظت السجون بمن فيها ولم تعد قادرة على استيعاب المزيد، فسارعت قوات الأجهزة الأمنية إلى ملء المدارس والفنادق والملاعب الرياضية وحتى الحظائر بفرائسها من المعتقلين. واحتُجز المئات في ظروف ترتقي إلى مصاف الاختفاء القسري نظراً لرفض السلطات الإقرار بأنها تحتجزهم لديها، أو أنها أحجمت عن الكشف عن مكان احتجازهم عند سؤال ذويهم عنهم.

قام مئات الآلاف من السوريين بكسر قيود الخوف التي لطالما كبلتهم لعقود خلت وأثنتهم عن المطالبة بحقوقهم والتوصل إلى التغيير السياسي

وتُوفي في الحجز ما لايقل عن 190 شخصاً، بينهم أطفال؛ وبرزت في العديد من تلك الحالات أدلة تثبت بأن التعذيب كان سببا في الوفاة أو أنه أحد العوامل التي ساهمت في حدوثها. وقد تعرضت جثامين بعض القتلى للتمثيل بها قبل الوفاة أو بعدها، وذلك بهدف دب الرعب على ما يبدو في نفوس العائلات وترويعها لدى استلامها لجثث ذويها. وما زالت سياسة الإفلات من العقاب هي السياسة السائدة عندما يتعلق الأمر بمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم الفظيعة والمروعة.

وعمدت الحكومة إلى توسيع نطاق قسوتها ليطال جرحى التظاهرات الذين يرقدون في المستشفيات، والطواقم الطبية التي تحاول القيام بواجبها ومعالجتهم. وتعرض الجرحى الراقدين في المستشفيات الحكومية للضرب وغيره من أشكال سوء المعاملة، بما في ذلك عدم حصولهم على العلاج الطبي الكافي والرعاية اللازمة. واستُهدف أفراد الطواقم الطبية التي تعمل في الرعاية الصحية بضروب من سوء المعاملة، ووُجهت إليهم تهديدات بالانتقام منهم إن هم تقاعسوا عن إبلاغ السلطات بأسماء الجرحى من المرضى. وداهمت الأجهزة الأمنية المستشفيات، وحتى غرف العمليات الجراحية. ونتيجة لتلك الممارسات، اضطُر الناس إلى اللجوء على نحو متزايد إلى مستشفيات القطاع الخاص، أو المستشفيات المؤقتة الميدانية التي تُقام بالقرب من مسرح المواجهات.

وفي محاولةٍ منها لكتم أخبار المذابح المرتكبة، وعرقلة جهود تنظيم التظاهرات، حظرت الحكومة السورية على المراسلين والصحفيين الأجانب، والمنظمات الحقوقية المستقلة دخول البلاد، واتبعت ذلك باستهداف الأشخاص الذين يقومون بتصوير الاحتجاجات، ولجأت أحياناً إلى حجب بعض مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت.

وقد تمكنت ذراع جهاز الاستخبارات السوري الطائلة من الوصول إلى ما وراء الحدود السورية؛ فقد تعرض العشرات من السوريين القاطنين في أوروبا والأمريكيتين إلى مضايقات، أو تهديدات من موظفي السفارات السورية هناك عقب تنظيمهم لوقفات احتجاجية تضامنا مع الحركة المنادية بالإصلاح في سوريا، وتعرض أقارب البعض منهم ممن يقيمون داخل سوريا إلى الاعتقال والتعذيب لا لشيء سوى للمواقف التضامنية مع المتظاهرين التي عبر عنها أقرباؤهم في الخارج.

ومع استمرار القلاقل، فقد أضحى من الجلي بأن الاقتصاد السوري بدأ بالتهاوي بشكل سريع. وانهار قطاع السياحة الذي كان يدر دخلاً سنوياً للبلاد مقداره 4 مليارات دولار أمريكي، وتم تقليص حجم الواردات نظراً لتدني مستويات احتياطي العملة الأجنبية. وفرضت الحكومة ضرائب إضافية على موظفي الدولية. وتوقفت الدول الأوروبية عن استيراد النفط من سوريا، وذلك بعد أن كانت دول الاتحاد الأوروبي تشتري حوالي 95% من صادرات سوريا من

النفط، وسرعان ما بدأ الحظر الذي فرضه الاتحاد على واردات النفط القادمة من سوريا اعتباراً من بداية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي يؤتي أُكُله وأمسى يؤثر سلباً على الاقتصاد السوري. وفرض الاتحاد الأوروبي اعتباراً من مايو/أيار الماضي عقوبات أخرى بشكل تدريجي على النظام في سوريا، بينما دخلت العقوبات التدريجية التي فرضتها الولايات المتحدة حيز التنفيذ اعتبارا من 29 أبريل/نيسان الماضي.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، شكّلت جماعات المعارضة المجلس الوطني السوري ليكون بمثابة مظلة لكل أولئك الذين يسعون إلى الإطاحة بنظام الرئيس بشار الأسد، سواء أكانوا يعملون من داخل سوريا أم من خارجها.

ولعبت جامعة الدول العربية دوراً حيوياً مع اقتراب هذا العام من نهايته؛ فأُعلن بتاريخ 2 نوفمبر/تشرين الثاني عن التوصل إلى اتفاق أو خارطة طريق مع السلطات السورية من أجل وضع حد للأزمة في سوريا. غير أن الحكومة السورية أخفقت إخفاقاً فاضحاً في الوفاء بتعهداتها وتنفيذ التزاماتها، بما في ذلك القيام بوقف «كافة أعمال العنف» الموجهة ضد السوريين، وإطلاق سراح «كل مَن تم احتجازهم بسبب الأحداث الجارية». ونتيجة لذلك الإخفاق، قامت الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، وأعلنت في السابع والعشرين من الشهر نفسه عن فرض عقوبات اقتصادية عليها.

إن جسامة وخطورة ما ارتُكب من انتهاكات لحقوق الإنسان في سوريا خلال عام 2011 لا يُبرِزان مدى التدهور الكبير في الوضع المتعلق بحقوق الإنسان وحسب، بل إنهما يجعلان الأمور ترقى إلى مصاف ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وكانت تلك الانتهاكات جزءاً من هجمات ممنهجة وواسعة الانتشار ضد المدنيين، قامت الدولة بتنفيذها على نحو منظم، وبشكل متعمد بوصفها سياسة دولة تم اعتمادها لهذا الغرض. وناشدت منظمة العفو الدولية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن يقوم بإدانة الانتهاكات والخروقات الواسعة، واتخاذ تدابير أخرى تجعل من الممكن محاسبة المسؤولين عن ارتكابها، من ضمنها – أي تلك التدابير – قيام المجلس بإحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض حظر شامل للأسلحة على سوريا، وتجميد أرصدة وممتلكات الرئيس الأسد وشركائه في ارتكاب الجرائم التي انتهكت حقوق الإنسان (أنظر في الأسفل للاطلاع على الرد الدولي في هذا الإطار). ولكن قامت كل من روسيا والصين ودول أخرى بعرقلة اتخاذ مجلس الأمن لأي إجراء فعال بهذا الخصوص.

ومع لفْظ عام 2011 لأنفاسه الأخيرة، لا يزال الوضع في سوريا قاتماً؛ ولم تفلح شهور من الاحتجاجات السلمية في تغيير النظام، ولكن فقد الكثيرون أرواحهم، أو دُمرت حياتهم لتعرضهم للإصابة أو الإساءة، الأمر الذي حدا بالبعض داخل جماعات المعارضة إلى اللجوء إلى أعمال العنف، بما فيها حمل السلاح، في محاولة منهم لتحقيق التغيير بالقوة. ويقدر بأن حوالي 10 آلاف جندي قد انشقوا وانضموا لصفوف الجيش السوري الحر الذي أعلن عزمه حماية المدنيين السوريين. وبذا فقد تكررت بوتيرة متصاعدة الصدامات المسلحة بين القوات المسلحة التابعة للدولة ومسلحين يُعتقد بأنهم من المنشقين عن الجيش. ومن جانبها، فلم تُظهر الحكومة السورية أي إشارات قد تدل على نيتها التخفيف من قبضتها القمعية واضطهادها للمتظاهرين.

البحرين

«في أبريل/نيسان تحققت مخاوفي، عندما جاء إلى منزلي أكثر من 30 رجلاً ملثماً ويحملون المسدسات واقتادوني أمام ناظري ابني، الذي أُرغمتُ على تركه وحيداً. وتعرضتُ لإساءة المعاملة الجسدية والنفسية؛ فقد عصبوا عينيَّ وقيدوا يديَّ وانهالوا عليَّ بالضرب بالأيدي والأرجل وأوسعوني ضرباً بخرطوم الماء وصعقوني بالكهرباء. كما هددوا باغتصابي وقتلي كي أعترف بتهم ملفقة، وتعرضتُ للتحرش الجنسي والإذلال. وبعد ذلك كله، جاء رعب المحكمة العسكرية».

إحدى العاملات في مجال الرعاية الصحية وقد كتبت عن معاناتها قبيل وقت قصير من إصدار أحكام بالسجن عليها وعلى 19 آخرين من العاملين في المجال الصحي بتاريخ 29 سبتمبر/ أيلول الماضي

مع إطلالة عام 2011، كان قد مضى على حكم أسرة آل خليفة، المنحدرة من الأقلية السنّية في البحرين، تلك الجزيرة الصغيرة، ما يقرب من 200 عام. وعلى الرغم من فرض قيود على حرية التعبير والرأي، واستهداف رموز المعارضة من الناشطين بالاعتقالات والمحاكمات غير العادلة، إلا أنه كان يُنظر إلى البحرين على أنها من أكثر دول الخليج تحرراً.

غير أن الوضع قد تغير بسرعة كبيرة بعد تطور الاحتجاجات منذ 14 فبراير/شباط فصاعداً لتطالب بحرية أكبر، وتحقيق العدالة الاجتماعية والقيام بالإصلاح السياسي والدستوري. وبالرغم من تواجد بعض السُنّة بين المتظاهرين، غير أن الأغلبية الساحقة كانت من الشيعة الذين يشكلون حوالي 70% من تعداد سكان، والذين يعتريهم الغضب من تهميشهم اقتصاديا وسياسياً.

ودُهشت الحكومة من التعبئة الحاشدة للمحتجين من سنّةٍ وشيعة، فردت عليها بمستويات غير مسبوقة من العنف. وسقط سبعة محتجين قتلى خلال أسبوع فقط، فيما أُصيب مئات آخرون لتصل البحرين إلى نقطة تحول مفصلية. ونزل عشرات الآلاف إلى الشوارع واحتلوا دوار اللؤلؤة (دوار مجلس التعاون الخليجي) في وسط العاصمة المنامة، مطالبين بإقرار دستور جديد للبلاد، وبحكومة منتخبة، والحصول على حصة أكبر من توزيع الثروة في البلاد، وإطلاق سراح السجناء السياسيين. وعلت بالنقاش الأصوات على مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، وتنامت المناشدات التي تدعو إلى التحرك. ورأت جماعات المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان أن قواعدها أخذت بالتوسع السريع، وسرعان ما ازدحمت الأجواء بالحديث عن حقوق الإنسان والإصلاح السياسي. وقامت النساء بتنظيم مسيرات تقتصر على مشاركة المرأة فقط، ولكنهن انضممن إلى الرجال في احتجاجات أخرى أيضاً.

وفي معرض رده على الأحداث، تعهد ولي العهد بإطلاق حوار وطني مع جماعات

المعارضة المعترف بها، وتم بالفعل الشروع بالنقاشات الأولية في هذا الحوار. وأُطلق سراح المعتقلين السياسيين، وتوقفت قوات الأمن عن استخدام العنف. غير أن حجم المظاهرات استمر بالتعاظم، وأمسى حكم أسرة آل خليفة الذي امتد لفترة طويلة يواجه تحدياً متعاظماً. وبرزت من بين المطالب الدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية على أن يشكل الحزب الفائز بها الحكومة. وأثار هذا الأمر حفيظة ومخاوف الأقلية السنية في البحرين، الذين تداعوا إلى تنظيم تظاهرات كبيرة دعماً وتأييداً للأسرة الحاكمة. وبشكل أكثر أهمية، فقد أثار ذلك كله حفيظة جار البحرين القريب ذي الأغلبية السنية، المملكة العربية السعودية، التي خشيت أن يقوم البحرينيون بانتخاب حزب شيعي يشكل الحكومة هناك.

ومع اكتساب الاحتجاجات المناوئة للحكومة المزيد من الزخم، توجه بعض المتظاهرين من غير أعضاء الجمعيات السياسية السبع المرخصة في البحرين، قاصدين المباني الحكومية الهامة، وأغلقوا الطرق الرئيسية، واحتلوا مرفأ البحرين المالي، وشرعوا بالسير باتجاه الديوان الملكي في منطقة الرفاع، وأطلقوا هتافات تنادي بنظام جمهوري يحل محل النظام الملكي القائم في البحرين. واندلعت أعمال العنف بين بعض من مؤيدي الحكومة وبعض المتظاهرين المنادين بالإصلاح، أبرزها تلك الأحداث التي وقعت يوم 13 مارس/آذار داخل حرم جامعة البحرين. وشوهد وقوع مصادمات أيضاً في المنامة، وذلك عند قيام حشد من الغوغاء بمهاجمة عمال أجانب غالبيتهم من الباكستان بالسيوف والسكاكين وذلك رداً على الدور الذي لعبه مجندون باكستانيون خلال الاحتجاجات، كانوا يعملون في صفوف قوات الأمن البحرينية عقب منحهم الجنسية البحرينية.

وفي الخامس عشر من مارس/آذار، قامت المملكة العربية السعودية بإرسال 1200 جندي في أرتال من الدبابات وغيرها من العربات العسكرية المصفحة إلى البحرين عبر الجسر الذي يعبر مياه الخليج ليربط بين البلدين، وذلك بطلب من الحكومة البحرينية حسب ما أفادت به التقارير الواردة. وقام العاهل البحريني بإعلان حالة الطوارئ، أو ما سمي في البحرين «بقانون السلامة الوطنية» وفوض القوات المسلحة (قوة دفاع البحرين) باللجوء إلى تدابير صارمة من أجل وضع حد للانتفاضة. وتوغلت دبابات الجيش في المخيم السلمي الذي أقامه المحتجون في دوار اللؤلؤة، ودمرت ما أصبح يُعد رمزاً للمقاومة والأمل. واقتحمت قوات الأمن «مجمع السلمانية الطبي» وهو المستشفى الرئيسي في المنامة، والذي أصبح مركزاً للأحداث المرتبطة بالاضطرابات، واعتقلت عشرات الأطباء والممرضات في المستشفى أو في منازلهم. وفرضت قوات الحكومة سيطرتها على المستشفى. وعليه، فقد رفض العديد من المحتجين الجرحى التوجه إلى المستشفى، ولم يتمكنوا بالتالي من تلقي العلاج الذي يحتاجون. وأما أولئك منهم ممن قرروا التوجه إليه، فقد تم احتجازهم.

وخلال الشهور التي أعقبت تلك الأحداث، تدهورت أوضاع حقوق الإنسان، وبدا بأن حركة الاحتجاج قد تعرضت للخنق وخبا صوتها. وبالمحصلة، فقد لقي 47 شخصاً مصرعهم بأحداث متصلة بالاحتجاجات، ومن بينهم ثلاثة أو أربعة من ضباط الأمن، بالإضافة إلى ما بين اثنين إلى ثمانية عمال أجانب قُتلوا على أيدي المتظاهرين حسب تقارير مختلفة وردت بهذا الشأن. واعتُقل أكثر من 2500 شخص، تُوفي خمسة منهم على الأقل في الحجز تحت التعذيب. وطُرد من العمل أو أوقف عنه حوالي أربعة آلاف شخص كونهم لم يلتحقوا بأعمالهم خلال الاضطرابات، أو للاعتقاد بأنهم شاركوا في الاحتجاجات، ومن بين هؤلاء حوالي 300 من موظفي شركة نفط البحرين الحكومية. وفُصل عشرات الطلبة من الجامعة، بينما توقف صرف مستحقات الكثير من الطلبة المبتعثين في الخارج.

وفي الأول من يونيو/حزيران، أعلن الملك رفع حالة الطوارئ، وسحبت الحكومة قواتها من شوارع العاصمة المنامة، وذلك في خطوة بدا أنها تهدف إلى طمأنة المؤسسات المالية الدولية، ومنظمي إحدى الفعاليات الرياضية الرئيسية. ومع ذلك، فقد انتشرت مجموعات من عناصر الشرطة، وما هي إلا ساعات حتى هاجمت قوات الأمن المحتجين السلميين في أكثر من 20 قرية مستخدمةً الرصاص المطاطي، والقنابل الصوتية، وبنادق الخرطوش، والغاز المسيل للدموع.

ومثُل العديد من المعتقلين أمام محكمة عسكرية خاصة (محكمة السلامة الوطنية التي أُنشئت بموجب قانون الطوارئ) في محاكمات مجحفة وغير عادلة. وحُكم في أبريل/نيسان على أربعة من المتظاهرين بالإعدام رمياً بالرصاص بتهمة قتْل ضابطي شرطة، وتم فيما بعد تخفيف حكم الإعدام بحق اثنين منهما إلى أحكام بالسجن. وفي يونيو/حزيران، حُكم على ثمانية من كبار الناشطين السياسيين بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر من أجل الإطاحة بالحكومة – وهي التهمة التي وُجهت إلى الكثير من المحتجين السلميين، بينما حُكم على ثلاثة عشر ناشط آخر بأحكام بالسجن تصل إلى 15 عاماً بتهمة محاولة الاستيلاء على مجمع السلمانية الطبي. ولكن يبدو أن مقاضاتهم تقوم على خلفية حديثهم إلى وسائل الإعلام الدولية وتطرقهم إلى العنف الذي تعاملت به قوات الأمن مع المحتجين، ولسماحهم للإعلاميين بتصوير الجرحى أثناء تلقيهم للعلاج. وتتضمن التهم الأخرى الموجهة إلى الطواقم الطبية والعاملين في المجال الصحي رفضهم توفير العلاج للمسلمين السنة من البحرينيين والعمال الأجانب، وسرقة الأدوية، وحيازة السلاح. ولكن لم تُقدم في المحكمة أدلة قوية تثبت تلك التهم الموجهة إليهم.

وفي أوائل شهر أكتوبر/تشرين الأول، حُكم على 60 شخصاً بأحكام متفاوتة بالسجن لمدد تصل إلى 25 عاماً بتهم ترتبط بالاحتجاجات. وكان بين أولئك المتهمين أعضاء من جمعية الوفاق، أحد أكبر الأحزاب الشيعية المعارضة، و«عمل» (جمعية العمل الإسلامية) وهي أيضاً من الأحزاب السياسية الشيعية.

وحاولت الحكومة كبح جماح التظاهرات، ولكنها أخفقت في مساعيها نظراً لاستمرار الاحتجاجات في بلدات الشيعة وقراهم، وكذلك في العاصمة المنامة أيضاً. وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، منعت الحكومة المضي قُدما بإحدى الاحتجاجات التي كانت جمعية الوفاق تخطط لها.

وأثار قمع الحكومة للتظاهرات ردود فعل دولية وبواعث قلق واسعة، وبخاصة تلك المتعلقة منها بالمزاعم حول الوفيات وحالات التعذيب في الحجز. وفي 29 يونيو/حزيران، قام العاهل البحريني بخطوة غير مسبوقة بتعيين لجنة دولية مستقلة، اللجنة البحرينية المستقلة، تتألف من خمسة خبراء قانونين وحقوقيين دوليين. وخلُص تقرير اللجنة المتألف من 500 صفحة، الصادر في 23 نوفمبر/تشرين الثاني، والذي يُدين ما وقع من أحداث، إلى ثبوت وقوع انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان على أيدي السلطات البحرينية، بما في ذلك انتشار التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والمحاكمات غير العادلة، والقتل غير المشروع لعشرات المحتجين. ويذكر تقرير اللجنة بأن ثقافة الإفلات من العقاب هي التي غذّت وقوع تلك الخروقات والانتهاكات. وأصدرت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق توصيات مختلفة مهمة، بما فيها تأسيس هيئة مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان تُناط بها مهمة التحقيق في كافة المزاعم المرتبطة بحالات التعذيب، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها ومن ضمنهم الأشخاص الذين أصدروا الأوامر. ورداً على ذلك، وفي غضون ثلاثة أيام من صدور التقرير،

تظهر الصور الثلاث تحطيم التمثال في دوار اللؤلؤة على أيدي قوات الحكومة في 18 مارس/آذار 2011. وكان الدوار بمثابة النقطة المحورية الرمز خلال أسابيع من الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في البحرين.

© REUTERS/Hamad I Mohammed

أعلنت الحكومة بأنها شرعت بمقاضاة 20 ضابطاً زُعم أنهم استخدموا القوة بشكل مفرط خلال الاحتجاجات، والتعرض للمحتجزين بسوء المعاملة.

وعلى الرغم من القيام بتلك الخطوات الإيجابية، يمثل التوتر الطائفي المتعمق بين الشيعة والسنة في البلاد تهديداً طويل الأمد لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين. وما غذّى ذلك الاستقطاب الطائفي هي مواقف الحكومة البحرينية وغيرها من مواقف القوى الأجنبية مثل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، التي دأبت على الإشارة وجود «أصابع خفية» لإيران، ذات الأغلبية الشيعية، في إثارة القلاقل هناك. غير أن اللجنة المستقلة لم تعثر على أدلة تربط إيران بالاحتجاجات التي اندلعت في البحرين.

يمثل التوتر الطائفي المتعمق بين الشيعة والسنة في البلاد تهديداً طويل الأمد لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين

وتفاقمت تلك التوترات الطائفية بفعل تصرفات قوات الأمن التي وردت تقارير بشأن قيامها بتدمير ما لايقل عن 40 حسينية للشيعة، ومواقع التجمعات الدينية التي تم تشييدها بدون استصدار التراخيص اللازمة، وزُعم استخدامها كمواقع لانطلاق الهجمات ضد قوات الشرطة. وقامت قوات الأمن أيضاً بنبش قبور بعض أولياء الشيعة في النويدرات، وتعرضوا بالإساءة لعلماء الشيعة وناشطيهم وآخرين غيرهم أثناء الاحتجاجات وبعدها. كما واعتُبرت سياسة الحكومة التي دأبت على تجنيس السنة من غير البحرينين لقاء خدمتهم في صفوف قوات الأمن نوعاً من أنواع الاستفزاز.

ولدى السنة تظلّماتهم أيضاً؛ خاصة وأنهم يشعرون بتنامي التهديد لوجودهم في مواجهة الأغلبية الشيعية، والمزاعم القائلة بوجود تدخل إيراني في الشؤون الداخلية للبحرين. والخوف كل الخوف من أن يكتسب العداء والعنف بين المكونات المختلفة طابعاً مؤسسيا في البحرين، وأن تترسخ حالة عدم الاستقرار في البلاد.

وباختصار، فقد تدهورت أوضاع حقوق الإنسان في البحرين على نحو كبير خلال عام 2011 في محاولة سحق الحركة الاحتجاجية التي وقعت في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار الماضي. وإلى حد ما، فقد اتضح بأن تلك الحركة الاحتجاجية ذهبت ضحية لعبة المصالح السياسية الإقليمية والدولية، بما فيها مصالح الولايات المتحدة التي تحتفظ بقاعدة بحرية رئيسية لها في البحرين. ولم تبذل القوى التي ساندت أسرة آل خليفة الحاكمة شئ يُذكر كي تُثني الحكومة البحرينية عن عزمها اللجوء إلى أساليب تنطوي على الإساءة بغية الحفاظ على واقع الحال، بما في ذلك انتهاجها لأنماط جديدة لخروقات واستخدامها الواسع لبعض منها لم تعهدها في ماضي السنوات، والتي عمقت على نحو خطير الاستقطاب الطائفي في المجتمع البحريني. ومع ذلك، فمن شأن سرعة تنفيذ الحكومة لتوصيات اللجنة المستقلة التي رُفعت للملك في نوفمبر/تشرين الثاني ومدى امتثالها لها أن يضعا التزام الحكومة على المحك فيما يتعلق بالابتعاد عن ضروب الإساءة التي ارتُكبت خلال عام 2011.

العراق

«إذا لم تمتنعي عن القيام بنشاطك السياسي المعارض، فسوف نقوم باختطافك واغتصابك ونسجل عملية الاغتصاب على شريط مصور».

كلمات إحدى الناشطات السياسيات وهي تصف لمنظمة العفو الدولية طبيعة التهديدات التي وجهها لها مسلحون في منزلها في «يوم الغضب» العراقي بتاريخ 25 فبراير/شباط 2011.

حالهم كحال غيرهم من شعوب المنطقة، فقد استلهم العراقيون الاضطرابات والقلاقل التي ضربت المنطقة من أجل التحرك، وإن كان حجم احتجاجاتهم وطبيعتها مختلفيْن نظراً لخصوصية الوضع العراقي.

وخرجت التظاهرات على نحو منتظم في كافة أنحاء البلاد معظم أوقات السنة، ولكنها لم تكن في أغلب الأحيان تجمعات شعبية ضخمة كما هي الحال في دول أخرى في المنطقة، ولم يهتف متظاهرو العراق بإسقاط الحكومة العراقية. بل إنهم تظاهروا احتجاجاً على الفساد، والمحسوبية، والطائفية، وتواجد القوات الأجنبية في بلادهم، وطالبوا بالحصول على خدمات أفضل، وبضرورة تطوير الاقتصاد.

وقد مرت معظم الدول التي عصفت بها رياح الاضطرابات بعقود من «الاستقرار» في الماضي، على الرغم من أنه كان استقراراً فرضته قوة القمع وأجهزة المخابرات التي تغلغلت في كافة مفاصل الدولة والحياة هي وغيرها من الأجهزة الأمنية. وفي تلك الفترة، عاصر العراقيون بالمقابل حروباً عديدة، وعانوا من عقوبات مدمرة، وغزوٍ فاحتلالٍ على يد قوات أجنبية، تخللها سنوات من العنف المتوطن والانهيار الاقتصادي. وتمت الإطاحة بحاكمهم القمعي والمستبد صدام حسين في عام 2003، ولكن الإطاحة به لم تأتِ من خلال احتجاجات شعبية عارمة تطالب بإحلال الديمقراطية، بل على أيدي تحالف دولي من القوات تقوده الولايات المتحدة.

واندلعت الاحتجاجات في العراق أوائل فبراير/شباط من هذا العام عندما نزل عشرات الآلاف من الأشخاص على الشوارع احتجاجاً على نقص خدمات مياه الشرب والكهرباء وغيرها من الخدمات الأساسية، وارتفاع أسعار المواد والسلع، والبطالة، والفساد المستشري في البلاد، وللمطالبة بقدر أكبر من الحقوق المدنية والسياسية. وردت القوات الأمنية التابعة للسلطات العراقية على اختلافها – مثل الشرطة، والجيش وقوات الأمن – باللجوء إلى استخدام القوة بشكل مفرط متسببةً بمقتل وجرح عدد من المتظاهرين. واعتقلت تلك القوات عدداً من الأشخاص تعرضوا للتعذيب عقب إلقاء القبض عليهم في معظم الحالات؛ ولكن أُفرج عنهم لاحقاً دون توجيه أي تهم إليهم.

وكان المحامون والصحفيون من بين من وقعوا ضحايا هجمات ذات دوافع سياسية، قُتل بعضهم خلالها. فعلى سبيل المثال، أُردي هادي المهدي، وهو أحد المراسلين الإذاعيين المعروفين في بغداد، قتيلاً في شقته قبيل توجهه لحضور أحد الاحتجاجات التي تم التخطيط

© REUTERS/Atef Hassan

شرطة الشغب تقوم بتفريق المحتجين خلال إحدى المظاهرات أمام مبنى مجلس محافظة البصرة، 4 مارس/آذار 2011.

لها مسبقاً في ميدان التحرير ببغداد. وخلال الأيام القليلة التي سبقت مقتله، دأب هادي على استعمال مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تحشيد الدعم والمؤازرة للتظاهرة المزمعة. وأصدرت الحكومة العراقية قبل أسابيع من ذلك التاريخ قانوناً ينص على توفير الحماية القانونية للصحفيين الذين يتعرضون لتهديدات بدوافع سياسية، ولكن من دون أن توفر لهم الحماية الأمنية أو الجسدية لشخصهم.

وسقط بعض المتظاهرين ضحايا ما بين قتيل وجريح جراء استخدام قوات الأمن للقوة بشكل مفرط في إقليم كردستان-العراق أيضاً، حيث ركزت الاحتجاجات هناك في معظمها على محاربة فساد حزبي الائتلاف الحاكم في الإقليم. وتعرض الصحفيون، وبخاصة من كان يعمل منهم لحساب وسائل إعلام مستقلة، للكثير من التهديد بسبب تغطيتهم الاحتجاجات، وانتقادهم للحزبين المهيمنين على الساحة السياسية في كردستان.

وما زالت معاناة العراقيين مستمرة مع انتشار البطالة بشكل كبير، وتركة الحرب الثقيلة، ونقص الخدمات الأساسية في ظل بيئة من التقلب والاضطراب السياسي التي يسودها العنف في أغلب الأحيان. ومع ذلك، فإن مداومة العراقيين من كافة الأطياف على التظاهر أسبوعياً منذ شهر فبراير/شباط الماضي لهي برهان على حدوث تطور إيجابي يتمثل في كون أغلب تلك الاحتجاجات تتناقض في طابعها السلمي مع التفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات العنيفة الطائفية الطابع في حين والعشوائية منها في أحيان أخرى والتي أضحت سمة مميزة للعراق خلال السنوات الأخيرة. ولشديد الأسف فقد جوبهت معظم تلك التظاهرات السلمية خلال عام 2011 بعنف من طرف القوات الأمنية، وحملات اعتقال تعسفية لم يحظيا بعظيم الاهتمام من وسائل الإعلام الدولية، ومع ذلك، فيستمر العراقيون ماضين في انتزاع حقهم بحرية التعبير عن رفضهم ومعارضتهم، والمطالبة بالتغيير بطريقة منفتحة وسلمية.

دول أخرى في المنطقة

جاءت الاحتجاجات المنادية بالإصلاح التي اندلعت اعتباراً من 12 فبراير/شباط الماضي في الجزائر لتعقب أعمال شغب اندلعت هي الأخرى على نطاق واسع خلال يناير/كانون الثاني احتجاجاً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي ضوء استمرار الاضطرابات، عمدت الحكومة إلى إلغاء حالة الطوارئ التي فُرضت منذ 19 عاماً، وتعهدت بالقيام بالمزيد من الإصلاحات وتخفيض أسعار المواد الغذائية. وعكفت المنظمات الحقوقية وأحزاب المعارضة السياسية والنقابات العمالية على التظاهر أسبوعياً، فيما اندلعت تظاهرات في كافة أرجاء البلاد قام بها الشباب العاطل عن العمل؛ وفي 15 إبريل/نيسان، أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة القيام بإصلاحات تهدف إلى «تعزيز الديمقراطية» تضمنت مراجعة قانون الانتخابات، وتشكيل لجنة للإصلاحات الدستورية. وكُشف النقاب عن قانون جديد للإعلام ليحل محل النصوص الواردة في قانون العقوبات التي كانت تستخدم لإدانة الصحفيين وغيرهم بتهمة «التشهير» بالرئيس ومؤسسات الدولة، والتي تنص على عقوبة الحبس مدة سنة بالإضافة إلى غرامات مالية أخرى. كما وأعلن الرئيس عن إدخال تعديلات على قانون منظمات المجتمع المدني ومؤسساته، إلا أن مخاوف قد برزت تُظهر أن ذلك التشريع ينطوي على فرض قيود إضافية على طريقة إدارة تلك المؤسسات وآليات تمويلها.

وأما في إيران، فقد نزل آلاف الأشخاص إلى شوارع طهران وغيرها من المدن الإيرانية يوم 14 فبراير/شباط استجابةً لدعوة قياديي المعارضة، مير حسين موسوي ومهدي كروبي، من أجل التعبير عن التضامن مع انتفاضتي تونس ومصر. وقد نزل الناس إلى الشوارع على الرغم من وعيد الحكومة، وقيامها بشن حملات اعتقال استباقية، وفي ظل مناخ شهد تزايد حالات تنفيذ الأحكام بالإعدام. حيث يُنظر إليها على أنها جميعاً محاولات حكومية تهدف إلى ردع الاحتجاجات. وردت قوات الأمن بمزيد من القمع، فقتلت ما لايقل عن شخصين يوم 14 فبراير/شباط، وثالث بعد أيام قليلة من ذلك التاريخ. وقامت السلطات بوضع كل من مير حسين موسوي ومهدي كروبي تحت الإقامة الجبرية حيث بقيا حبيسا منزليهما طوال ما تبقى من العام من دون أن توجه لهما أية تهم أو أن تتم إحالتهما إلى المحكمة. كما ولجأت السلطات إلى استخدام القوة لقمع الاحتجاجات التي قام بها أفراد من الأقليات المقيمة في إيران، بمن فيهم عرب الأهواز الذين يقطنون مناطق جنوب غرب إيران، وذلك في معرض تصدي تلك السلطات للمشاركين «بيوم الغضب» بتاريخ 15 أبريل/نيسان، سواءً أكان ذلك قبل حلول الموعد المضروب للاحتجاجات أم بعده أو حتى أثناء يوم الحدث نفسه الذي شهد مصادمات بين قوات الأمن والمحتجين أدت إلى مقتل ما لايقل عن ثلاثة أشخاص. وأما في شمال غرب إيران، فقد أُلقي القبض على أكثر من 100 من أبناء الأقلية الأذرية خلال شهري أبريل/نيسان وأغسطس/آب، وذلك على خلفية صلتهم بالاحتجاجات التي طالبت الحكومة بالتحرك والحيلولة دون وقوع كارثة بيئية ناجمة عن جفاف بحيرة «أورروميه». وقد أُطلق سراح معظمهم، ولكن حُكم على عدد منهم بالسجن أو الجلد أو بالعقوبتين معاً. وصعّدت السلطات بالتالي من القيود التي فرضتها على حرية التعبير عن الرأي والتجمع أو التظاهر، وحذرت مستخدمي الرسائل النصية القصيرة قبل يوم 14 فبراير/شباط من أنهم سوف يُلاحقون قضائياً إن هم قاموا

بتزويد وسائل الإعلام الأجنبية بمعلومات، وهددت بقطع خدمة الرسائل النصية القصيرة، وقامت السلطات أيضاً بفلترة (فرض الرقابة) محتوى المواقع الإلكترونية، وحجبت مواقع التواصل الاجتماعي على الشبكة من قبيل الفيسبوك. وقام «جيش إلكتروني» خفي يعمل في فضاء الإنترنت بمهاجمة المواقع الإلكترونية الناقدة للحكومة، وتم توسيع نطاق عمل «الشرطة الإلكترونية». واستُهدف الصحفيون والمدونون والعاملون في مجال صناعة الأفلام لينضموا إلى مواكب المضطهدين من الطلبة والناشطين السياسيين والنقابيين المستقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطات النسويات وغيرهم كثير، وذلك كله كجزء من الجهود الحكومية المتواصلة لخنق صوت المعارضة.

وشهدت إسرائيل احتجاجات شعبية خلال شهر يوليو/تموز قام بها المواطنون اليهود احتجاجاً على الارتفاع الجنوني في أسعار المنازل والشقق وإيجاراتها، وغلاء المعيشة. وكانت تلك الاحتجاجات انعكاساً لأشكال أخرى من الاحتجاج في المنطقة، حيث قام الناشطون بتنظيمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، ونصبوا مخيمات للمعتصمين.

ونُظمت مظاهرات في الأردن خلال أوقات مختلفة هذا العام نادت في مجملها بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات قد غلب عليها الطابع السلمي بشكل كبير، فقد وردت تقارير تفيد بقيام قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة ضد المحتجين والصحفيين المسالمين. وقام الملك على إثرها بإقالة الحكومة في فبراير/شباط، ووعد بإجراء التغيير، غير أن الرأي العام ما زال يوجه انتقاداته للخطى الوئيدة التي يسير الإصلاح بها.

وفي الكويت حيث توجد حكومة منتخبة، تظاهر «البدون» (عديمي الجنسية) منذ بداية العام الحالي للمطالبة بالاعتراف بهم كمواطنين، فيما تظاهر الشباب الكويتي منادياً بوضع حد للفساد. ومن ثم اجتاحت الكويتَ موجة من الإضرابات العمالية أوائل سبتمبر/أيلول التي طالبت بتحسين الأجور والمزايا، ومتسببةً في الوقت نفسه بتعطيل الخدمات الحكومية. وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني، اقتحم المحتجون مبنى مجلس الأمة واحتلوه لفترة وجيزة رافقهم خلالها بعض النواب ممن كانوا يطالبون باستقالة رئيس الوزراء. واعتُقل خلال الأيام القليلة التالية 24 شخصاً ممن تورطوا في الحادثة، وذلك قبل أن يتم إطلاق سراحهم بكفالة في الأول من ديسمبر/كانون الأول الحالي. وقدمت الحكومة استقالتها في 28 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وفي 6 ديسمبر/كانون الأول، قام حاكم الكويت بحل البرلمان؛ وكان من المقرر تنظيم الانتخابات خلال 60 يوماً. وشارك الكثير من الناس في الاحتجاجات في المغرب، والتي تضمنت تظاهرات تم تنظيمها عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، وأخرى انطوت على التضحية بالنفس. وفي العشرين من فبراير/شباط الماضي، طالب آلاف المتظاهرين في مختلف المدن المغربية بالإصلاح الدستوري، و«الديمقراطية الحقيقية» ووضع حد للفساد. واستجابة لتلك المطالب، تعهد العاهل المغربي بالقيام بإصلاحات جذرية، واحترام حقوق الإنسان. وقام الملك في الثالث من مارس/آذار بتشكيل ديوان مظالم وطني جديد يُعنى بحقوق الإنسان، وأعلن في التاسع من الشهر نفسه عن تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور واقتراح الإصلاحات الديمقراطية. ومع ذلك فقد لجأت السلطات يوم 13 مارس/آذار إلى استخدام غير مبرر للقوة لدى تفريقها لإحدى التظاهرات السلمية في الدار البيضاء، متسببةً بإصابة العشرات. واستمرت التظاهرات على نحو متفرق هنا وهناك بين الفينة والأخرى. فنزل الآلاف إلى الشوارع في يوليو/تموز للمطالبة بالمزيد من الغييرات السياسية عقب تصريح الحكومة بأن إصلاحاتها الدستورية المقترحة قد حظيت بدعم وتأييد

98.5 % من المقترعين في الاستفتاء الوطني. واعتبر العديد من المحتجين بأن الإصلاحات لم تذهب إلى الحد الذي أرادوه لها كونها تركت الملك كرأس السلطة في البلاد ولم تتطرق إلى المؤسسة العسكرية. ومرة أخرى، خرج الآلاف في مسيرات في شوارع الدار البيضاء في سبتمبر/أيلول للتظاهر ضد فساد الحكومة والمطالبة بالإصلاح. ونُظمت احتجاجات أخرى ضد المشاركة في الانتخابات خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، وهي الانتخابات التي طُرحت بوصفها أحد مكونات حزمة الإصلاحات التي اقترحها الملك المغربي. وعلى الرغم من أنه قد تم الإفراج عن مجموعة من سجناء الرأي خلال عام 2011، إلا أنه قد زُجّ بآخرين في السجن، ولا يزال الكثير من الناشطين الصحراويين الذين أُطلق سراحهم يواجهون تهما «بتهديد الأمن الداخلي في المغرب».

وتظاهر آلاف الفلسطينيين في رام الله وغزة وبيت لحم وغيرها من مدن الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهر مارس/آذار الماضي للمطالبة بتحقيق المصالحة السياسية بين الحكومتين المتناحرتين – أي السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بقيادة فتح، وإدارة الأمر الواقع بقيادة حماس في قطاع غزة. وتم التوصل إلى إطار عمل لاتفاق الوحدة ولكن من دون أن يتم تنفيذه على أرض الواقع، وقامت السلطة الوطنية بالتصرف وحدها عندما قررت التوجه إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة من أجل الحصول على اعترافه بفلسطين كدولة مستقلة كاملة العضوية. وقبيل تلك التطورات، فقد استلهم اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في المنطقة، وانطلقوا في ذكرى النكبة (15 مايو/أيار)، ومن ثم في ذكرى النكسة (5 يونيو/حزيران) للتعبير عن مطالبهم القديمة/الجديدة بالتغيير، ولكن جوبهت تظاهراتهم باستخدام الجيش الإسرائيلي للقوة المفرطة التي أدت إلى وقوع قتلى وجرحى بين المتظاهرين.

وطالب المتظاهرون في سلطنة عُمان بالإصلاح السياسي، وعبروا عن احتجاجهم على انتشار البطالة والفساد. وقُتل بعض المتظاهرين على أيدي قوات الشرطة، وفي 27 فبراير/شباط، أعلن السلطان قابوس بن سعيد عن توفير 50 ألف فرصة عمل جديدة، ومنح العاطلين عن العمل مزايا ومساعدات كبيرة، وأمر بإطلاق سراح 26 متظاهراً اعتُقلوا في وقت سابق من ذلك اليوم. كما وقام السلطان عقب ذلك بإقالة عدد من وزراء الحكومة، وأعلن عزمه منح بعض الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى المنتخب جزئياً وذي الصبغة الاستشارية. ولكن استمرت الاحتجاجات وسط دعوات لإقالة المزيد من المسؤولين، ولمحاكمة من تمت إقالته منهم. وفي التاسع والعشرين من مارس/آذار، داهمت قوات الأمن مخيم المعتصمين في دوار الكرة الأرضية وأزالته، ثم اعتقلت العشرات خلال العملية، وخلال الأيام القليلة التي تلت. وأصدر السلطان قابوس بتاريخ 20 أبريل/نيسان عفواً عن 234 شخصاً اتُهموا «بالتجمهر في الشوارع»، وصرح بأنه ينبغي محاكمة الذين وُجهت إليهم تهم بافتعال الحرائق وغيرها من الجنح. وحُكم على عشرات الأشخاص بالسجن مدداً متفاوتة بتهمة ارتكاب جنح من قبيل «توجيه الإهانة إلى مسؤولين حكوميين». وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، نجح ناشطان وامرأة في الفوز بانتخابات مجلس الشورى المكوّن من 84 عضواً، ولكن شهد الشهر ذاته تعديل قانون الصحافة والمطبوعات بحيث يحظر نشر أي مادة تجدها الحكومة مُخلّة بسلامة البلاد أو أمنها الداخلي أو الخارجي.

وأما في المملكة العربية السعودية، فقد استجابت الحكومة هناك للاحتجاجات المخطط لها مسبقاً أوائل العام 2011 بأن عمدت إلى الإعلان عن تقديم منح ومساعدات (نقدية) للمواطنين يقدر مجموعها بحوالي 127 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من ذلك الإجراء،

© AP Photo/Abdeljalil Bounhar

محتجون معارضون للحكومة يتجمعون في إحدى المسيرات في الدار البيضاء، المغرب، 3 إبريل/نيسان 2011. المتظاهرون يرفعون لافتات تندد بالفساد، وتطالب بتحسين الحقوق المدنية، وتنادي بدستور جديد.

فقد انطلقت تظاهرات متفرقة في مناطق تجمُّع الشيعة الذين يشكلون حوالي 10 % من تعداد سكان البلاد، واستمرت حتى في المنطقة الشرقية الغنية بالثروات النفطية، والتي لا يفصل بينها وبين القلاقل في البحرين سوى مسافة قصيرة عبر مياه الخليج. وطالب المتظاهرون الشيعة بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وعبروا عن امتعاضهم للتمييز ضدهم، والذي يحول بينهم وبين تسلمهم لمناصب حكومية كبيرة، ويحرمهم من الحصول على الكثير من المزايا التي يتمتع بها غيرهم من المواطنين. واعتُقل أكثر من 300 شخص أثناء مشاركتهم في التظاهرات أو عقب ذلك بفترة وجيزة. وأُطلق سراح معظمهم فيما بعد، ولكن بعد أن تعهدوا بعدم التظاهر مرة أخرى، ومُنع الكثيرون من السفر خارج البلاد. وفي الخامس من مارس/ آذار، جددت وزارة الداخلية الحظر الذي تفرضه على كافة أشكال التظاهر، وصرحت بأن قوات الأمن سوف تتخذ «كافة التدابير الضرورية» بحق من يحاولون «الإخلال بالنظام العام» في الوقت الذي تعالت الأصوات الداعية إلى الإصلاح لتكتسب زخماً قبيل الدعوة إلى «يوم غضب» في العاصمة الرياض بتاريخ 11 مارس/آذار. ونجحت التعبئة الكبيرة بين صفوف قوات الأمن وما رافقها من تهديدات بالحيلولة دون إتمام «يوم الغضب»؛ واعتُقل الشخص الوحيد الذي تجرأ على الحضور إلى عين المكان، وما يزال قيد الاحتجاز حتى الساعة. واستمرت منذ ذلك التاريخ أشكال الاضطهاد والكبت المعتادة، حالها كحال بعض حالات التعبير عن المعارضة. وفي أواخر يونيو/حزيران الماضي، تسربت معلومات وصلت إلى منظمة العفو الدولية تتعلق بعزم الحكومة على إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب. وإذا ما تم سنّ ذلك القانون المقترح فمن شأنه أن يمنح وزارة الداخلية المزيد من الصلاحيات الواسعة والتفويض الذي يخولها إصدار أحكام بالسجن على كل من يتوجه بالنقد إلى شخص الملك، أو يعبر عن معارضته السياسية، وهما تهمتان تُصنّفان على أنهما «جرائم إرهابية». ويتيح القانون المقترح احتجاز السجناء إلى أجل غير مسمى دون توجيه تهم إليهم، أو مثولهم أمام المحاكم علاوة على احتجازهم من دون السماح لهم بالاتصال بذويهم أو بالعالم الخارجي. ومن شأن ذلك القانون متى ما تم إقراره أن يمنح وزارة الداخلية صلاحيات التنصت على المكالمات الهاتفية، وتفتيش المنازل دون استصدار مذكرة تفتيش من القضاء. وفي سبتمبر/أيلول الماضي، وفي إطار ما يبدو أنه استجابة للمزاج العام الداعي للتغيير، أعلن الملك بأنه سوف يُسمح للمرأة بالانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية اعتباراً من دورة عام 2015، حيث أن الانتخابات البلدية هي المجال الوحيد لممارسة الاقتراع العام في السعودية؛ وهي خطوة مرحبٌ بها وإن كانت صغيرة على طريق التصدي للتمييز الكبير ضد المرأة في السعودية. وفي شهر نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت المحكمة الجنائية الخاصة على 16 رجلاً، بينهم بعض رموز الدعوة إلى الإصلاح، بأحكام بالسجن تتراوح بين خمسة أعوام و ثلاثين عاماً، بعد محاكمات جائرة بشكل فاحش. وأدين المتهمون بعدة تهم تتضمن تشكيل منظمة سرية، ومحاولة الاستيلاء على السلطة، والتحريض ضد الملك، وتمويل الإرهاب، وغسيل الأموال.

لم تُشاهد أية احتجاجات في شوارع دولة الإمارات العربية المتحدة، ومع ذلك فقد قمعت الحكومة المعارضة باعتقالها خمسة من ناشطي المجتمع المدني، وفرض سيطرتها على أربع منظمات غير حكومية. ومثُل الناشطون الخمسة أمام المحكمة في يونيو/حزيران الماضي بتهم تتعلق بالأمن؛ وكانت محاكمتهم بعيدة كل البعد عن العدالة والإنصاف، وبدا أنهم من سجناء الرأي. وصدرت بحقهم في 27 نوفمبر/تشرين الثاني أحكام بالسجن تتراوح مدتها بين عامين وثلاثة أعوام، ولكن أُطلق سراحهم في اليوم التالي لصدور تلك الأحكام إثر عفو رئاسي أصدره رئيس الدولة.

ردود الأفعال الدولية

«أصبح بوسع الجميع الآن أن يرى إزدواجية المعايير. فكلما رأوا القذافي يضرب شعبه، ترد الولايات المتحدة بالقصف. وأما هنا فقد جلبوا جيوشاً أجنبية لا تؤمن بالديمقراطية تحت أنظار العالم كله».

نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان[2]

الإخفاق في وضع حقوق الإنسان على رأس قائمة الأولويات

بينما عبّر الملايين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن تعطشهم وتوقهم لنفس الحريات والحقوق التي يتمتع بها آخرون غيرهم في مناطق أخرى من العالم، عمدت بعض الحكومات القوية إلى القيام بحركات بهلوانية سياسية لاستيعاب الضغط، أو أنها داومت على عادتها في تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة سعياً منها لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية. وتخلت بعض تلك الحكومات عن حلفاء الأمس الذين أضحوا حكاما مستبدين اليوم في ضوء موجة الثورات العارمة التي لا يمكن الوقوف في وجهها. بينما سعت حكومات أخرى إلى مساعدة أصدقائها بهدوء من أجل العمل على بقائهم في السلطة. وقسم ثالث من تلك الحكومات قدّم المساعدة العسكرية لقوات المعارضة، في الوقت الذي تجاهل فيه آخرون مأزق حركات المعارضة وهي تُذبح في الشوارع. غير أن أيّاً من تلك الحكومات لم تقم بالتحرك في الوقت المناسب وبشكل فعال ومتسق من أجل حماية حقوق الإنسان، وحقوق شعوب المنطقة المستلبة ومصالحهم.

والتزمت الحكومة الفرنسية الصمت مع تكرار تحدي التونسيين للشرطة بشجاعة في سبيل المطالبة بالتغيير في تونس، وذلك على الرغم من الروابط التاريخية التي تجمع البلدين؛ وحذت حذوها السلطات الأمريكية والتزمت الصمت في البداية وهي تراقب تصدي المصريين لجحيم غضب أجهزة الرئيس حسني مبارك وقواته الأمنية المتغلغلة في كل مكان، إلى ان أوشك تعنت حليفها ورفضه التنحي على التسبب بثورة اجتماعية أكثر عمقاً، وتهديدٍ أكبر للوضع القائم في المنطقة. وحينها فقط انقلبت إدارة الرئيس أوباما على النظام في مصر الذي لطالما دعمت جيشه بمساعدات عسكرية سنوية تفوق قيمتها مليار ونصف المليار دولار في السنة، وأمتدحت الكفاح في سبيل الإصلاح، وساندت تولّي الجيش لمقاليد الأمور إلى أن تجري الانتخابات.

ومع تنامي الغضب الشعبي ضد حكومات الدول الغربية بسبب ترددها مع بداية الأحداث في دعم الحركات الاحتجاجية، أثنت السلطات الأمريكية على التقدم الذي أحرزته البحرين نحو تحقيق الديمقراطية. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات الغربية التي تُعد معظمها بين كبار موردي السلاح لدول الخليج، قد آثرت التزام الصمت لدى قيام القوة الرئيسية

في الخليج، ألا وهي السعودية، بقمع المعارضة الداخلية، وبمساعدتها البحرين على سحق الحركة المنادية بالديمقراطية هناك. هذا ويُذكر بأن البحرين تستضيف الأسطول الخامس التابع لسلاح البحرية الأمريكي، لتكون بذلك قاعدة لها في الخليج حيث يمر من هناك ما يقرب من خُمس ما يحتاجه العالم من النفط.

واستشاط أشخاص كثيرون في المنطقة غضباً عندما تعهدت الحكومة الأمريكية باستخدامها لحقها بالنقض (الفيتو) في مجلس الأمن لتحول دون انضمام فلسطين كدولة مستقلة إلى الأمم المتحدة، وإن كانت الحكومة الأمريكية هي نفسها التي دعمت التحركات من أجل حماية حقوق الشعب الليبي.

ولم يُبْل أعضاء مجلس الأمن الآخرين بلاءً أفضل عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان والحركات الاحتجاجية. ولم يقم مجلس الأمن طوال أشهر باتخاذ الكثير من الاجراءات للتدخل لوقف الذبح المستمر للمتظاهرين السلميين في سوريا، كما ولم يتخذ المجلس أي أجراء عقب قمع التظاهرات في البحرين. وفي نهاية المطاف وفي 3 أغسطس/آب الماضي، بالكاد تبنى المجلس بياناً رئاسياً غير ملزم يدين فيه انتهاكات السلطات السورية لحقوق الإنسان. واستخدمت كل من الصين وروسيا الاتحادية يوم 4 أكتوبر/تشرين الأول حق النقض (الفيتو) للحيلولة دون تبني المجلس لمسوّدة قرار حول سوريا يدين الانتهاكات والخروقات المرتكبة بحق المدنيين، ويشير إلى احتمال فرض عقوبات عليها إن استمرت الأوضاع على حالها. وانضمت كل من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا للصين وروسيا في جهود عرقلة إصدار ذلك القرار حيث قامت بالتصرف على نحو مشترك وأرسلت وفداً عالي المستوى إلى سوريا في أغسطس/آب الماضي في محاولة منها لوقف قمع الحكومة العنيف للتظاهرات.

وفي المقابل، فلم يستغرق الأمر أكثر من بضعة أسابيع كي يقوم مجلس الأمن بإحالة ملف الأوضاع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم تفويض الحلف بالقيام بشن ضربات جوية على ليبيا. وجاء ذلك التدخل تحت شعار «حماية المدنيين» في بادئ الأمر، غير انه سرعان ما اتضح أنه عمل عسكري لمساعدة المعارضة على الإطاحة بالعقيد القذافي – الأمر الذي ألحق أضرارا بالغة بمفهوم «مسؤولية الحماية» الذي يشكل أساس توفير الحماية في مجال حقوق الإنسان.

وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أدان مجلس الأمن – متأخراً – الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في اليمن، ودعا إلى تنفيذ بنود مبادرة مجلس التعاون الخليجي، التي يظهر أنها قد منحت للرئيس علي عبدالله صالح والمقربين منه الحصانة من التحقيق معهم أو مقاضاتهم على ما ارتُكب من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد قام مبعوث الأمم المتحدة بتيسير التوصل إلى الاتفاق النهائي، وهو أمر يخالف توجيهات الأمين العام للأمم المتحدة التي تحظر التوسط في اتفاقات سلام تتضمن بنوداً تنص على منح الحصانة لأحد الأطراف.

وقد أبرزت أحداث عام 2011 الطبيعة المُسيسة لردود فعل الدول الأعضاء في المنظمات الدولية والإقليمية حيال الانتفاضات الشعبية العارمة والأزمات المرتبطة بحقوق الإنسان. ولم تقم برامج الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي بمجرد التفكير علناً بفرض عقوبات على البحرين، والسعودية، واليمن مع أنها لم تتوانى عن فرضها على ليبيا، وإلى حد ما، سوريا – وذلك فيما يتعلق بحالة العقوبات الجزئية التي فرضها الاتحاد الأوروبي.

وسرعان ما لحقت الجامعة العربية بالركب ودعمت جهود مجلس الأمن بحشدها التأييد لفرض حظر طيران على ليبيا. ومع ذلك، فيبدو أن الجامعة قد ندمت على هذا الإجراء مع توالي تكشف تفاصيل العملية العسكرية، حيث اشتكى بعض الدول الأعضاء من أن حلف شمال

الأطلنطي (الناتو) قد تجاوز حدود تفويضه الذي منحه إياه مجلس الأمن. وفي المقابل، فلم تقم للجامعة بشيء يُذكر كي يكون له عظيم أثرٍ طوال الأشهر التي شهدت نزول السوريين إلى الشوارع؛ واستغرقها الأمر الانتظار حتى شهر أغسطس/آب، وسقوط 1800 متظاهر لكي تدعو السلطات في سوريا إلى «وقف أعمال العنف ضد المدنيين». وكثفت الجامعة من ضغوطها بعد أن نكثت حكومة الأسد بوعودها التي قطعتها للجامعة بسحب الجيش من المدن السورية؛ وعليه فقد قررت الجامعة تعليق عضوية سوريا اعتباراً من 12 نوفمبر/تشرين الثاني (أنظر في الأعلى).

ومسترشداً بإعلان لومي، أحجم الاتحاد الأفريقي عن الاعتراف أول الأمر بالسلطات الجديدة في كل من تونس ومصر، مؤكِداً على أن من تمت الإطاحة بهم من سدة الحكم مازالوا يمثلون الحكومة الشرعية في بلدانهم. وقام الاتحاد بعد ذلك بتغيير موقفه مع توالي تبعات الأحداث وتجليها في كل من تونس ومصر وليبيا، وعقب تعرض الاتحاد الأفريقي لانتقادات كبيرة جراء موقفه ذاك. وسعى الاتحاد الأفريقي للتوسط من أجل اتفاق لتسليم السلطة في ليبيا، ولكن عقب انهيار تلك الوساطة، وسقوط طرابلس بيد المعارضة، اعترف الاتحاد الأفريقي بالمجلس الوطني الانتقالي بوصفه ممثلاً للسلطة الشرعية في ليبيا.

ليس بوسع المرء إلا أن يأمل بأن تضع سنة الثورات هذه حداً للسياسات التي تضع أهمية خلق انطباع زائف بوجود نوع من «الاستقرار» قبل حقوق الإنسان الخاصة بأكثر من نصف مليار شخص

وفيما يتعلق بردود فعل الاتحاد الأوروبي على ما جرى من ثورات وقمع، لم يكن ما بدر عن الاتحاد الذي يُعد أقرب جيران المنطقة وأكبر محاوريها وشركائها الدوليين رداً يتناسب وجسامة الأحداث، بل كان رداً بطيئاً. واقتصرت ردة الفعل الأولية على إصدار بيانات مقتضبة منمقة تدعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والدخول في مفاوضات فيما بينها. وحافظ الاتحاد الأوروبي على علاقاته الطويلة مع الدول والأنظمة القمعية في المنطقة، واختار اللجوء إلى المبادرات الدبلوماسية عوضاً عن الأخذ بخيار توجيه الانتقادات العلنية لتلك الأنظمة بشأن ما ترتكبه من انتهاكات لحقوق الإنسان. وكان هذا بمثابة استمرار للمواقف السابقة التي بررت دعم الاتحاد السياسي والمالي السخي للحكومات القمعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عملاً بالمفهوم المبهم الذي يتحدث عن «الاستقرار الذي يوفر الأمن» والذي يهدف إلى «مكافحة» الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، حيث تراجعت أولوية الاعتبارات الخاصة بحقوق الإنسان أمام تلك المصالح التجارية وتلك المعنية بمجال الطاقة.

غير أن موقف الاتحاد الأوروبي قد تغير بالفعل عقب اجتياح الاحتجاجات لليبيا وسوريا. وحرصت ورقة سياسات صدرت في مايو/أيار على بيان أن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي بجيرانه في المنطقة تقوم على أساس جذور راسخة في الإصلاح في مجال حقوق الإنسان، وبشرت بعلاقة قائمة على مبدأ «قدّم أكثر، تحصل على مساعدات أكثر: إصلاحات أقل، مساعدات أقل»، أو بعبارة أخرى، توفير مساعدات مالية أكبر للدول التي تقوم بقدر أكبر من الإصلاحات المساندة للديمقراطية وفي مجال حقوق الإنسان، بينما تتناقص قيمة المساعدات للدول التي تخفق في إنجاز ما هو مطلوب منها في هذا الإطار. وعلى الرغم من أن أنه يمكن اعتبار هذا الأمر تطوراً مرحباً به في مواقف الاتحاد الأوروبي، ولكن يبدو في واقع الأمر أن الاتحاد الأوروبي قد أضحى متردداً مع نهاية عام 2011 في ترجمة تلك السياسة إلى واقع عملي.

وبالنسبة للأوضاع في سوريا، فقد تم تعزيز العقوبات خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول، واتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً على الصعيد الدولي، ولكنه لم ينجح في توسيع رقعة تأثيره. وفي المقابل، لم يكن هناك توجه لدى الاتحاد يقضي بإعادة التفكير بطبيعة علاقاته مع دول الخليج، وهو ما ظهر جلياً في تعامل الاتحاد مع ما جرى من احتجاجات في البحرين والسعودية

واليمن. وفي معرض تعليقه على أحداث البحرين، بدا الاتحاد وكأنه تغاضى عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان هناك، ولم يقم بعدها سوى بمحاولات خجولة لتحسين الصياغة كلامياً والقيام بمراقبة بعض المحاكمات. وقدّمت طريقة التعامل مع ما جرى في كل من البحرين والسعودية مثالَيْن صارخَيْن على إزدواجية المعايير التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، وأتضح بأن الاتحاد ماضٍ في سياسته القائمة على تقديم مصالحه والسعي وراء تحقيقها على حساب حقوق الإنسان.

وأما أبرز تدخلات مجلس التعاون الخليجي في هذا الإطار، فقد تجلت في الاتفاق الذي رعته السعودية وتوسطت فيه بين الحكومة والمعارضة في اليمن، وهو الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في نهاية المطاف خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وقدمت الحكومة السعودية دعمها لنظامي الحكم الملكيَيْن في الأردن والمغرب، اللذان كانا يواجهان احتجاجات شعبية. وتجلى دعم السعودية ذاك بأن عرضت على البلدين الانضمام لعضوية مجلس التعاون، وبالتالي الحصول على الدعم العسكري للمجلس أيضاً، ووفرت السعودية كذلك ملاذاً آمناً للرئيس التونسي المخلوع بن علي ووفرت له بالتالي حصانة كي لا تتم مقاضاته. وارتأت الحكومة السعودية، وهي ذات الحكومة التي اضطهدت معارضيها، وساعدت البحرين على وضع حد للحركة الاحتجاجية لديها، أنه من المناسب لها أن تحث السلطات السورية على وقف إراقة الدماء، وقامت على إثر ذلك باستدعاء سفيرها من دمشق. وعلى نحو مشابه، فإن الحكومة الإيرانية التي لطالما دأبت على اللجوء إلى القوة الوحشية لسحق المعارضة، وجهت دعوة إلى حليفها الرئيس الأسد تناشده فيها أن يضع حداً لقمع قواته للمحتجين.

واتخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تشكيلة من التدابير الرامية إلى التصدي للأوضاع في المنطقة والتعامل معها – وإن تفاوتت تلك التدابير في مقدار الأثر الذي أحدثته. وعقد المجلس جلسة خاصة بتاريخ 25 فبراير/شباط لمناقشة الوضع في ليبيا، وأُعلن خلالها عن تشكيل لجنة خاصة لتقصي الحقائق والتحقيق في كافة المزاعم التي تحدثت عن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في ليبيا. وأوصت اللجنة بأن تقوم الجمعية العامة بتعليق حقوق العضوية التي تتمتع بها ليبيا في مجلس حقوق الإنسان، وهو بالضبط ما عمدت الجمعية العامة إلى القيام به بعد فترة وجيزة من تلك التوصية. وعقد مجلس حقوق الإنسان ثلاثة اجتماعات خاصة بسوريا في 29 أبريل/نيسان، و22 أغسطس/آب، و2 ديسمبر/كانون الأول على التوالي. وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ 29 أبريل/نيسان تأسيس لجنة لتقصي الحقائق تُناط بها مهمة التحقيق في الخروقات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا. وفي 22 أغسطس/آب، قام المجلس بتشكيل لجنة للتحقيق في كافة الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ 11 مارس/آذار 2011، والوقوف على الحقائق والملابسات التي أحاطت بتلك الخروقات بغية التحقق والتيقن من أنها ترقى إلى مصاف ما تصفه بأنه انتهاكات أو جرائم، وتحديد، حيث أمكن، هوية المسؤولين عنها، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان مساءلة مرتكبيها، بما في ذلك تلك منها التي قد ترقى إلى مصاف جرائم ضد الإنسانية. وعقد مجلس حقوق الإنسان جلسة نقاش عامة حول الوضع في اليمن خلال اجتماعه في سبتمبر/أيلول. وبكل أسف، فلم يقم المجلس بأي شيء للتصدي لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين خلال عام 2011.

وفي خطوة أبرزت على نحو أكثر وضوحاً مدى عجز مجلس الأمن عن التحرك بشأن الأوضاع في سوريا، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة – على لسان لجنتها المعنية بحقوق الإنسان – بالتنديد بأشد العبارات الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة التي ترتكبها السلطات

السورية ضد حقوق الإنسان. ويوجه القرار الذي تبنته اللجنة الثالثة المنبثقة عن الجمعية العامة بتاريخ 22 نوفمبر/تشرين الثاني دعوة إلى السلطات السورية كي تقوم فورا ودون تأخير بتنفيذ كامل بنود خطة العمل التي اقترحتها الجامعة العربية، والامتثال لتوصيات اللجنة الدولية للتحقيق المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ولا يتمتع هذا القرار بنفس الوزن الذي تتمتع به القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، إلا أنه ساهم على الأقل بزيادة عزلة المسؤولين مسؤولية رئيسية عن أعمال القمع والاضطهاد في سوريا، والقوى الدولية التي تحميهم داخل أروقة مجلس الأمن.

وأرسل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بعثات إلى كل من تونس ومصر واليمن، ودعم جهود بعثات تقصي الحقائق ولجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان بشأن الأوضاع في ليبيا وسوريا. وافتتحت المفوضية مكاتب لها في تونس ليكون بذلك أول مكاتبها في منطقة شمال أفريقيا.

إن تردد صدى المطالبة بحقوق الإنسان بشكل مدوٍّ في كافة أرجاء المنطقة فضح حقيقة عدم التطابق بين أقوال الحكومات والمؤسسات القوية وأفعالها، وعمل على التقليل من شأنها كاشفاً زيف الترابط بين الفعل والقول لدى تلك الجهات. وليس بوسع المرء إلا أن يأمل بأن تضع سنة الثورات هذه حداً للسياسات التي تضع أهمية خلق انطباع زائف بوجود نوع من «الاستقرار»، واستمرار تدفق كميات النفط دون توقف فوق كل اعتبار، حتى وإن كان الأمر يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بأكثر من نصف مليار شخص في المنطقة.

حماية النازحين

«الحياة صعبة في مخيم شوشة في صحراء تونس بالقرب من الحدود الليبية؛ وتضرب أشعة شمس منتصف النهار الحارقة صفوف الخيام الصغيرة واحداً تلو الآخر، حيث لجأ آلاف اللاجئين إليها هرباً من الحر، ودوامات الرمال، والعقارب».

شارلوت فيليبس، باحثة في منظمة العفو الدولية، وقد أرسلت ما كتبته من مشاهدات في مخيم شوشة بتاريخ 20 يونيو/حزيران 2011.

تسببت القلاقل في منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا بموجة نزوح جماعي، اضطُرخلالها الآلاف إلى الفرار من ديارهم هرباً من العنف والفقر والاضطهاد والقمع. واستقل آلاف اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين القوارب المتجهة إلى أوروبا، أو حاولوا اللحاق بها على الأقل، طلباً للسلامة والمستقبل الآمن، وهو ما لم يتمكن الكثيرون منهم من بلوغه إذ قضوا نحبهم غرقاً في البحر أثناء تلك المحاولات.

وعقب الانتفاضة في تونس، استقل الآلاف البحر قاصدين جزيرة لامبيدوزا الإيطالية الصغيرة. وقامت منظمة العفو الدولية خلال الفترة ما بين 29 مارس/آذار و2 أبريل/نيسان بإرسال وفد إلى تلك الجزيرة وإلى «قرية التضامن» الواقعة بالقرب من بلدة مينيو بمقاطعة كاتانيا، وتحركت المنظمة مدفوعةً بالتقارير واسعة الانتشار التي تحدثت عن تفاصيل أزمة إنسانية آخذة في التكشف هناك. ولقد وثّق وفد المنظمة وجود ظروف معيشية بائسة يعانيها المهاجرون، وتبين لها أن حوالي 4 آلاف شخص، معظمهم من الشباب التونسي، يمضون الليل

مخيم شوشة للعبور بالقرب من المدينة التونسية راس اجدير على الحدود مع ليبيا، 6 مارس/آذار 2011.

© UNHCR/A. Branthwaite

في ظروف قاسية من دون دورات مياه أو أماكن استحمام أو مأوى.

ومع تصاعد وتيرة العنف في ليبيا، فرّ مئات الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من النزاع المسلح. ويُقدر أن ما بين 1.5 مليون و2.5 مليون أجنبي كانوا يقيمون في ليبي مع بداية عام 2011، بينهم حوالي أحد عشر ألفاً من اللاجئين وطالبي اللجوء. وتعرض الكثير من الأجانب للهجوم خلال النزاع، وبخاصة أولئك القادمين منهم من دول جنوب الصحراء الكبرى الذين تعرضوا أيضاً للسرقة واتهامهم بغير وجه حق بأنهم من المرتزقة الموالين للعقيد القذافي. .

والتمس الكثيرون الذين فروا من ليبيا السلامة والأمن في الدول المجاورة، وبخاصة مصر وتونس. ومع ذلك، فقد تقطعت السبل بحوالي خمسة آلاف لاجئ وطالب لجوء في المخيمات الصحراوية في تونس والخيام المؤقتة التي نُصبت في نقطة السلوم الحدودية النائية في مصر. ولدى زيارتها لمخيمات اللاجئين تلك خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز من هذا العام، اطّلعت منظمة العفو الدولية على الظروف والأحوال السيئة وانعدام الأمن هناك، وهي جملة أمور جعلت معيشة قاطني تلك المخيمات قاسية جدا ومليئة بالمصاعب. وعلى النقيض من آلاف المهاجرين الذين تمكنوا من العودة إلى أوطانهم خلال المراحل الأولى من عمر النزاع، فإن المجموعة العالقة في هذه المخيمات ليس بوسعها العودة إلى أوطانها كونهم سوف يكونون عرضة للاضطهاد إن هم قرروا العودة. كما أنه ليس بوسعهم البقاء في مصر أو تونس، اللتان عبرتا عن عدم رغبتهما بتوفير حلول طويلة الأمد لأولئك اللاجئين. كما أن العودة إلى ليبيا ليست بالخيار العملي بالنسبة لهم؛ فعلى الرغم من سقوط نظام القذافي، ليس بمقدور ليبيا أن توفر لأولئك اللاجئين ملاذاً آمناً في الوقت الراهن. وهكذا، فإن الحل الوحيد المتاح في هذه الحال هو أن تقوم دول أخرى باستضافتهم وتوطينهم بأمان على أراضيها. ويعتمد عدد من سيتم توطينه منهم في بلد ثالث ومدى سرعة تحقيق ذلك على سرعة استجابة المجتمع الدولي ومدى تحمله لمسؤولياته تجاه أولئك اللاجئين.

وحتى الساعة، فقد كانت استجابة المجتمع الدولي ضعيفة جداً وبشكل مخزٍ، حيث عرضت الدول الأوروبية 800 فرصة أو شاغر فقط لإعادة التوطين في بلد ثالث كجزء من مساهمتها في التصدي لأزمة لجوء آخذة بالتفاقم على أعتاب بوابات القارة الأوروبية.

وحاول العديد ممن فروا من ليبيا ركوب البحر في رحلة محفوفة بالمخاطر نحو أوروبا على متن قوارب مكتظة بالكاد تصلح لتمخر عباب مياه البحر. وكان بينهم أفراد فروا من تونس وليبيا بدايةً، ولكنهم قفلوا عائدين إلى ليبيا محبطين من غياب الحلول طويلة الأمد المتاحة للاجئين في تلك المخيمات. ويُقدّر أن حوالي 1500 من الرجال والنساء والأطفال قد لقوا حتفهم غرقاً وهم يحاولون عبور البحر في هذه الرحلة الخطرة. ولربما يكون إجمالي الأرقام الفعلية لعدد الضحايا أكبر من ذلك بكثير. وأخفقت الحكومات والمؤسسات المعنية ببلورة آليات فعالة تحول دون حدوث تلك الوفيات في عرض البحر، ولو على الأقل من خلال توسيع نطاق عمليات البحث والإنقاذ، وضمان امتثال تلك العمليات لمقتضيات قانون اللجوء وحقوق الإنسان.

ومع اشتداد قمع الحكومة في سوريا، فر آلاف المواطنين إلى خارج البلاد، وسعى معظمهم للحصول على ملاذ آمن في لبنان وتركيا والأردن. وفي مايو/أيار ويونيو/حزيران من هذا العام، زار باحثون من منظمة العفو الدولية بعض النازحين ليكشفوا النقاب عن عمليات القتل غير المشروعة وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن السورية في بلدة تلكلخ السورية وما حولها بالقرب من الحدود اللبنانية بما في ذلك إصدار

الأوامر للجنود كي يقوموا بإطلاق النار على المدنيين. ولا يزال ما يربو على ثلاثة آلاف شخص ممن نزحوا إلى لبنان يواجهون وضعاً محفوفا بالمخاطر نظراً لنشاط المخابرات السورية داخل لبنان بالتعاون مع حلفائهم اللبنانيين. وقد تعرض بعض معارضي الحكومة السورية للاختطاف، وذلك حسب ما أفاد به رئيس قوى الأمن الداخلي في لبنان.

ونزح ما يقرب من 20 ألف سوري إلى الأراضي التركية، أتى معظمهم من محافظة إدلب، انتهى المطاف بحوالي نصفهم في مخيمات أقامها لاستقبالهم الهلال الأحمر التركي، وهي المخيمات التي رفضت السلطات التركية السماح لمنظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام المستقلة بدخولها أوالوصول إليها. وعلى الرغم من تشديد السلطات التركية لنبرة انتقاداتها لقمع الحكومة السورية وموقفها المتصلب، وردت تقارير تفيد بإجبار بعض السوريين اللاجئين على العودة قسراً إلى داخل سوريا. فيما وردت أنباء عن فرار حوالي ألف مواطن سوري إلى الأردن.

عمليات نقل الأسلحة

«ينطوي سلوك قادتنا في المملكة المتحدة على الكثير من النفاق؛ ... ففي الوقت الذي نتحدث فيه عن دعمنا ومساندتنا للحريات في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق، نقوم بتدريب قوات الأنظمة الديكتاتورية على القمع».

النائب في البرلمان البريطاني، جوناثان إدواردز، متحدثاً عقب كشف النقاب عن معلومات في مايو/أيار الماضي تفيد باستمرار بريطانيا بتدريب قوات الحرس الوطني السعودي.[3]

ويرسم إطلاق العنان للقمع عند التصدي للاحتجاجات صورة مؤلمة للطيف الواسع من الأسلحة والذخيرة والتسليح المتوفرة والمستخدمة في تيسير ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما ويُظهر ذلك كله مدى تأخر الدول الأخرى من خارج المنطقة في إدراكها لضرورة الحيلولة دون وصول شحنات أسلحة قد تُستعمل في أعمال القمع والاضطهاد تلك.

وردت جميع الحكومات التي واجهت قلاقل واضطرابات جدية باستعمال القوة المفرطة، ولجأت إلى استعمال ترسانة من الأسلحة والذخائر والمعدات المتنوعة ضد المحتجين والمتظاهرين السلميين. واستخدمت قوات مكافحة الشغب وقوى الأمن الداخلي الأسلحة النارية بما فيها البنادق (الخرطوش) في كل من البحرين ومصر واليمن، علاوة على قيامها بإطلاق الذخائر الحية والرصاص المطاطي على المتظاهرين، واستعمالها لقنابل الغاز المسيل للدموع، ومدافع رش المياه، والعربات المصفحة من أجل قمع المحتجين وتفريقهم. وأما في ليبيا ومع انزلاق البلاد نحو النزاع المسلح، قصفت قوات العقيد القذافي مناطق ذات كثافة سكانية عالية باستخدام صواريخ «غراد» وقذائف المورتر والمدفعية. وفي سوريا، لجأت القوات الحكومية إلى استعمال الأسلحة الثقيلة، والمدفعية والدبابات التي أطلقت نيرانها على المناطق السكنية في محاولة منها لسحق الاحتجاجات السلمية.

ولم يكن اللجوء إلى القوة المفرطة بالشيء الجديد أبداً – فمنذ عقود من الزمن ومنظمة العفو الدولية ما انفكت تبرز هذا الشكل من الانتهاكات في كافة أرجاء المنطقة. غير أن حجم

أشخاص يهرعون هرباً من القنابل المسيلة للدموع التي أطلقتها قوات الأمن على المتظاهرين السلميين في ميدان التحرير، القاهرة، مصر، 29 يونيو/حزيران 2011.

© AP Photo/Nasser Nasser

الاحتجاجات والرد القاسي الوحشي عليها خلال عام 2011 فضح بطريقة لا تدع مجالاً للشك كيف تم توظيف واردات الأسلحة في قمع الممارسة المشروعة لمطالبة الشعوب التمتع بحقوقها. ومعظم الأسلحة المستخدمة في قمع الاحتجاجات هي أسلحة باعتها الدول الأوروبية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة لدول المنطقة أو حرصت على توريدها إليها؛ وما كان ينبغي إصدار تراخيص تتيح إتمام الكثير من تلك الصفقات في ضوء الأدلة الكثيرة التي لا يمكن تجاهلها والتي توحي بوجود خطر حقيقي باحتمال قيام بعض حكومات الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستعمال الأسلحة التقليدية لترتكب أو تعمل على تيسير ارتكاب خروقات وانتهاكات حقوقية جسيمة ضد شعوبها، وبخاصة إذا ما تجرأت بعض تلك الشعوب على انتقاد السلطات أو المطالبة بالإصلاح السياسي.

ومن الصعوبة بمكان التأكد من الحد الذي ذهبت إليه الدول الموردة للسلاح عند تقييمها للمخاطر بطريقة رصينة ومعمقة قبل الترخيص بنقل تلك الأسلحة إلى المنطقة، وذلك لعدم قيام الحكومات بالإفصاح عن معلومات كافية بهذا الشأن. ومن الواضح أن المصالح السياسية والاقتصادية قد وُضعت فوق الاعتبارات الخاصة بحقوق الإنسان عند اتخاذ القرارات بشأن تلك الصفقات. ويترتب على بعض الدول الموردة للسلاح التزام قانوني يقضي بضرورة إجرائها لتقييم للمخاطر المرتبطة بالصفقة المعنية. فعلى سبيل المثال، أصبحت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مطالبة اعتباراً من عام 2008 «برفض منح رخصة التصدير إن كانت هناك مخاطر واضحة بأن التكنولوجيا أو المعدات االعسكرية المزمع تصديرها سوف يتم استخدامها في قمع حركات الاحتجاج داخل البلد المعني».[4] وبالنسبة لإصدار رخص تصدير الأسلحة، فينص القانون الأمريكي على «ضرورة دراسة الطلب في كل حالة على حدة، والتحقق من وجود دليل يثبت احتمال قيام حكومة البلد المستورد بانتهاك حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً».[5] ومع ذلك، فلا ينص القانون الأمريكي على رفض طلب استصدار الرخص إن ثبت أن تلك الأسلحة سوف تستعمل في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

ودعت منظمة العفو الدولية في عام 2011 إلى تعليق عمليات نقل الأسلحة وتوريدها إلى قوات مكافحة الشغب وقوات الأمن الداخلي في البحرين ومصر واليمن، ونادت بضرورة فرض حظر فوري وشامل على واردات الأسلحة إلى كل من ليبيا وسوريا. كما وناشدت المنظمة الدول التي تورد السلاح إلى مجموعة الدول آنفة الذكر ضرورة القيام بمراجعة شاملة وفورية لكل حالة من حالات نقل الأسلحة وتجارتها، مع توخي ضمان عدم توريد المزيد من الأسلحة والذخائر والمعدات الأخرى في ظل ظروف قد تنطوي على خطر جدي باحتمال استعمالها لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

واتخذت بعض الدول خطوات من أجل تعليق شحنات الأسلحة المتوجهة إلى البحرين ومصر ودول أخرى في المنطقة. وقام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتبعه في ذلك الاتحاد الأوروبي بفرض حظر للسلاح على ليبيا، فيما فرض الاتحاد الأوروبي وحده حظراً مماثلاً على سوريا. وقد رحبت منظمة العفو الدولية بهذا التحرك على الرغم من أنه قد جاء متأخراً؛ ومع ذلك، صرحت روسيا الاتحادية مؤخراً بأنها لن تفرض حظراً للسلاح على سوريا؛ ومن الجدير بالذكر أن روسيا الاتحادية يشتبه في أنها هي المصدر الرئيسي الذي يورد السلاح لسوريا. ولم تقم الدول بالكثير للحيلولة دون نقل الأسلحة إلى اليمن، على الرغم من انتشار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع وعلى امتداد شهور عدة. ولقد أخفقت الضوابط الرقابية القائمة في الحيلولة دون نقل صادرات السلاح في السنوات الماضية على الرغم من توافر أدلة تفيد باحتمال استعمالها في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

دعت منظمة العفو الدولية إلى تعليق عمليات نقل الأسلحة وتوريدها إلى قوات مكافحة الشغب وقوات الأمن الداخلي في البحرين ومصر واليمن، ونادت بضرورة فرض حظر فوري وشامل على واردات الأسلحة إلى كل من ليبيا وسوريا

ومع اقتراب العام 2011 من نهايته، رغبت بعض الدول الموردة للسلاح بمتابعة «أنشطتها كالمعتاد» في المنطقة، على الرغم من غياب أدلة تثبت وجود عملية واضحة للتغيير داخل الأجهزة الأمنية، وإصلاحها بشكل حقيقي، بالإضافة إلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. وآخذين بعين الاعتبار استمرار الاضطرابات والقمع في أجزاء كبيرة من المنطقة، فيتعين على الحكومات التي تورد أسلحة أو فوضت عمليات نقل أسلحة استُعملت في إطلاق النار على المحتجين وتفريق المتظاهرين بوحشية أن تعاود النظر في المعايير والأساليب التي تتبعها عند اتخاذها للقرارات الخاصة بتمرير عمليات نقل الأسلحة من عدمها. وإن اتضح بأن تلك القرارات كانت على علم مسبق بأن الأسلحة سوف تستعمل في مساعدة دولة أخرى على ارتكاب جرائم تخالف نص القانون الدولي، فسوف تصبح الدولة الموردة أو الناقلة حينها مسؤولة، وجديرة باللوم بموجب أحكام القانون الدولي[6].

التحرك الذي قامت به منظمة العفو الدولية

عندما اتضح كبر حجم الاضطرابات والقلاقل التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بادرت منظمة العفو الدولية إلى الانتقال على الفور إلى «أسلوب مواجهة الأزمة» المعتمد لديها. ويقتضي هذ الأسلوب قيام المنظمة بتحويل موارد إضافية تهدف إلى تمكين المنظمة من رفع مستوى نشاطها في رصد التطورات الخاصة بمجال حقوق الإنسان في المنطقة، وتعزيز مستوى حملات المناصرة وكسب التأييد التي تقوم بها منظمة العفو الدولية.

التحرك الميداني

وتوجهت وفود منظمة العفو الدولية من باحثين وغيرهم من الخبراء إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوقات مختلفة هذا العام، مخاطرين أحياناً بأرواحهم وسلامتهم من أجل إتمام تلك الزيارات. وتمكنت الوفود بالتالي من زيارة تونس في مناسبات عدة في يناير/كانون الثاني، ومن فبراير/شباط وحتى مارس/آذار، وأبريل/نيسان، وأكتوبر/تشرين الأول. وحطت الرحال في مصر في مناسبات عدة في أوقات مختلفة من العام على النحو التالي: من يناير/كانون الثاني وحتى مارس، وفي أبريل، وخلال يونيو/حزيران ويوليو/تموز، وخلال أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، وفي نوفمبر/تشرين الثاني- ديسمبر/كانون الأول. وأما البحرين، فقد زارتها وفود المنظمة على فترات مختلفة أيضاً في فبراير وأبريل وسبتمبر ونهاية نوفمبر وحتى أوائل ديسمبر؛ ووصلت بعثات وفود المنظمة إلى ليبيا في بعثات امتدت ما بين فبراير ومايو بالإضافة إلى زيارات أخرى خلال أغسطس وسبتمبر، علاوة على وفد قام بزيارة العراق في مارس الماضي.

ونظراً للحظر المفروض على دخول المنظمات الحقوقية وغيرها من الهيئات إلى الأراضي السورية، فقد توجه مندوبو منظمة العفو الدولية إلى لبنان في أبريل ومايو، ومن ثم إلى تركيا خلال شهر يونيو الماضي من أجل مقابلة الأشخاص الذين فروا مؤخراً من سوريا إلى هاتين الدوليتين. كما توجه فريق يمثل المنظمة إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية لمقابلة من وصلوا هناك عقب رحلتهم البحرية المحفوفة بالمخاطر قادمين من ليبيا. ولم تسمح السلطات اليمنية لمنظمة العفو الدولية بدخول أراضيها، غير أن المنظمة تمكنت من متابعة التطورات هناك عن كثب من خلال صلاتها القديمة والراسخة مع أفراد ومنظمات داخل اليمن، وهو الأسلوب ذاته الذي انتهجته المنظمة في رصد تطورات الأوضاع الخاصة بحقوق الإنسان في كل من إيران والسعودية وإعداد التقارير بهذا الشأن، وذلك على الرغم من عدم سماح الدولتين لمنظمة العفو الدولية بدخول أراضيهما لسنين خلت. وتوجه مندوبو المنظمة أيضاً إلى الجزائر أواخر فبراير وأوائل مارس، وزاروا إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في مايو ونوفمبر، بالإضافة إلى زيارتين إلى الإمارات العربية المتحدة في يونيو وسبتمبر.

وقد شهدت فرق منظمة العفو الدولية ووفودها على بعض من تلك الأحداث التاريخية الصاخبة؛ حيث زار مندوبوها المستشفيات والمشارح، وتفقدوا سجلات السجون والمستشفيات، وأجروا

مقابلات مع عدد كبير من ضحايا الانتهاكات وشهود العيان، ومسؤولي الحكومات، وممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية، والعاملين في القطاع الصحي، والمحامين والناشطين الحقوقيين والسياسيين، وآخرين غيرهم. وقد ساعدت هذه الزيارات وغيرها من أشكال البحث والاستقصاء منظمة العفو الدولية على التحقق من صحة بعض من تلك الإدعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والدفوع المضادة، وتمكنت المنظمة بالتالي من تحديث المعلومات المتعلقة بتطورات أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة ونشرها على الملأ بشكل يومي تقريباً. وساهمت عمليات البحث والاستقصاء والتحديث في دعم المنظمة في إطار حملاتها العالمية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ومناصرتها وكسب التأييد لصالحها وما يترتب على ذلك من حملات إعلامية وذلك في سبيل ضمان عدم اقتصار عمل المنظمة على توثيق الانتهاكات والخروقات وحسب، بل ليشمل كذلك مساندة مطالب شعوب المنطقة بالتغيير القائم على مراعاة حقوق الإنسان.

ولقد ساهم حضور منظمة العفو الدولية وتواجدها في الميدان في تعزيز الاهتمام ببواعث القلق من منظور حقوق الإنسان في ظل بيئة آخذة بالتغير بسرعة كبيرة. فعلى سبيل المثال، ساعد باحثو المنظمة الذين عكفوا على إرسال تقاريرهم من مدينة مصراتة المحاصرة في إطلاع العالم الخارجي على تفاصيل ما حصل هناك، وتبيان آثاره على سكان تلك المدينة الليبية؛ وفي يونيو/حزيران الماضي أمضى وفد برئاسة أمين عام منظمة العفو الدولية سليل شتي أسبوعاً في مصر، وعقد لقاءات خلاله مع السلطات العسكرية الحاكمة، وناشدهم المبادرة إلى إلغاء القوانين القمعية، ووقف الممارسات المستمرة التي تنطوي على الاننتهاكات وضروب الإساءة.

الحملات العالمية

نُشرت تقارير رئيسية حول الأوضاع في الكثير من البلدان التي تأثرت أكثر من غيرها بالاضطرابات والقلاقل الأخيرة. وصدر في مايو/أيار الماضي دليل يوثق التطورات في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أواسط أبريل/نيسان من عام 2011 ليكون مكملاً (تحديثاً) لتقرير منظمة العفو الدولية السنوي حول حالة حقوق الإنسان في العالم. وقد صدر في أغسطس/آب من هذا العام عدد خاص من النشرة الإخبارية يركز على استعراض 50 عاماً من العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

صدرت خلال هذا العام الكثير من المناشدات بالتحرك العاجل على نحو أسبوعي من أجل مساعدة الأشخاص الذين يواجهون خطراً كبيراً يحدق بهم جراء خضوعهم لمحاكمات مجحفة بشكل فاحش، أو لكونهم على وشك أن يُنفذ حكم الإعدام فيهم، أو لاحتمال تعرضهم للتعذيب، أو الاختفاء القسري. وبالمجمل، فقد أرسلت المنظمة أكثر من 100 تحرك عاجل إلى شبكة تضم 165 ألف عضو في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى إرسال آلاف الرسائل والخطابات قادت إلى بعض النتائج الإيجابية، بما في ذلك التسبب بإطلاق سراح ما لايقل عن 16 شخصاً كانوا قيد الاحتجاز.

وجرى على نحو يومي تقريباً رفع وتحديث البيانات الصحفية والتغطية الإخبارية للتطورات الرئيسية، وتغطيات خاصة، ومساهمات عبر مدونة المنظمة، ومقاطع فيديو على موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت (www.amnesty.org)، وقامت المنظمة بترجمتها وتهيأتها ونشرها والترويج لها من خلال الشبكات الإعلامية الوطنية للمنظمة وشبكات التواصل على الإنترنت في جميع أنحاء العالم.

واعتباراً من إطلالة يناير من عام 2011، شارك أعضاء منظمة العفو الدولية ومؤازروها في تحركات محلية ضمن إطار من التنسيق الدولي تضامناً مع شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالفعل فقد تم بشكل فردي وجماعي إرسال تحديث معلومات الفعاليات الخاصة بالمنطقة بواقع

120 مرة يومياً وأسبوعياً إلى حوالي 150 من موظفي المنظمة ومتطوعيها في العالم من أجل ضمان تحشيد الحركة التي تمثل أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وتعاونها على درجة من التنسيق الفعال للتصدي للتطورات المتلاحقة، ودعم المطالب الخاصة بحقوق الإنسان ومساندتها.

وعملت فرق عديدة على إعداد تفاصيل عملية الاستجابة تلك، وخاصة في بعض الفروع الوطنية الكبيرة لمنظمة العفو الدولية. ومع ذلك، فلقد انخرطت المكاتب والفروع الأصغر حجماً في بعض أشكال التحرك. وفي باقي أنحاء العالم، شارك الناشطون في حضور الاحتجاجات والتظاهرات العامة، وقاموا بحملات جمع التواقيع وكتابة العرائض والخطابات، وإرسال رسائل البريد الإلكتروني وحملوا اللافتات واليافطات وانضموا للتجمعات العفوية، وشكلوا جماعات للضغط على الحكومات، وحضروا الفعاليات المختلفة، ونشروا المعلومات على مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك، وحشدوا المؤازرين على موقع تويتر.

في وقت مبكر من العام شرعت منظمة العفو الدولية بالإعداد لحملة «يوم من التحرك العالمي»

وفي وقت مبكر من العام شرعت منظمة العفو الدولية بالإعداد لحملة «يوم من التحرك العالمي» توافد خلاله آلاف من الأشخاص للتعبير عن تضامنهم مع شعبي تونس ومصر، وتحدياً للحكومات التي كانت ماضيةً في قمع الاحتجاجات. وقد اختير يوم الثاني عشر من فبراير/شباط كموعد لإقامة النشاط الذي انطلق تحت عنوان «تضامناً وتحدياً». وتصادف أن جاء ذلك الموعد المضروب للتحرك العالمي عقب يوم واحد من الإطاحة بمبارك في مصر، الأمر الذي أتاح لآلاف الأشخاص في العالم الاحتفال علناً بانتصارات الشعوب الشجاعة في كل من مصر وتونس.

ونُظّمت تظاهرات في مواقع وأماكن شهيرة في 17 مدينة من مدن العالم المختلفة. ورسم الناشطون والنقابيون والطلبة ومؤازرو منظمة العفو الدولية لوحة بشرية بالأحمر والأسود والأبيض، وهي ألوان العلم المصري. وقد جذبت تلك الفعاليات اهتمام وسائل الإعلام المحلية والدولية، وبرهنت على مدى قوة منظمة العفو الدولية وفعاليتها بوصفها حركة عالمية تقف موحدة خلف المطالبة بحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعقب الاحتفالات بفترة وجيزة، أمسى من الواضح بأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر لا تزال قاتمة وتبعث على التجهم. وفي معرض تصديها لهذا الواقع، أصدرت منظمة العفو الدولية دعوة للتحركات العاجلة وبلورت أجندات مميزة تتمحور حول حقوق الإنسان من أجل كل من مصر وتونس، عمل المناصرون والمؤازرون على ترويجها والدعوة لها في بلدانهم وعلى الصعيد الدولي.

ونشرت منظمة العفو الدولية بياناً من عشر خطوات/نقاط من أجل حقوق الإنسان في تونس، وذلك قبيل إجراء انتخابات المجلس للتأسيسي في تونس بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول. وشكل البيان تحدياً لمرشحي تلك الانتخابات كي يثبتوا جديتهم، وأن يتعهدوا بإدخال إصلاحات ترتبط بمجال حقوق الإنسان، بما في ذلك كبح جماح الأجهزة الأمنية وضبط سلوكها، وإصلاح النظام القضائي، ومناهضة التمييز، وإلغاء عقوبة الإعدام. وقامت منظمة العفو الدولية بحملة لكسب تأييد المرشحين وحملهم على التوقيع على البيان، حيث قام مكتب فرع المنظمة في تونس بقيادة جهود كسب التأييد والتحشيد تلك. وقام فرع المنظمة في تونس بتنظيم تظاهرة حاشدة خارج مكاتبها يوم انعقاد الجلسة الأولى للمجلس للتأسيسي المنتخب حديثاً، وجه الدعوة خلالها للمجلس كي يضمن أن يتم الأخذ بحقوق الإنسان كأساس للدستور التونسي الجديد.

وفي شهر مارس/آذار من هذا العام، قام أشخاص من كافة أنحاء العالم بإضافة أسمائهم على عريضة تحمل عنوان «ضمان تحقيق المساءلة فيما يتعلق باستخدام القوة المفرطة، والدعوة لتوفير الحماية للمحتجين» في البحرين. وقد نشر التحرك على موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت، وقامت الكثير من المكاتب والفروع المحلية للمنظمة بالترويج للتحرك كل على مواقعها، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي على الشبكة. وتم جمع حوالي

50 ألف توقيع، جاءت في معظمها من البحرين. وإدراكاً منها لمدى حرص السلطات البحرينية على صورتها أمام الرأي العام، عمدت منظمة العفو الدولية إلى الاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي، وبخاصة موقع تويتر، من أجل تسليط الضوء أمام الرأي العام على حجم رد المنظمة المستمر على الأوضاع في البحرين وكيفية التصدي لها.

وفي معرض تصديها لاعتقال العاملين في القطاع الصحي في البحرين ومحاكمتهم محاكمات غير عادلة في المحكمة العسكرية، بادرت منظمة العفو الدولية إلى الدعوة إلى التحركات العاجلة بهذا الخصوص، وتابعت المحاكمات وراقبتها، وساهمت في رفع صوت أولئك العاملين عالياً في أروقة الشبكات الدولية المعنية بالمجال الصحي، وجمعياتها، والدوريات البارزة في مجال الأبحاث الطبية. كما وقامت المنظمة بنشر مقتطفات من مدونات أشخاص ثقات ومعروفين من البحرين نت الذين تأثروا بممارسات القمع هناك.

http://www.eyesonsyria.org/index.html?theme=activism&photo=6069678756

وأما العريضة المعنونة «ساعدوا في وقف إراقة الدماء في سوريا» التي أطلقتها المنظمة في شهر أبريل/نيسان الماضي، فهي تدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إدانة القمع العنيف للاحتجاجات في سوريا، وإحالة ملف الأوضاع هناك إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي غضون أسابيع قليلة فقط، قام 165935 شخصاً من كافة أنحاء العالم – بينهم الكثير ممن تحلوا بشجاعة غير مسبوقة بأن بعثوا بمناشداتهم من داخل سوريا نفسها – بالتعبير عن دعمهم لاقتراح إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومناشدتهم للرئيس بشار الأسد بالتوقف عن إراقة الدماء هناك. وسُلِّمت العريضة وما تحتويه من رسالة باليد للسلطات السورية من خلال سفاراتها في عدد من دول العالم المختلفة.

وفي سبيل الحفاظ على زخم الضغط الممارس على مجلس الأمن من أجل حمله على التحرك، فقد عمدت المنظمة إلى إتباع العريضة بتحرك آخر يستهدف أعضاء بعينهم من بين الدول الأعضاء في المجلس، وهي البرازيل والهند وجنوب أفريقيا؛ حيث قامت المنظمة بحثهم على التصويت لصالح القرار الأممي الذي من شأنه أن يحيل ملف الأوضاع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي أغسطس/آب، افتُتح موقع الكتروني تحت اسم «عين على سوريا» بشكل متزامن مع صدور التقرير المعنون «الحجز المميت: الوفاة في الحجز في ظل الاحتجاجات الشعبية في سوريا»؛ وجاء إطلاق الموقع من أجل لفت الأنظار إلى التقارير التي تحدثت عن وفاة 88 شخصاً في الحجز، ولتعزيز الدعوات الموجهة لمجلس الأمن كي يقوم بإحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويتضمن الموقع الإلكتروني خارطة توثق لكافة الحالات التي توفي فيها أشخاص جراء المعاملة الوحشية، مع الإشارة إلى أماكن حدوث تلك الوفيات. وتتيح مزايا الموقع التفاعلي إمكانية رفع المعلومات والصور ومقاطع الفيديو على الموقع وتبادلها بين زواره. وتعتبر الخارطة بمثابة إحدى الأدوات المستخدمة في مجال حملات المدافعة والاتصال والتواصل، والتي أتاحت لمنظمة العفو الدولية فرصة مراقبة الأوضاع داخل سوريا، ورفع المادة المطبوعة، أو المصورة، أو المرئية والمسموعة لتثبت بالدليل القاطع الانتهاكات الحقوقية الجسيمة والخطيرة التي ترتكبها السلطات السورية، وتوضح طبيعة ردود الفعل الدولية إزاء ما يحدث على الأرض.

ويمكن مشاهدة الصور ومقاطع الفيديو عن التحرك العالمي تضامناً مع الشعب السوري على الموقع المذكور (www.eyeonsyria.org). وتتضمن تلك التحركات فعاليات شعبية من كرواتيا وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة نزل خلالها ناشطو منظمة العفو الدولية إلى الشوارع، وقاموا بتنظيم اعتصامات أو فعاليات أخرى أمام مباني السفارات السورية، ودعوا المخابرات السورية إلى التوقف عن مضايقة الناشطين السوريين في الخارج. وهتفوا جميعاً بضرورة وقف إراقة الدماء في سوريا مرتدين قمصاناً بيضاء لُطخت رمزياً بالدماء، وحاملين العلم السوري معهم أثناء الفعالية.

© Amnesty International

مظاهرة نظمها الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية خارج مبنى البرلمان القديم، تونس، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

وفي معرض تصديها للنزاع المتعمق في ليبيا، ناشد أعضاء منظمة العفو الدولية طرفي النزاع بضرورة احترام حقوق الإنسان ومراعاتها. وعقب قيام المنظمة بإصدار «أجندة حقوق الإنسان من أجل التغيير» من أجل ليبيا[6]، والتقرير المعنون «المعركة من أجل ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب» قام ناشطون من جميع أنحاء العالم بإرسال خطابات ومناشدات إلى المجلس الوطني الانتقالي يحثونه فيها على وضع الاعتبارات الخاصة بحقوق الإنسان في صميم الإصلاح المؤسسي المزمع، وذلك في محاولة لتفادي قيام الميليشيات التابعة للمجلس بارتكاب انتهاكات وأشكال من الإساءة.

وعقب إطلاقها في سبتمبر/أيلول لتقريرها حول أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين العالقين على الحدود التونسية والمصرية مع ليبيا، قامت منظمة العفو الدولية بحملة استهدفت الدول الأوروبية لتحثها على الموافقة على إعادة توطين (في بلد ثالث) أعداد مقبولة من اللاجئين الذين نزحوا بسبب النزاع الدائر في ليبيا. وأرسل ناشطو المنظمة في دول القارة الأوروبية مناشدات بهذا الخصوص إلى رؤساء حكوماتهم وأعضاء البرلمانات في بلدانهم، وطالبوا بعقد اجتماعات ولقاءات مع المسؤولين الحكوميين.

كما وانخرطت منظمة العفو الدولية في نقاشات بنّاءة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بصفتها الوكالة الأممية المعنية بشؤون اللاجئين؛ وتمحورت النقاشات حول استعراض الأحوال والظروف المعيشية التي يمر بها اللاجئون الذين تقطعت بهم السبل في المخيمات الحدودية، وفي مناطق نُصبت فيها الكثير من الخيام المؤقتة.

وعلى نحو مشابه، خاطبت منظمة العفوالدولية الحكومة الإيطالية للتعبير عن بواعث القلق لديها حيال الظروف القاسية التي يعانيها المهاجرون الذي وصلوا إلى جزيرة لامبيدوزا التي فر إليها الكثيرون قادمين من تونس وغيرها من دول شمال أفريقيا، وللاحتجاج على إجراءات الإبعاد السريعة التي اتُخذت بحق مجموعات من المواطنين التونسيين اعتباراً من 7 أبريل/نيسان، وذلك في أعقاب توقيع اتفاقية بين السلطات الإيطالية ونظيرتها التونسية.

وفي سبيل الرد على المعاملة الوحشية التي واجهها المتظاهرون في اليمن، أطلقت منظمة العفو الدولية تحركين رئيسيْن. أُطلق على التحرك الأول اسم «حانت لحظة الحقيقة لليمن»، وهو تحرك ارتكز على تقرير صادر يحمل العنوان نفسه؛ وانطوى التحرك على استخدام ثلاثة أساليب من أساليب حملات المدافعة على النحو الآتي: القيام بالتوقيع على عريضة إلكترونية للاحتجاج على حجم الانتهاكات في اليمن، والتي تم رفعها على موقع المنظمة على الشبكة amnesty.org والمواقع الإلكترونية التابعة لفروع المنظمة ومكاتبها؛ وتحشيد وممارسة الضغط على وزراء الخارجية بغية التركيز على مدى اتساع الأزمة الحقوقية في اليمن؛ وقيام الناشطين بحث حكومات بلدانهم لكي تقوم بدورها بدعوة السلطات اليمنية بضرورة مراعاة حقوق الإنسان واحترامها.

وأما التحرك الآخر المتعلق باليمن، فقد انطلق في مارس/آذار الماضي وركز على مسألة واردات الأسلحة التي استخدمت في ارتكاب انتهاكات حقوقية جسيمة بحق المحتجين السلميين. وقد تمكنت منظمة العفو الدولية من التعرف على عشر دول موردة للسلاح، أولها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وجه التحديد، بالإضافة إلى كل من بلغاريا، وجمهورية التشيك، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وجمهورية روسيا الاتحادية، وتركيا وأوكرانيا؛ وناشدت المنظمة جميع تلك الدول أن تبادر فوراً إلى تعليق إصدار تصاريح لعمليات نقل أسلحة، أو وقف شحنات الأسلحة والذخائر والعتاد والمواد ذات الصلة المتوجهة إلى اليمن.

وفيما يتعلق بالسعودية، فقد أصدرت منظمة العفو الدولية عدة مناشدات بالتحرك العاجل، وبيانات كرد منها على قمع الحكومة السعودية للمحتجين والمعارضين. وعندما اكتشفت المنظمة

بأن الحكومة السعودية كانت بصدد إعداد تشريع وحشي خاص بمكافحة الإرهاب، بادرت منظمة العفو الدولية إلى إطلاق حملة تحرك عاجل على شبكة الإنترنت بغية تمكين الأشخاص من جميع أنحاء العالم من إرسال الرسائل إلى الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود ومناشدته كي يوعز للحكومة بالتخلي عن مسوّدة قانون مكافحة الإرهاب، والتوقف عن التسبب بتقويض حقوق الإنسان الخاصة بالشعب السعودي بذريعة مكافحة الإرهاب. وأعقب ذلك التحرك إصدار تقرير في شهر ديسمبر/كانون الأول حمل العنوان التالي: «السعودية: القمع باسم الأمن»، والذي يخوض، من بين جملة أمور أخرى، في تفصيل بواعث القلق لدى منظمة العفو الدولية حيال مسودة القانون وقمع المحتجين. كما واختبرت المنظمة استخدام التطبيق الإلكتروني المعروف باسم «كراودماب»[7] في السعودية من أجل إتاحة الفرصة لعامة الناس بالإبلاغ عن الانتهاكات والخروقات وإيصال المواد المتعلقة بها مباشرةً إلى منظمة العفو الدولية.

بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول، تكون مكاتب وفروع منظمة العفو الدولية في أكثر من 50 دولة قد أكملت مشاركاتها في الفعاليات والأنشطة المختلفة

وتم اللجوء إلى التحركات العاجلة والبيانات مرة أخرى من أجل دعوة السلطات الإيرانية للتحقيق في ما بدا من استعمال للقوة المفرطة خلال التظاهرات، ومناشدتها الإفراج عن سجناء الرأي وغيرهم من السجناء المحتجزين تعسفاً. وفيما يتعلق بأحد مشاريع القوانين قيد النظر في البرلمان الإيراني (المجلس) والذي كان يرمي لدى إقراره إلى فرض المزيد من القيود على عمليات المنظمات غير الحكومية المستقلة، فقد أدى تحرك المنظمة بهذا الشأن إلى رد مشروع القرار لمزيد من الدراسة والتمحيص. ويبرز أحد التقارير التي أصدرتها المنظمة في يونيو/حزيران استمرار قمع السلطات للنقابات العمالية المستقلة، فيما ركز تقرير آخر صدر في ديسمبر/كانون الأول على قضية الزيادة الكبيرة في عدد أحكام الإعدام التي تم تنفيذها كعقوبة على جريمة الاتجار بالمخدرات.

وعندما اعتُقل خمسة رجال في الإمارات العربية المتحدة بتهمة «إهانة المسؤولين» عقب مطالبتهم بالديمقراطية وتوجيههم النقد للحكومة، روجت منظمة العفو الدولية لحملة التحرك من خلال الرسائل النصية القصيرة أثناء انعقاد مهرجان إدنبره بالمملكة المتحدة لعام 2011 خلال شهر أغسطس/آب من أجل مناصرة «الإماراتيين الخمسة». وطلبت المنظمة من رواد المهرجان بأن يرسلوا كلمة «حرية/FREEDOM» برسالة نصية قصيرة متبوعة بأسمائهم كجزء من عريضة تدعو السلطات إلى إطلاق سراح المعتقلين الخمسة فوراً ودونما قيد أو شرط. وتبع ذلك تقديم العريضة فيما بعد إلى سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في لندن قبيل موعد انعقاد محاكمة المحتجزين الخمسة.

وداوم مؤيدو منظمة العفو الدولية ومناصروها خلال عام الثورات هذا على حشد الدعم وكسب التأييد في الشوارع، وعلى شبكة الإنترنت، وضمن مجتمعاتهم المحلية بغية تأمين المشاركة والتعاطف والتضامن من كافة أرجاء المعمورة. وأصبحت بعض الأنشطة على شبكة الإنترنت هي ذاتها مسرحاً للمواجهات، حيث استهدفت السلطات السورية صفحة منظمة العفو الدولية على موقع الفيسبوك بغية الحيلولة دون تحديث المعلومات المتعلقة بالأوضاع في سوريا، وقام بعض الأشخاص في البحرين بإضافة تعليقات على موقع تويتر متهمين منظمة العفو الدولية بأنها لم تبرز إلا جانباً واحداً من رواية الأحداث في البحرين، وذلك في معرض ردهم على مبادرة المنظمة بالتحرك عبر حملة جمع التواقيع على العريضة الموجهة إلى السلطات البحرينية.

وبحلول شهر ديسمبر/كانون الأول، تكون مكاتب وفروع منظمة العفو الدولية في أكثر من 50 دولة قد أكملت مشاركاتها في الفعاليات والأنشطة المختلفة التي تراوحت من مجرد فعاليات على نطاق ضيق يقتصر على الجماعات المحلية، إلى تكامل حملات المدافعة وكسب التأييد مع العمل الإعلامي، ومن التحرك على شبكة الإنترنت إلى تنظيم أيام التضامن الدولية. وأظهر مئات الألوف من جميع أنحاء العالم تضامنهم مع شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي انتفضت لتطالب بحقوقها في وجه أعتى مستويات العنف وأبشع أشكاله.

منظمة العفو الدولية – فرنسا تشترك في إحدى مظاهرات التضامن في باريس ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب في سوريا، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2011. وتقول اللافتة «سوريا: نحن معك».

© Amnesty International

أجندة حقوق الإنسان من أجل التغيير

دأبت منظمة العفو الدولية خلال هذا العام على نشر أجندات حقوق الإنسان من أجل التغيير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استناداً إلى المبادئ التالية، مع مراعاة تحويرها أو تكييفها لتلائم خصوصية الأوضاع في كل بلد على حدة:

■ **إصلاح قطاع أجهزة الأمن**

ينبغي التوصل إلى إصلاح حقيقي لقطاع أجهزة الأمن وهيئات إنفاذ القانون بما يضمن اتساق عملها وأدائها لواجباتها مع القانون والمعايير الدولية. وينبغي الإعلان عن هيكلية تلك الأجهزة وتسلسل هرم القيادة فيها للملأ، وأن يتم استحداث هيئة رقابية تقوم بالتحقيق باستقلالية وحيادية في ما يرد من ادعاءات حول ارتكاب نلك الأجهزة للانتهاكات أو أشكال الإساءة.

■ **ضمان تلبية القوانين الوطنية للمعايير الدولية**

إلغاء أو تعديل التشريعات المقيِّدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قوانين الطوارئ حيثما تقتضي الضرورة.

■ **إصلاح نظام القضاء**

ينبغي دعم استقلال القضاء قانوناً وممارسةً. وينبغي أن تُتاح لكل من توجه إليه تهمة ارتكاب جرم الفرصة للحصول على محاكمة عادلة أمام هيئة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية والحيادية تنعقد لها الولاية بموجب القانون، على أن يُراعى احترام الحقوق المتعلقة بالدفاع بالكامل. وينبغي التوقف عن محاكمة المدنيين في محاكم عسكرية أو محاكم الطوارئ؛ وبالنسبة لمن تمت إدانته في تلك المحاكم العسكرية، فينبغي إعادة محاكمتهم مدنياً أو إطلاق سراحهم.

■ **وضع حد للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة**

ينبغي عدم التسامح أو التهاون مع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على أن يتم تجريم هذه الأفعال حسب مقتضيات القانون الدولي. ويتعين على جميع رجال الأمن المعنيين بإجراءات إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم واستجوابهم أن يعلموا يقيناً وأن تتم إحاطتهم علماً بأنه لن يتم التهاون مع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وينبغي التحقيق في البلاغات المتعلقة بارتكاب التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وأن تتم مقاضاة المسؤولين عنها جنائياً.

■ **وضع حد للحجز بمعزل عن العالم الخارجي**

ينبغي أن تنص القوانين وتطبيقاتها العملية على تمكين المحتجزين على نحو منتظم ودونما تأخير من الاتصال بالعالم الخارجي بما في ذلك الاتصال بذويهم ومحامين من اختيارهم

والحصول على الرعاية الطبية التي يحتاجون. وينبغي أن تكون مراكز الحجز أو الاعتقال معروفة للعموم، وأن تخضع لعمليات تفتيش دوري، ومستقل ومن غير سابق إنذار ودونما قيد أو شرط.

■ **احترام الحق في حرية التجمع، وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتعبير عن الرأي:**

ينبغي إلغاء كافة القوانين التي تجرّم الممارسات السلمية لتلك الحقوق، أو تعديلها بحيث تصبح متسقة مع القانون والمعايير الدولية؛ ويجب ألا تستخدم قوات الأمن، بما في ذلك الجيش، القوة المفرطة عند ممارستها لعملها في مواجهة التظاهرات؛ ويجب ألا يتعرض المتظاهرون السلميون، وعامة الشعب، للقبض التعسفي أو الاعتقال أو التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وهم يعبرون عن آرائهم بشكل سلمي؛ كما ينبغي حماية حرية السعي للحصول على المعلومات والأفكار وتلقيها وتوزيعها بغض النظرعن أنواعها ووسائط تداولها، ولا يجب فرض قيود غير لازمة على توفير خدمات الإنترنت والاتصالات اللاسلكية عبر شبكات الهاتف النقال؛ ويجب السماح للمنظمات غير الحكومية من العمل دونما فرض قيود على أنشطتها.

■ **الإفراج عن جميع سجناء الرأي**

يجب الإفراج فوراً دونما قيد أو شرط عن جميع سجناء الرأي – أي أولئك الذين حُرموا من حريتهم لا لشيء سوى لممارستهم السلمية لحقهم المشروع في حرية المعتقد و الرأي والفكر والتعبير والتجمع أو تشكيل الجمعيات، أو بسبب هويتهم.

■ **وضع حد للاختفاء القسري**

يجب إنهاء ممارسة أعمال الإخفاء القسري من خلال الكشف فوراً عن مكان احتجاز جميع المعتقلين، وضمان تسجيل جميع المحتجزين بشكل رسمي، وإعلام ذويهم ومحاميهم بذلك.

■ **وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب**

يجب اتخاذ كافة التدابير المناسبة بحق المسؤولين وغيرهم ممن يعطون الأوامر بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أو يتغاضوْن عنها أو يذعنوا لها أو يرتكبونها؛ ويجب إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة ومحايدة في ما ارتُكب من انتهاكات وخروقات حقوقية في الماضي. وينبغي على هيئات التحقيق المعنية أن تصدر توصياتها بطريقة تحرص على الحيلولة دون وقوع أشكال من الإساءة مستقبلاً، وأن تقيم الحقائق وتحقق العدل ومنح التعويضات لضحايا الانتهاكات على ان تتم مراعاة تطبيق تلك التوصيات بأسرع وقت ممكن.

■ **إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع**

للجميع الحق في الوصول إلى الخدمات العامة من مياه وصرف صحي ورعاية صحية وسكن مناسب دون تمييز. وينبغي احترام حقوق العمال في الإضراب والحصول على الحد الأدنى المعقول من الأجور، بما في ذلك حقهم في تشكيل التقابات المستقلة والانضمام إليها.

■ **وضع حد للتمييز**

ينبغي إلغاء الأحكام القانونية أو مواءمتها مع القانون والمعايير الدولية إن كانت تتيح التمييز

بين الأفراد على أساس العرق أو اللون أو الدين أو القومية أو مكان الولادة أو الجنس أو الميول الجنسية أو النوع الاجتماعي أو الآراء السياسية وغيرها من الآراء أو الأصل الوطني أو الاجتماعي؛ أو بناء على اعتبارات تتعلق بالملكية أو أية أوضاع أخرى

■ **نزع الصفة الجرمية عن إقامة العلاقات الجنسية بالتراضي**

يجب إلغاء أي قوانين تجرّم العلاقات الجنسية القائمة على التراضي بين الطرفين والعلاقات القائمة فعلياً بين مثليي الجنس أو المزعومة منها؛ وينبغي ألا يتم القبض على أي شخص أو مقاضاته على خلفية مزاعم تتهمهم بأنهم من مثليي الجنس الحقيقيين أو المفترضين، وينبغي الإفراج غير المشروط عن كل الذين سُجنوا بسبب ميولهم الجنسية المصرح بها علناً أو تلك المفترضة ضمناً.

■ **حماية حقوق المرأة وتشجيعها**

ينبغي أن تكون المرأة شريكا كاملاً في عملية الإصلاح السياسي والحقوقي؛ وينبغي أن ينص القانون على منح المرأة حقوقاً تكون على قدم المساواة مع الرجل، بما في ذلك في حالات الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث.

■ **مناهضة العنف الموجه ضد المرأة**

ينبغي أن تحصل المرأة على الحماية القانونية من العنف الأسري، بما في ذلك حالات اغتصاب الزوج لزوجته، والتحرش الجنسي.

■ **احترام حقوق القاطنين في العشوائيات**

ينبغي إجراء مشاورات ذات قيمة مع القاطنين في المناطق العشوائية، وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تؤثر على مستقبلهم. وينبغي بلورة خطة شاملة تتصدى لحل مشكلة الظروف السكنية غير الملائمة التي من شأنها أن تهدد حياة الأشخاص وصحتهم.

■ **إلغاء عقوبة الإعدام**

ينبغي وقف تنفيذ كافة أحكام الإعدام أو مراعاة تجميد تنفيذ العقوبة إلى أن يتم إلغائها.

■ **حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء**

يجب ألا تستخدم الأجهزة الأمنية القوة ضد الأشخاص الذين يحاولون دخول الحدود أو مغادرتها إلا من خلال التقيد التام بالمعايير الدولية الخاصة لحقوق الإنسان في هذا المجال؛ ويجب السماح لطالب اللجوء الاستفادة من إجراءات معقولة لطلب اللجوء، والتواصل مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ويجب توفير الحماية الدولية للأفراد الفارين من الاضطهاد.

■ **توخي فرض الرقابة والضوابط المناسبة على كافة عمليات نقل الأسلحة المعدة لقوات الجيش والأمن والشرطة**

يتعين على كافة الدول الموردة للسلاح إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا القيام بمراجعة وتدقيق شامل لكافة عمليات نقل أسلحتها إلى قوات الجيش والأمن والشرطة، وذلك بغية ضمان عدم نقل شحنات أسلحة ترتبط بمخاطر جدية من حيث احتمال استعمالها في

ارتكاب أو تيسير ارتكاب خروقات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ويتعين على تلك الدول أيضاً أن تجعل كافة أنواع التدريب والدعم والإسناد التي توفرها لقوات الجيش والأمن والشرطة قادرة على المساهمة في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والمساءلة؛ وأن تمعن النظر بعناية في العوامل التي من شأنها أن تحملها على استئناف نقل كميات السلاح إلى البلد المعني؛ وعلى الدول أن تحرص على ضرورة شمول المفاوضات الخاصة باتفاقية التجارة بالأسلحة خلال عام 2012 لمسألة الضوابط الخاصة بتصدير ونقل الأسلحة والذخائر والعتاد والمواد ذات الصلة المصممة أو المعدلة خصيصا لاستخدامها من قبل قوات الجيش والأمن الداخلي وعمليات أجهزة إنفاذ القانون التي تنطوي على استخدام القوة القاتلة، وضرورة توخي معايير رصينة في مجال مراعاة حقوق الإنسان من أجل الحيلولة دون نقل الأسلحة كلما اتضح وجود مخاطر جدية باحتمال استعمالها في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو تيسير ارتكاب مثل تلك الانتهاكات.

هوامش

1 البيان رقم 1 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، 17 فبراير / شباط 2011.

2 «معايير الغرب المزدوجة في الشرق الأوسط» من موقع الجزيرة نت، 28 مارس/آذار 2011.

3 «المملكة المتحدة تدرب القوات السعودية على كيفية سحق الربيع العربي» مقال في صحيفة الغارديان بتاريخ 28 مايو / أيار 2011.

4 يحدد المجلس الأوروبي، Council Common Position CFSP/944/2008، اعتباراً من 8 ديسمبر/كانون الأول 2008، القواعد المشتركة الناظمة للرقابة على صادرات التكنولوجيا العسكرية ومعداتها؛ المادة 2.

5 بموجب أحكام قانون المساعدات الأجنبية الناظم لعمليات نقل الأسلحة بين الدول، وتعليمات دائرة الصادرات (الفقرتان ب و د من المادة 742.79).

6 راجع المادتين 16 و41، الفقرة ثانياً، من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول المواد الخاصة بمسؤولية الدول حيال الأفعال الدولية غير القانونية رقم 56/83 والصادر بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2001، والملحق حول محكمة العدل الدولية، وتطبيق اتفاقية جريمة الإبادة العرقية (البوسنة والهرسك ضد صربيا ومونتنغرو)، والأحكام الصادرة وتقاريرها بتاريخ 2007 الصفحة 43، الفقرة 420.

7 «كراودماب» هو أحد مصادر المعلومات المفتوحة، وإحدى البرمجيات والأدوات المتاحة بالمجان على شبكة الإنترنت يتيح لمستخدميه إيصال المعلومات للمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات باستخدام أجهزة الهاتف النقال، وخطوط الهاتف الأرضية (الثابتة) وشبكة الإنترنت.

تحرك عام لفرع منظمة العفو الدولية بكرواتيا لحشد التأييد لمشروع قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. نظم التحرك في حديقة زرينجفيش بوسط زغرب في 20 يوليو/تموز 2011.

تُصدر **منظمة العفو الدولية** مجموعة كبيرة من المواد، بما في ذلك تقارير عن الحملات، وتقارير تتناول موضوعات أو بلداناً بعينها، وتقارير قانونية موجزة، بالإضافة إلى مواد وكتب خاصة بالتحركات.

والعناوين الواردة هنا هي بعض من التقارير والتقارير الموجزة التي صدرت حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 2011. وللمزيد من المعلومات عن هذه الإصدارات، أو لطلب نسخ منها، يمكن زيارة الموقع التالي: www.shop.amnesty.org وللاطلاع على المطبوعات الأخرى التي نقوم بإصدارها، يرجى زيارة الموقع الرئيسي للمنظمة: http://shop.amnesty.org

القمع في البحرين
حقوق الإنسان على مفترق الطرق

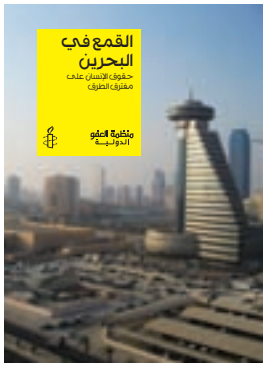

صدر هذا التقرير قبيل بدء الاحتجاجات الحاشدة في البحرين في منتصف فبراير، ويصف كيف تعرضت حقوق الإنسان للتهديد المتصاعد، مع تعرض المئات للاعتقال أو السجن لمشاركتهم في الاحتجاجات.

رقم الوثيقة: MDE11/001/2011
المواصفات: 22 صفحة، A4، التقرير بالأبيض والأسود مع غلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3472AR، P3472EN

مثخنون بالجراح ولكن لا ينحنون
الدولة تستخدم العنف دون سابق إنذار ضد المحتجين البحرينيين

يسلط هذا التقرير الموجز الملون الضوء على التظاهرات السلمية الحاشدة المطالبة بالإصلاح السياسي، والتي هزت أحداثها البحرين منذ منتصف فبراير/شباط. وتم صدور التقرير قبيل تدخل القوات السعودية للمساعدة في سحق الحركة الاحتجاجية في البحرين. ويدعو إلى التزام حكومي قوي باحترام حقوق الإنسان.

رقم الوثيقة: MDE 11/009/2011
المواصفات: 8 صفحات، A4، تقرير موجز ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3548AR، P3548EN

تونس في خضم الثورة
عنف الدولة خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة

يسلط هذا التقرير، الذي صدر في مارس/آذار 2011، الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الأمن إبان الأسابيع السابقة على الإطاحة بالرئيس بن علي في 14 يناير/كانون الثاني. وكان من بين الانتهاكات استخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن، من بينها إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين، مما أدى إلى وقوع الكثير من الوفيات والإصابات؛ وتعرض المعتقلين للتعذيب.

رقم الوثيقة: MDE 30/011/2011
المواصفات: 40 صفحة، A4، تقرير ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3505AR، P3505EN

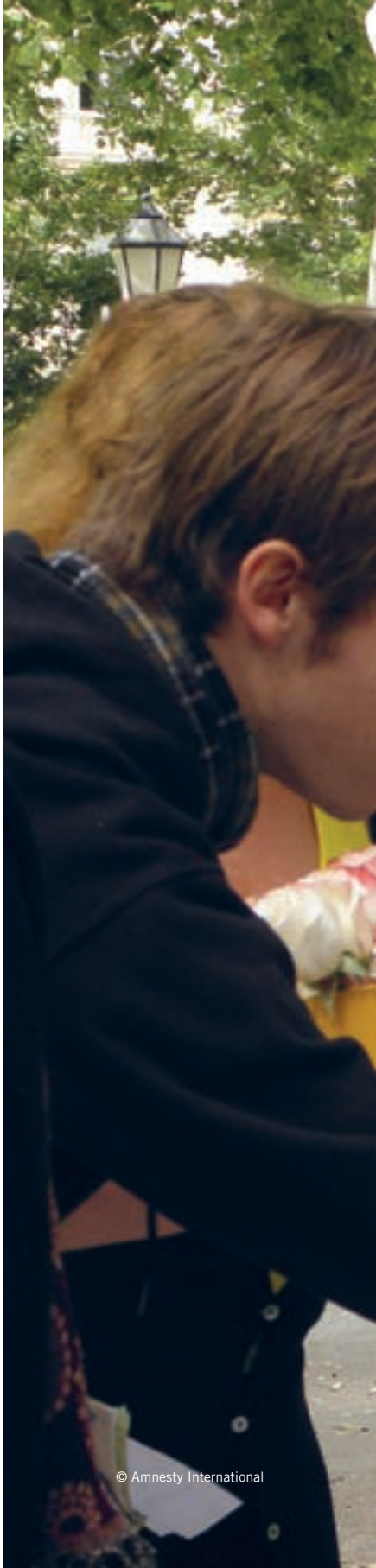

حانت لحظة الحقيقة لليمن

يسلط هذا التقرير، الذي صدر في إبريل/نيسان 2011، الضوء على حالة التردي السريع التي وصلت إليها حقوق الإنسان في اليمن، من بينها الرد الوحشي لقوات الأمن على الاحتجاجات الحاشدة المطالبة بالإصلاح. ويحث السلطات لوضع حد لأعمال القمع، وإجراء تحقيقات في الانتهاكات الأخيرة.

رقم الوثيقة: MDE 31/007/2011
المواصفات: 36 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود مع غلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3575AR، P3575EN

أيام الغضب
الاحتجاجات والقمع في العراق

يسلط هذا التقرير، الصادر في إبريل/نيسان، الضوء على التظاهرات الحاشدة للعراقيين التي بدأت في مطلع فبراير/شباط 2011، وقوبلت بالقوة المفرطة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات. وكان المتظاهرون يحتجون ضد الغياب المزمن للخدمات الأساسية، والبطالة المنتشرة، والفساد المتفشي؛ ويطالبون بالمزيد من الحقوق المدنية والسياسية.

رقم الوثيقة: MDE 14/013/2011
المواصفات: 20 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود مع غلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية والكردية
رمز طلب المنتج: P3565AR، P3565EN، P3565KU

حان وقت العدالة: نظام الاعتقال البغيض في مصر

يقدم هذا التقرير تحليلاً مفصلاً لحالة الطوارئ في مصر، المفروضة بشكل متواصل منذ 30 عاماً. فقانون الطوارئ يسمح للسلطات باعتقال الأشخاص بصورة تعسفية، واقتراف انتهاكات أخرى جسيمة، ومن بينها التعذيب. وقد صدر التقرير في إبريل/نيسان، بعد أسابيع من «ثورة 25 يناير» التي أطاحت بالرئيس مبارك، ويحث السلطات على رفع حالة الطوارئ، واغتنام فرصة غير عادية في تاريخ مصر لخلق دولة تستند إلى احترام حقوق الإنسان، ونظام عدالة فعال.

رقم الوثيقة: MDE 12/029/2011
المواصفات: 72 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود مع غلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3176AR، P3176EN

مصر تنتفض
أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال «ثورة 25 يناير»

يوضح هذا التقرير، الصادر في مايو/أيار، لماذا وكيف قامت الثورة. ويكشف أنماط القمع التي تعرض لها المتظاهرون على أيدي قوات الأمن بدءاً من 25 يناير/كانون الثاني حتى 7 مارس/آذار، عندما أدت الحكومة المؤقتة للبلاد اليمين الدستوري.

رقم الوثيقة: MDE 12/027/2011
المواصفات: 130 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود مع غلاف ومرفق ملونين

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3563AR، P3563EN

مصراتة – تحت الحصار وفي مرمى النيران

يوثق هذا التقرير، الصادر في مايو/أيار، الأدلة التي حصل عليها الباحثون في الميدان للانتهاكات التي تعرض لها سكان مدينة مصراتة، البالغ عددهم 300 ألف، خلال الحصار الذي بدأ في مارس/آذار، وتفاقم الأزمة الإنسانية. وقد لقي العشرات مصرعهم، وأصيب العديد في هجمات عشوائية على الأحياء السكنية على أيدي القوات الموالية للعقيد القذافي.

رقم الوثيقة: MDE 19/019/2011
المواصفات: 42 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود بغلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3606AR، P3606EN

الاعتقال المميت: الوفيات في الحجز في خضم الاحتجاجات الشعبية في سوريا

يكشف هذا التقرير، الصادر في أغسطس/آب، القمع الوحشي على أيدي قوات الأمن الحكومية في محاولة منها لقمع الاحتجاجات المتصاعدة المطالبة بالإصلاح. ويسلط التقرير الضوء على عشرات الأشخاص الذين لقوا حتفهم بسبب التعذيب، ومن بينهم أطفال.

رقم الوثيقة: MDE 24/035/2011
المواصفات: 36 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود بغلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3739AR، P3739EN

«نحن لسنا مهملات»
عمليات الإخلاء القسري في المناطق العشوائية في مصر

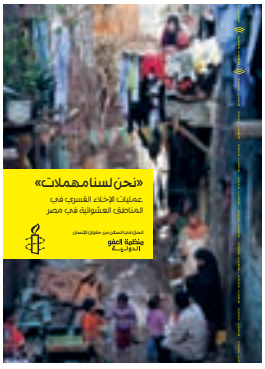

يتناول هذا التقرير الملون، الصادر في أغسطس/آب، الأوضاع التي تواجه ملايين المصريين الذين اضطروا إلى العيش في الأحياء الفقيرة الشاسعة بسبب النقص الحاد في المساكن التي يمكنهم تحمل نفقاتها. ويوثق التقرير تقاعس السلطات المتواصل عن حماية سكان المناطق العشوائية من الأوضاع الخطيرة، ولجوء هذه السلطات إلى إخلائهم قسراً بصورة غير قانونية.

رقم الوثيقة: MDE 12/001/2011
المواصفات: 114 صفحة، A4، تقرير ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3324AR، P3324EN

لا يوجد مكان آمن – الهجمات على المدنيين في ليبيا

مع تطور الاحتجاجات المناهضة للحكومة إلى صراع مسلح بين القوات الموالية للعقيد القذافي ومقاتلي المعارضة في أواخر فبراير/شباط 2011، أصبح المدنيون في بعض المناطق يفتقرون وبشكل متزايد إلى إيجاد مكان آمن. ويوضح هذا التقرير الموجز، الصادر في سبتمبر/أيلول، كيف ارتكبت قوات القذافي انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في محاولتها لإعادة السيطرة على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

رقم الوثيقة: MDE 19/027/2011
المواصفات: 12 صفحة، A4، تقرير موجز ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3695AR، P3695EN

لقد حان الآن دورك في التحرك يا أوروبا

هنالك حاجة ملحة لإعادة توطين اللاجئين الذين أُجبروا على مغادرة ليبيا

يسلط هذا التقرير، الصادر في سبتمبر/أيلول، على استجابة أوروبا الضعيفة بشأن النزوح الجماعي للسكان الذين كان يعيشون في ليبيا حيث تفاقم النزاع. ويحث التقرير الدول الأوروبية بصورة عاجلة على توفير أو توسيع برامج إعادة توطين اللاجئين الفارين من ليبيا.

رقم الوثيقة: MDE 03/002/2011
المواصفات: 8 صفحات، A4، تقرير موجز ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3694AR، P3694EN

النساء يطالبن بالمساواة في صياغة مصر الجديدة

يسلط هذا التقرير الموجز، الصادر في أكتوبر/تشرين الأول، على مساهمة النساء الفعالة في الثورة التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، إلا أنهن سرعان ما تعرضن للتهميش بعد ذلك. فالتقرير يدعو إلى تحرك عاجل لضمان إمكانية مشاركة المرأة بشكل حر وبأعداد كبيرة في الانتخابات وغيرها من الإجراءات التي تساهم في صياغة بلادهن.

رقم الوثيقة: MDE 12/050/2011
المواصفات: 8 صفحات، A4، تقرير موجز ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3756AR، P3756EN

انتهاكات حقوق المعتقلين إساءة لليبيا الجديدة

يوثق هذا التقرير، الصادر في أكتوبر/تشرين الأول، طائفة من انتهاكات تعرض لها حوالي 2500 شخص معتقلين لدى ميليشيات معارضة للقوات الموالية للعقيد القذافي. وتشمل الانتهاكات الاعتقال دون أوامر قضائية في مراكز اعتقال غير معترف بها. ويحث التقرير السلطات الجديدة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان معاملة المعتقلين معاملة كريمة، والحيلولة دون وقوع هجمات انتقامية، وتقديم مقترفي الانتهاكات إلى ساحة العدالة.

رقم الوثيقة: MDE 19/036/2011
المواصفات: 24 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود وبغلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3758AR، P3758EN

الأزمة الصحية – الحكومة السورية تستهدف الجرحى والعاملين الصحيين

يكشف هذا التقرير، الصادر في أكتوبر/تشرين الأول، كيف قامت السلطات السورية بمنع المصابين من الحصول على الرعاية الصحية أو الالتفاف على سبل الوصول إليها في البلاد خلال الاضطرابات من منتصف مارس/آذار 2011، معرضة حياة الكثير من الأشخاص للخطر.

رقم الوثيقة: MDE 24/059/2011
المواصفات: 38 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود وبغلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3739AR، P3739EN

«نكث العهود»:
حكام مصر العسكريون يقوضون حقوق الإنسان

صدر هذا التقرير قبيل بدء أول انتخابات برلمانية لمصر بعد «ثورة 25 يناير» في أواخر نوفمبر/ تشرين، ويوضح التقرير كيف أن الحكام العسكريين يلجؤون إلى ارتكاب أنماط مألوفة من الانتهاكات، من بينها الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، وتعريض المعتقلين للتعذيب، بدلاً من كسر الأنماط الراسخة للقمع وانتهاكات حقوق الإنسان، كما وعدوا بفعل ذلك.

رقم الوثيقة: MDE 12/053/2011
المواصفات: 68 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود وبغلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3766AR، P3766EN

المملكة العربية السعودية: القمع باسم الأمن

يوضح هذا التقرير، الصادر في ديسمبر/ كانون الأول، كيف أن السلطات السعودية قد أطلقت موجة جديدة من القمع، في مطلع 2011، في خضم الأحداث التي أشعلت شرارتها المظالم المتراكمة المتعلقة بعمليات الاعتقال دون تهمة أو محاكمة. كما يتناول بالتحليل مسودة قانون بشأن الإرهاب تسربت إلى منظمة العفو الدولية، يتوعد بتجريم حتى أبسط أشكال المعارضة.

رقم الوثيقة: MDE 23/016/2011
المواصفات: 8 صفحة، A4، تقرير بالأبيض والأسود وبغلاف ملون

اللغات المتاحة: العربية والإنجليزية
رمز طلب المنتج: P3672AR، P3672EN

نساء يرددن هتافات ويلوحن بالعلم المصري في إحدى االمظاهرات تأييداً للوحدة بين المسلمين والمسيحيين في ميدان التحرير، المركز الرئيسي «لثورة 25 يناير» ونُظمت المظاهرة في 11 مارس/آذار، بعد أن قُتل 13 شخصاً وإصابة 140 خلال الاشتباكات التي وقعت بين مسلمين ومسيحيين.

© AP/PA Photo/Maya Alleruzzo

عام الثورات
حالة حقوق الإنسان
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Amnesty International
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© منظمة العفو الدولية 2012

رقم الوثيقة:
Index: MDE 01/001/2012 Arabic

ناضلوا معنا على الموقع
amnesty.org

منظمة العفو الدولية